

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الرابع – العدد 18 : مايو 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل -العراق-

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jjlrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية، أ. محمد بن سعيد الفطيسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
- 29 • البعد الجندي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، سمية حوادسي- جامعة باتنة 01 - الجزائر.
- 47 • الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمنة الهجرة في ظل صدام الحضارات، أسماء شوفي جامعة قسنطينة-03/مريم شوفي جامعة الجزائر.03
- 61 • المنطقة المغربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو أمريكية بعد سنة 2010، الحواس كعبوش، جامعة الجزائر.03
- 81 • دراسة حركة حماس من منظور هيكل الفرص السياسية، د. عقل صلاح، كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية .
- 99 • السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب: دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية، أم امجد زين العابدين طعمة، الجامعة المستنصرية/العراق.
- 121 • قراءة في مقال ترامب أو دبلوماسية التصادم. الرهانات المتعلقة بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ترجمة د. سليم كسير، دكتور في العلوم السياسية من جامعة باريس 13 بفرنسا.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018

الإفتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تضع هيئة التحرير والتحكيم بين أيديكم هذا العدد و قد حوى مجموعة من المقالات الرصينة المتصلة بأهم المواضيع التي تشغل باحثي العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتي صاغتها ثلة من باحثي العالم العربي ومن مختلف أقطابه كما تنوعت المواد مقالات و ترجمة لمؤلف مهم خص مستجدات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الحالية اتجاه القضية الفلسطينية ونقل العاصمة القدس التي تلوح بها الرئاسة الأمريكية الراهنة، وشملت البحوث الأخرى معالجة موضوعية لأسئلة راجئة في مجال العلاقات الدولية و مستقبل الأمن الشامل في نطاقه.

تدعو المجلة قرائها الأوفياء للتفاعل معها وللنشر في أعدادها القادمة إذ ترحب بكافة الجهود البحثية الرامية لتجويد العطاء العلمي لدى باحثي العالم برمته لاسيما الحيز الإسلامي العربي منه.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيى

مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية
وتأثيره على مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية
The principle of reciprocity in international relations
and its impact on the future of security policies and military affairs

الاستاذ. محمد بن سعيد الفطيسي
باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية
رئيس تحرير مجلة السياسي - المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

Abstract :-

The theory of reciprocity in international relations is based on the notion that what a member of the international community does in terms of behavior, behavior, behavior, attitudes and tendencies may affect in one way or another within the context of a feedback relationship to the rest of the members.

Which in turn leads to the need to anticipate some of these major trends in the global system today and to investigate the impact on the behavior and behavior and responses of the actions of many countries, and the reflection of all this on the trends and security policies and changes in military affairs.

Which can in turn provide decision makers in any country with a clear map for the future of policies and directions in military and security affairs at the global level and thus more ability to build and formulate and formulate national security and military doctrines capable of achieving the greatest possible sovereignty and independence of the state.

ملخص:-

يقوم مبدأ التبادلية أو الاعتمادية في العلاقات الدولية على الفكرة القائلة : إن ما يقوم به عضو في النظام العالمي من تصرفات وسلوكيات وأفعال ومواقف وتوجهات حيال قضية معينة يؤثر بطريقة او بأخرى داخل إطار علاقة تغذية راجعة على بقية الأعضاء . ويقصد بالنظام العالمي مجموعة الوحدات السياسية المكونة له سواء كانت دول أو ما هو اصغر من ذلك .

الأمر الذي يدفع بدوره إلى ضرورة استشراف بعض تلك التوجهات الكبرى الحاصلة في النظام العالمي القائم على التشكل اليوم واستقصاء مدى تأثيرها وانعكاساتها على تصرفات وسلوكيات وردود أفعال الكثير من الدول والمنظمات والأفراد حول العالم , وانعكاس كل ذلك على التوجهات والسياسات الأمنية والتغيرات الحاصلة في الشؤون العسكرية.

ما يمكن أن يوفر بدوره لأصحاب القرار في أي دولة خارطة واضحة المعالم لمستقبل السياسات والتوجهات في الشؤون العسكرية والأمنية على المستوى العالمي , بالتالي قدرة اكبر على بناء وتشكيل وصياغة عقائد أمنية وعسكرية وطنية قادرة على تحقيق اكبر قدر ممكن السيادة والاستقلال للدول .

أ - فرضية الدراسة :-

تفترض الدراسة حدوث تغيرات وتوجهات سياسية كبرى في النظام العالمي الراهن . ما سيؤثر بدوره وبشكل كبير على مستقبل سياسات ومرثيات الكثير من الدول حول العالم . خصوصا فيما يتعلق بجانب الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية , الأمر الذي سينعكس بدوره على سلوكيات وتصرفات ومواقف بقية أعضاء المجتمع الدولي نظرا لوجود تلك العلاقة التبادلية بين الأفعال وردود الأفعال داخل إطار علاقة تغذية راجعة .

ب- أهمية الدراسة :-

1 - تكمن أهمية الدراسة في كونها توضح العلاقة التبادلية بين تلك المتغيرات السياسية الدولية الراهنة والمحتمل حدوثها في المستقبل فيما يطلق عليه " بالعمولة السياسية " وانعكاسها على مستقبل توجهات وسياسات الكثير من الدول في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية على وجه الخصوص , الأمر الذي سينعكس بدوره على جانب العلاقات والسياسات بين الدول.

2- التأكيد على أهمية التركيز على دراسة التفاعلات الحاصلة في النظام العالمي خلال المرحلة الزمنية القادمة أكثر من أهمية دراسة الوحدات الدولية نفسها , حيث ان هذه التفاعلات والتحويلات سيكون لها ابلغ الأثر في التأثير على مضمون وشكل مستقبل نسق تلك الوحدات السياسية في النظام العالمي القائم على التشكل اليوم.

ج - أهداف الدراسة :-

- 1- تأكيد العلاقة القوية بين مبدأ التبادلية او الاعتمادية في العلاقات الدولية والمتغيرات المستقبلية في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية في النظام العالمي .
- 2- رسم صورة مستقبلية لخارطة تلك القرارات العسكرية والسياسات الأمنية المتوقع اتخاذها كردة فعل على تلك التوجهات الكبرى المتوقع حدوثها في النظام العالمي القائم على التشكل ؟
- 3- التعرف على النتائج التي تنبثق عن حتمية مبدأ الاعتمادية بين الدول وما يمكن أن يؤديه ذلك في جانب التصرفات والسلوكيات بينها من جهة , وفيما يتعلق بقراراتها وتوجهاتها الأمنية والعسكرية حيال العديد من القضايا الدولية " العولمة السياسية " من جهة أخرى؟

د- أسئلة الدراسة :-

- 1- ما هي العلاقة او الرابط بين مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتلك التوجهات الكبرى الحاصلة في النظام العالمي ؟
 - 2- ما هو الرابط بين تلك التوجهات الكبرى التي تشكل ماهية وشكل النظام العالمي الراهن وتطور مستقبل السياسات الأمنية والعسكرية للعديد من الدول حول العالم ؟
 - 3- ما هي التأثيرات والانعكاسات على صعيد الأمن والاستقرار الدوليين والتي يمكن أن تنتج عن تلك القرارات وردود الأفعال المتخذة لاحتواء او مواجهة تلك التوجهات الكبرى ؟
- هـ - الحسابات والمعادلات الرياضية (1):-

- 1- في نظام حكم الكثرة او التعددية القطبية الفضفاضة تتفرع القرارات الأمنية والسياسية في الغالب بحسب الحسابات او المعادلة التالية : (1=4) او (4 = 1+1+1+1) = 4) وبمعنى آخر أن تأثير واحد قد ينتج عنه أكثر من تأثير او ردة فعل او تفاعل عسكري او امني .
- 2- في النظام المركزي او الأحادية القطبية تنقلص القرارات العسكرية والأمنية في الغالب بحسب المعادلة التالية : (4=1) او (0 = 1+1+1+1) = 4, ويمكن أن = 1, وبمعنى آخر أن حصيلة تأثيرات متعددة يمكن أن تنقلص إلى صفر وفي أسوأ الحالات إلى تأثير واحد وهكذا .

¹ - انظر للتوضيح . الشكل في ثانيا : الأنظمة الدولية ومبدأ التبادلية

مقدمة :-

يحفل النظام العالمي الراهن بالعديد من المتغيرات والتوجهات الدولية الكبرى بالغة التعقيد والتأثير على الاستقرار والأمن الدوليين من جهة , وعلى سيادة الدول واستقلالها ووحدتها من جهة أخرى , الأمر الذي سيدفع معه هذه الأخيرة إلى اتخاذ قرارات وتوجهات سياسية وأمنية وعسكرية بالغة الخطورة , في محاولة منها لردع او احتواء او التخفيف من آثار تلك التوجهات عليها من جهة الداخل والخارج , ما سيكون له ابلغ الأثر في تغيير العديد من السياسات الأمنية والتوجهات العسكرية المستقبلية , والتي ستشكل بدورها ماهية العلاقات والسياسات الدولية خلال المرحلة القائمة والمراحل الزمنية القادمة , وكذلك شكل ومضمون النظام العالمي المقبل .

وحيث تؤثر تلك القرارات والسياسات التي يتم اتخاذها من قبل عضو من أعضاء المجتمع الدولي على بقية الأعضاء في إطار علاقة تغذية راجعة " علاقة تبادلية او اعتمادية " , فان تلك السلوكيات والتصرفات بلا شك ستعمل على رفع سقف تلك العلاقة وبشكل أكثر تعقيد وكثافة واتساع , ما سيرفع بدوره من كم وكيف ردود الأفعال الناتجة عن تلك القرارات والسلوكيات باتجاه أعمال عدوانية وتوجهات عسكرية وسياسات أمنية ستفاقم بدورها من حالة الصراع والاضطراب والفوضى وكم الأزمات العابرة للحدود الوطنية , وستؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والأمن الدوليين .

(حيث تتفاعل هذه الوحدات فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل الذي يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين , ومن ثم فان النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية على المستوى العالمي , وعلى المستوى السفلي تجري تفاعلات ما بين الفواعل دون القومية مثل حركات التحرير والفواعل العابرة للحدود القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها) (1)

فان كان ولا بد من حتمية حدوث تلك التوجهات الكبرى على رقعة الشطرنج الدولية , والنتائج الكارثية التي ستترتب عليها , فان اقل تقدير يمكن أن نتعامل به مع هذا الوضع , هو تقديم صورة مستقبلية تقديرية لتلك السياسات الأمنية والعسكرية التي ستنج عن تلك القرارات التي ستخذها معظم دول العالم كردة فعل على تلك التوجهات الكبرى الحاصلة او التي ستحدث في المستقبل , ما يمكن أن يمنح متخذي القرار خارطة ذهنية لشكل ومضمون النظام العالمي القادم من جهة , وللسياسات والعلاقات الدولية بين دول العالم من جهة أخرى . وهو أمر بالغ الفائدة والمردود السياسي والأمني خصوصا في جانب اتخاذ قرارات الردع والاحتواء المسبق .

¹ - د. شمال حسين مصطفى , السياسة الدولية بين الفوضى والنظام – دراسة تحليلية في الاستقرار وللاستقرار في العلاقات الدولية , مصر / الإسكندرية , دار الوفاء للطباعة والنشر , ط1/2018م , ص 21

وكذلك تلك القرارات المتعلقة بجانب الصداقات والعداوات وتوازن القوى الدولية وبناء العقائد الأمنية ، بالإضافة إلى بناء الموازنات العسكرية والسياسات الأمنية المتعلقة بها .

ومن ابرز تلك التوجهات الكبرى التي تتشكل اليوم وبطريقة متسارعة على رقعة الشطرنج العالمية مكونة مضمون وماهية النظام العالمي القادم على سبيل المثال لا الحصر ، وستؤثر بدورها في مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية التوجهات التالية (1):-

1- تشظي النظام الدولي القائم على المركزية نحو نظام تعددي

يتجه النظام الدولي الراهن والقائم على التشكل باتجاه نظام تعددي فضفاض او نحو نظام حكم الكثرة وهو (نظام يمثل طيفا متباين الألوان من التحالفات وعلاقات الخصومة المتشكلة حول مئات القضايا والمشكلات وعلى مختلف الأصعدة . ففي ظل نظام حكم الكثرة ستتبارى الدول القومية والجماعات دون القومية والمصالح والروابط الخاصة العابرة للحدود القومية والمؤسسات متعددة القوميات فيما بينها على الموارد والتأييد والولاء في قواعدها ، التي تكون كثرة منها أعضاء في كثير من هذه الكيانات المختلفة في الوقت نفسه) (2)

هذا التوجه القائم على التشكل اليوم سيكون النظام الأشد نزوعا للحرب والصراعات والاقتيال العابر للقارات ، إلا انه لن ينطوي على حرب الجميع ضد الجميع كما توقع ذلك توماس هوبز نتيجة لوجود صلات التقاطع والتداخل بين الأمم والتي تستطيع أن تفعل وتولد الكابح للجهود المولدة للعداوة الكلية بين الأمم ، لذا ستتركز تلك الحروب والصراعات حول جيوب وبقع عداوة مفرطة بين أطراف أحادية أكثر منها عالمية مجتمعة وخصوصا تلك التي تغرق في بحر من ثقافة العنف والطائفية والحزبية والمذهبية والقومية المفرطة، ونتوقع ان يبرز ذلك بشكل أكثر وضوح على رقعة الشطرنج الاوراسية ، وخصوصا في الشرق الأوسط (3)

2- ارتفاع سقف الرغبة في الهيمنة والنفوذ لدى الدول الصغيرة

من الطبيعي أن (يمثل اللاعبون الجيوستراتيجيون النشيطون الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي القائم إلى الحد

¹ - نستعرضها هنا على سبيل المثال لا الحصر . انظر في هذا السياق : محمد بن سعيد الفطيسي ، التوجهات الكبرى في بنية النظام العالمي وتأثيرها على المبادئ الامنية الموجهة للسياسة الخارجية العمانية ، مكتبة الضامري ، مسقط / سلطنة عمان ، ط1 / 2018م

² - محمد بن سعيد الفطيسي ، التاريخ الموجز للأنظمة القطبية (1800. 2020) المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، www.eipss-eg.org ، 2016/9/26م

³ - محمد بن سعيد الفطيسي ، العالم على تخوم نظام حكم الكثرة (البولياركي . Polyarchy) ، جريدة الوطن العمانية بتاريخ 27 / 4 / 2015م ، www.alwatan.com

الذي يؤثر على مصالح – العديد من الدول - ,وتكون لها الإمكانية والاستعداد للاشتعال الجيوبوليتيكي , وتسعى بعض الدول لأسباب عدة منها تحقيق العزة القومية او الانحياز الأيديولوجي او الرسالة الدينية او الأبهة الاقتصادية إلى الحصول على السيطرة الإقليمية او المكانة العالمية , وتكون مدفوعة بدوافع مركبة وضاربة الجذور⁽¹⁾

(بيد أن المعضلات الكبيرة تنشأ في الحالات التي يحاول فيها منافسون اقل قدرة او لاعبون يحتمل أن يتخذوا مواقف معادية للسلطان الإمبراطوري إنهاء عدم التكافؤ في المجال العسكري من خلال حصولهم على منظومات أسلحة تمكنهم من مجابهة الإمبراطورية مجابهة الند بالند , وغني عن بيان أن امتلاك الأسلحة النووية والصواريخ الناقله للرؤوس النووية هو أساسا الأمر الذي يخلق الشروط الضرورية لمجابهة من هذا القبيل)⁽²⁾

حيث يلاحظ اليوم على صعيد رغبات الهيمنة والنفوذ ومساعي السلطة والقوة التي تميزت بها الإمبراطوريات والقوى الدولية القارية عبر التاريخ , هو بروز دول صغيرة الحجم والإمكانات سواء من حيث المساحة الجغرافية او عدد السكان او القوة السياسية والاقتصادية باتت تتحرك بشكل أحادي في مساحات بعيدة عن نطاق نفوذها السيادي وإقليمها الجغرافي . مدفوعة بكل وضوح وصراحة بطموحات الهيمنة والسعي للنفوذ وامتلاك القوة والسلطة العابرة للحدود الوطنية والتي قد تصل في أوقات معينة إلى مساعي السيطرة . سواء كان ذلك بتحريك قواتها العسكرية للتدخل في أقاليم الدول الأخرى , او عن طريق مساعيها لتغيير الأنظمة السياسية لصالحها , او عبر طرق وأساليب استخباراتيه وما إلى ذلك.

3- ارتفاع سقف الصراعات والحروب القائمة على النزعات القومية

يمكن التأكيد على أن من ابرز التحديات والمشكلات التي ستواجه الدولة المركزية وسيادتها واستقلالها كوحدة في القرن 21 ستشكل نتيجة التوجهات القومية والطائفية للأقليات او الأطراف البعيدة عن المركز على امتداد أفق رقعة الشطرنج الدولية. وكذلك نتيجة الردود السياسية الدولية على أشكال الاستبداد القومي والطائفي من جهة أخرى , ويبدو (أن احد التكاليف المقبول للدولة القومية يقرر كلا من جذور الصراع السياسي الداخلي وتطوره , حيث ستتحدى الدولة القومية رؤية الدولة ذات السيادة لنفسها باعتبارها دولة

¹- زبغنيو بريجنسكي , رقعة الشطرنج الكبرى – الأولية الاميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية – ترجمة : أمل الشرقي , عمان /الأردن , ط1/1999م , ص 58

²-هيرفريد مونكلر , الإمبراطورية – منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الاميركية – ترجمة : عدنان عباس علي , مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية , ط1/2008م , ص 219

قومية , وفي النهاية فان سياسات الاستبعاد المبنية على الرفض , وسياسات الاستئصال والطرده القسري والهيمنة المتأصلة ستخلق ظروف الانفصال المصحوبة بالعنف⁽¹⁾

وفي هذا السياق نفسه يقول الدكتور ايرل تيلفورد – وهو مدير البحوث بمعهد الدراسات الإستراتيجية بكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي (أن الصراعات العرقية والدينية – والقومية - قد لازمتنا منذ فجر التاريخ وسوف تستمر خلال القرن الحادي والعشرين , ويضيف هناك ثلاثة أنواع من الحروب هي : حرب المواجهة وحرب السيطرة وحرب البنية التحتية , وفي سياق شرحه لتلك الحروب , قال : ستكون حروب السيطرة هي أكثر الصيغ شيوعا في حروب المستقبل , وهي من نوع الحرب التي نفذتها يوغسلافيا السابقة بنجاح تام , بينما كان حلف شمال الأطلسي منهمكا في حروب جوية مبنية على مبادئ الثورة في الشؤون العسكرية)⁽²⁾

أولا : مبدأ التبادلية وطبيعة السياسة الدولية :-

كما هو حال المجتمعات البشرية , وبالرغم من أنها تتجمع في أماكن جغرافية مختلفة , ويمتلك بعضها من الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما يجعله يعتقد بأنه يمكن أن يستقل بذاته عن الآخرين , إلا أن الواقع العملي يؤكد وبما لا يدع مجالا للشك بان تلك المجتمعات لا تستطيع بحكم طبيعتها الإنسانية ومصالحها المشتركة أن تعيش بشكل فردي او انعزالي مهما حاولت وبذلت جهدها لذلك . لذا فإنها تحتاج لإقامة علاقات وتبادلات مع بعضها البعض , (لذلك يباشر الناس أنواعا مختلفة من العلاقات مع الآخرين لا عن ضرورة ولكن عن اختيار أيضا , فالناس لا يستطيعون العيش دون بعضهم البعض , غير أنهم يميلون عادة إلى اختيار من يعيشون معهم)⁽³⁾ وحتى (إذا افترضنا أن مجتمع من المجتمعات لم يكن بحاجة إلى التعامل مع الآخرين , فان المجتمعات الأخرى بحاجة إلى التعامل معها)⁽⁴⁾ .

وهذا الحال لا يختلف أبدا عن واقع العلاقات بين الدول باختلاف أشكالها وأحجامها وأنظمتها السياسية , فعلى سبيل المثال لا الحصر تحتاج الدول الصغيرة في الحجم او القوة إلى حلفاء وشركاء أقوىاء تنزوي خلفهم طلبا للحماية او الرعاية من خطر او أطماع وطموحات بعض الأعضاء المستبدية او التوسعية في المجتمع

¹ - مورتمر سيلرز , النظام العالمي الجديد- حدود السيادة , حقوق الانسان , تقرير مصير الشعوب – ترجمة: صادق ابراهيم , دار فارس للنشر والتوزيع , ط1/2001م . ص 106

² - مجموعة مؤلفين , هكذا يصنع المستقبل , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1/2001م , ايرل تيلفورد – الحرب في القرن الحادي والعشرين , ص 173-174

³ - ستيفن د. تانسي و نايجل جاكسون , أساسيات علم السياسة , ترجمة: أ.د. محيي الدين حميدي , دمشق/سوريا, ط1/2016م , ص 74

⁴ د. كامران احمد محمد , السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة – دراسة تحليلية نقدية – بيروت/لبنان , ط1/2009م , ص 463

الدولي . كما انه ومن ناحية أخرى تحتاج الدول الكبرى او العظمى إلى شركاء وحلفاء بغض النظر عن أحجامهم وقوتهم طلبا للتوسع وتوزيع المصالح الجيوسياسية وإقامة قواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم .

على ضوء ذلك تتداخل العلاقات والروابط والمصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول إلى حد بعيد , ما يحتم عليها في أحيان كثيرة اتخاذ توجهات وسياسيات تشاركية , الأمر الذي يجعل من تلك التبادلات والاعتمادات ذات طبيعة متداخلة إلى درجة لا يمكن من خلالها أن تتخذ بشكل فردي حتى وان كانت قرارات وطنية او ذات سيادة , او دون الأخذ بالاعتبار لانعكاسات وتأثير بعض التوجهات والسياسات على مصالحها المشتركة او حتى مراعاة لمصالح الآخرين في المجتمع الدولي . كما أن للكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية والسياسية والعسكرية الدولية والوطنية دور كبير وبارز في تقيد تلك العلاقة او اتساعها بين مختلف دول العالم .

وبالتالي (فان تصرف أي دولة يؤثر في الدول الأخرى , وان كان هذا صحيحا في الماضي فقد أصبح الآن واضحا وجليا ويحس به كل الناس تقريبا بسبب التطورات التي حدثت في مجالات الثورة الاتصالية والتأثير والتأثر بين الدول أصبح كبيرا جدا , وهذا ما يسمى بالمفهوم السياسي بمنطق الاعتمادية)⁽¹⁾. فقد (ساهمت التكنولوجيا من خلال قدراتها التوصيلية في زيادة تشابك المصالح الدولية وتقليص المسافات وكذلك تنمية الشعور بالحاجة إلى الدول الأخرى , حيث لم يعد بإمكان دولة واحدة امتلاك مقومات حاجاتها ولا سيما في ظل تجدد تكنولوجي سريع في ميادين الحياة كافة)⁽²⁾. وبمعنى آخر أن هناك ارتهان متبادل بين الدول , يختلف من حيث القوة وحجم التبادل وكثافة التأثير .

على ضوء ذلك يمكن اعتبار التطورات التكنولوجية وظهور العولمة وشبكة الانترنت من ابرز واهم التوجهات الكبرى التي أثرت بشكل مباشر في التوجهات السياسية والعسكرية للعديد من دول العالم خصوصا الدول الصغيرة منها والتي تمكنت من شراء تلك التكنولوجيا من السوق السوداء او عبر اتفاقيات أمنية او عسكرية او تكنولوجية معينة , ما مكنتها من تطوير ترسانتها العسكرية وسياستها وعقائدها الأمنية . الأمر الذي انعكس بدوره على العديد من النواحي والتوجهات العابرة للحدود الوطنية وكذلك ساهم في تغيير العديد من السياسات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الدولية , انطلاقا من مبدأ تبادلية التأثير والتأثر بالتفاعلات , والاعتماد المتبادلة بين الدول في الكثير من نواحي الحياة وجوانب التغيير .

عليه يمكن تعريف مبدأ التبادلية او الاعتمادية في العلاقات الدولية بأنه : ذلك الإطار من التغذية الراجعة لتأثير مجموعة التصرفات والسلوكيات والأفعال والمواقف والتوجهات حيال قضية ما على بقية الأعضاء . وليس بالضرورة أن يكون ذلك العضو لكي يصل تأثيره إلى بقية الأعضاء قريب من حيث النطاق

¹ - جابرييل . أيه . الموند وجي . بنجهام باويل الابن , السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية - , ترجمة : هشام عبدالله , الدار الأهلية للنشر والتوزيع , عمان / الأردن , ط1 / 1998م , ص 44

² - احمد نوري النعيمي , العولمة بين الهوية الوطنية والمثالية الدولية , مركز الدراسات الدولية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ع2 م سنة 2004م , ص 12

الجغرافي او له صلة مباشرة بالقضية محل ردة الفعل او الاتصال بالقضية الرئيسية . كما ليس بالضرورة أن يصدر الفعل او ردة الفعل من قبل دولة ذات حجم او نفوذ معين لكي يؤدي التأثير المطلوب في بقية الأعضاء في المجتمع الدولي.

بل نرى أن السلوك السياسي الناتج عن ردود الأفعال حيال قضية ما في المجتمع الدولي مهما بلغ صغر حجم تلك الدولة او مدى ضعف نفوذها العابر للحدود الوطنية فانه يؤثر بطريقة ما على سلوكيات وتصرفات وردود أفعال بقية الأعضاء في المنظومة , بما يشبه في تأثيره مبدأ الفراشة للعالم ادوارد نورتون (و هذا التعبير المجازي يوصف تلك الظواهر ذات الترابطات والتأثيرات المتبادلة والمتواترة التي تنجم عن حدث أول قد يكون بسيطاً في حد ذاته، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية التي يفوق حجمها بمراحل حدث البداية، وبشكل قد لا يتوقعه أحد، وفي أماكن أبعد ما يكون عن التوقع، وهو ما عبر عنه مفسرو هذه النظرية بشكل تمثيلي يقول ما معناه، أن (رفرفة جناح فراشة في الصين) قد يتسبب عنه فيضانات وأعاصير ورياح هادرة في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو أفريقيا مثلاً)⁽¹⁾.

بالتالي نستطيع أن نقول : أن ردة فعل دولة صغيرة الحجم والنفوذ في الشرق الأوسط على قضية معينة يمكن أن يحدث اثر بالغ الخطورة والتعقيد على دولة بحجم الولايات المتحدة الاميركية او روسيا على سبيل المثال لا الحصر . بل وأكثر من ذلك. حيث يلاحظ أن ردود الفعل الداخلية او الوطنية على بعض القضايا ذات السيادة قد يؤثر كثيراً على سلوكيات وتصرفات دول كبرى , ويمكن أن يؤدي إلى اشتعال صراعات وحروب عابرة للحدود الوطنية . وهو ما يؤكد وجود تلك العوامل المتداخلة سواء السياسية منها او الاقتصادية او العسكرية والتي تؤدي بدورها بالرغم من نسقها الوطني الداخلي إلى التأثير المتبادل والرجعي بين الشركاء او الحلفاء في المجتمع الدولي . ومن ثم (فمن غير الممكن اليوم أن يكون لدينا مفهوم متسق للمصلحة الوطنية دون أن يوازيه تواجد مفهوم مترابط ومتكامل للمصلحة الدولية أيضاً)⁽²⁾ .

ثانياً : الأنظمة الدولية ومبدأ التبادلية :-

يؤثر شكل النظام الدولي القائم بدرجة كبيرة على مبدأ التبادلية , حيث تختلف درجة التأثير واتساع رقعته ومدى قوته من نظام دولي إلى آخر , فكلما اتجه النظام الدولي نحو المركز او الداخل " الأحادية القطبية او المركزية " كلما قل او تقلص التأثير السلبي للتفاعلات على بقية أعضاء المنظومة او المجتمع الدولي بدرجة

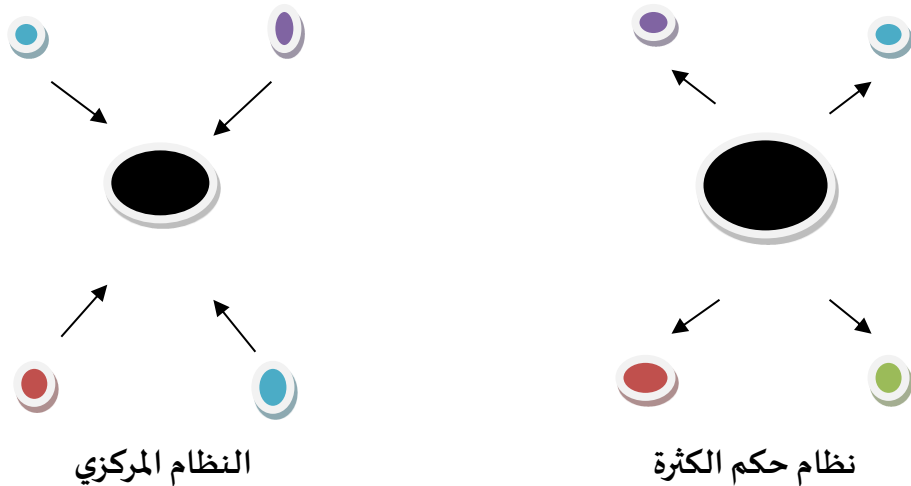
¹ - هند عبد الكريم جواد الطحان , جلسة نقاشية - نظرية الفوضى والافتقار إلى النظرية الشاملة في العلوم , موقع كلية العلوم بجامعة بابل , تاريخ 2015 / 12 / 9 م , science.uobabylon.edu.iq

² - توني بلير , القيم العالمية المشتركة لتعزيز الاعتماد المتبادل , جريدة الاتحاد الإماراتية , بتاريخ 2006/5/30 م – انظر كذلك : د. شمال حسين مصطفى , السياسة الدولية بين الفوضى والنظام – دراسة تحليلية في الاستقرار وللاستقرار في العلاقات الدولية , مصر / الإسكندرية , دار الوفاء للطباعة والنشر , ط1/2018 م , ص 249

اكبر , نظرا لارتها ببقية أعضاء النظام إلى قوة دولية مركزية متحكممة بمستويات التأثير ومدى مخاطره واتساع رقعته الجغرافية . وبمعنى آخر . كلما اتجه التأثير إلى العمق كلما تقلص حجمه وقل تأثيره .

إلا أن مستويات ذلك التأثير ومدى مخاطره وتأثيراته السلبية التبادلية بين أعضاء المجتمع الدولي ترتفع بدرجة كبيرة من حيث القوة والاتساع كلما ابتعد بناء هياكل ذلك النظام عن المركز باتجاه الخارج , حيث يلاحظ أن ردود الأفعال الناتجة عن تصرفات وسلوكيات دولة معينة في ظل النظام المركزي او حتى الثنائية القطبية في أسوأ الظروف لا يحدث ذلك الأثر الذي ينتج عن تصرف في ظل نظام تحكمه الكثرة او تعددية قطبية او اللاقطبية سواء محكمة او فضفاضة , ففي هذا الأخير تتصاعد حالات الفوضى والاضطراب ومستوى تبادل التأثير , بينما يقل كثيرا ويتقلص كلما اتجه النظام إلى المركزية . فعالم اليوم (يمثل نظاما معقدا , مركبا , يشتمل على عدد كبير من الفاعلين , وحين يتنوع ويختلف شكل ونوع هؤلاء الفاعلين , فان درجة الاتصال والتفاعل والاعتماد المتبادل بينهم في تصاعد أيضا , وهذا ما يجعل النظام في حالة تغيير دائم , ويصبح من العسير التنبؤ بتفاعلاته في هذا الإطار)(¹)

بالتالي تتحكم بحصيلة التأثيرات في النظام المركزي أو النظام القطبي أو الأحادي معادلة التأثيرات الصفرية أو الأحادية . وهي كالتالي : $(1+1+1=0)$ ويمكن أن $1 = 1$, أو المعادلة التالية $(3=1-1-1=0)$ وفي أسوأ الظروف يمكن أن تساوي 1. وبمعنى آخر أن حصيلة تأثيرات متعددة يمكن أن تتقلص إلى صفر وفي أسوأ الحالات إلى تأثير واحد . إلا أن هذه المعادلة تختلف كثير في النظام التعددي أو نظام حكم الكثرة لتصبح تأثيرات متوالدة . أشبه بالمعادلة الرياضية التالية $(3 = 1+1+1) = 1$ وبمعنى آخر أن تأثير واحد قد ينتج عنه أكثر من تأثير .



¹ - د. شمال حسين مصطفى , السياسة الدولية بين الفوضى والنظام – دراسة تحليلية في الاستقرار وللاستقرار في العلاقات الدولية , مصر / الاسكندرية , دار الوفاء للطباعة والنشر , ط1/2018م , ص 11

تطبيق معادلة : 4=1

تطبيق معادلة : 1=4

ثالثا: تأثير علاقة التبادلية على مستقبل السياسات الأمنية والعسكرية :-

تعتبر السياسات الأمنية والعقائد العسكرية من ابرز المسائل المتأثرة بشكل مباشر بانعكاسات مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية , على اعتبار أن اغلب القرارات العسكرية والأمنية الحديثة تنطلق من بيئة سياسية معاصرة مليئة بالأحداث الخطيرة والمتغيرات والتوجهات الكبرى شديدة التعقيد والتسارع , والتي تشكل النظام العالمي الراهن , وتدير بدورها وبشكل كبيرة دفعة العولمة العسكرية والأمنية من خلال تلك العلاقات والانفعالات والتصرفات الناتجة عن وردود الأفعال حول مختلف تلك القضايا بين الوحدات السياسية والفواعل الدولية .

والمتنبع لشكل ومضمون أبعاد تأثير مبدأ التبادلية والاعتمادية في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية يجد أنها وقبل أن تتأثر بتلك الدائرة الدولية , فإنها تكتسب تأثيرها وأثرها من بيئة داخلية " المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية " مشابهة للبيئة الدولية , وهو ما يجعل من العلاقة التبادلية أو الاعتمادية في الشؤون العسكرية والسياسات الأمنية ذات بعدين داخلي وخارجي . هما في حد ذاتهما متأثران ببعضهما البعض .

(فكثيرا ما يثار الجدل حول الأهمية التي تكتسبها المؤسسة العسكرية - والأجهزة الأمنية - في التأثير على السلوك الخارجي للدول , خاصة أن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقدرة على النفوذ داخل أجهزة صناعة القرار , وارتبطت هذه العلاقة في جزء منها بالطرح المتعلق بالتحليلات التي تركز على دور " المركب العسكري " التي تؤكد تورط هذه المؤسسة في توجيه سياسة الدول الخارجية وتحديد وفق عقيدة هجومية ويزداد اثر المؤسسة العسكرية على مراكز صنع القرار كبير وقرابية مؤثرة إذا اشتركت مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية , بحيث تتوافق المصالح ويجد العسكريين مجالاً للتأثير على قرارات الدولة الخارجية) (1)

بالتالي فان تأثير السلوكيات والتصرفات وردود الأفعال بين الدول حول العديد من القضايا العالمية سواء الاقتصادية منها أو السياسية في هذا النظام ستكون اكبر وأكثر تداخلا وتفاعلا وارتباطا نظرا لعلاقتها المباشرة بشكل النظام وتوجهاته المستقبلية الكبرى من جهة الخارج . ما سيرفع بدوره من سقف التأثير وردود الأفعال حيال مختلف القضايا المتعلقة بالسياسات الأمنية والعسكرية . على اعتبار أنها من ابرز القضايا التي ستشكل سمة ذلك النظام الدولي . وكذلك لازتباط وتأثير المؤسسات العسكرية والأمنية في العديد من الدول بصناعة وتشكيل القرار المتعلق بالسياسة الخارجية من جهة الداخل الوطني .

¹ - د. مجدي محمود عبدالفتاح , قواعد القوة في الفكر السياسي المعاصر , كلية الإعلام بجامعة القاهرة , مكتبة الوفاء القانونية , مصر م الإسكندرية , ط1/2016م , ص 85 – 86

ما يؤكد بدوره (إن الارتهان المتبادل يخلق روابط بين الأمم , لكنه يجعل العالم أكثر تعقيدا , فبعض القرارات التي يتخذها مجلس النواب الياباني يمكن أن يكون لها تأثير في عمال صناعة السيارات الأميركية أو الاستثمارات البناء في الولايات المتحدة أكثر من قرارات الكونغرس نفسه , والعكس صحيح أيضا , فازدهار الأنسجة البصرية في الولايات المتحدة يهدد مبدئيا بخفض أسعار النحاس في تشيلي وأحداث عدم استقرار سياسي في زامبيا التي تعتمد مداخيلها على النحاس وكلما زاد الارتهان المتبادل ازداد تورط البلدان المعنية , وتصيح العواقب أكثر تعقيدا وتشعبا) (1) , وكذلك في جانب التأثير المتبادل في ما يخص الجوانب العسكرية والأمنية فيما يطلق عليه بعولمة الأمن والشؤون العسكرية .

كذلك يمكن أن يحدث ذلك نتيجة تطور تلك الأنظمة السياسية والعسكرية بسبب تطور الأفكار والتكنولوجيا المكونة لشكل السيادة الجديدة . كما يحدث اليوم في ظل العولمة والانترنت والثورة التكنولوجية والهندسة الوراثية حيث تتجاوز الصلاحيات القانونية والسيادات الإقليمية لأننا باختصار (نعيش في أولى مراحل تحول الحدود العالمية – الكوكبية إلى فضاء سيادة إمبراطورية مفتوحة ورحبة , أي الحضارة العالمية)(2).

والمثال على ذلك هو (الحروب العالمية في القرن العشرين , فأثناء الحرب الباردة كان الاعتماد المتبادل الاستراتيجي العالمي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي حادا ومعروفا جيدا , فلم ينتج عنه تحالفات تفرعت وامتدت على نطاق العالم فحسب , ولكن كان باستطاعة أي من الطرفين أن يستخدم القذائف العابرة للقارات لتدمير الطرف الآخر في غضون ثلاثين دقيقة , ومثل هذا الاعتماد المتبادل كان متميزا , ليس لأنه كان جديدا بشكل كلي , بل لان نطاق الصراع المحتمل وسرعته كانا شديدي الهول والضخامة) (3)

عليه فان بعض القرارات السياسة التي قد تتخذها دولة صغيرة في الشرق الأوسط يمكن أن تؤثر على مضمون توازن القوى وشكل التحالفات على رقعة الشطرنج الدولية ككل , كما أنها يمكن أن تعيد صياغة الشراكات والصدقات والعداوات لدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا على سبيل المثال . حيث نجد أن حجم التداخل والاعتماد يزداد في البيئة الدولية المعاصرة نظرا لكثافة تلك التداخلات والاعتمادات المتبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي , كما أن توسع دائرة الروابط المشتركة والارتهان المتبادل بين

1 - الفن وهايدي تافلر , اشكال الصراعات المقبلة – حضارة المعلوماتية وما قبلها- دار الازمنة الحديثة , لبنان/ بيروت , ط1/1998م , ص 308

2 - مايكل هارديت , وانطونيوس نيغري, الامبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة – ترجمة : فاضل جتكر , مطبعة العبيكان , ط1/2002 , ص 272

3 - جوزيف س.ناي(الابن) . مفارقة القوة الأميركية , ترجمة : د. محمد توفيق البجيرمي , مكتبة العبيكان , الرياض /السعودية , ط1/2003م , ص 160

مختلف الدول زاد من كثافة تلك العلاقات الدولية , والتي يمكن أن تنتج في أحيان كثيرة عن سياسات فردية أو وطنية داخلية.

فإذا ما أضفنا إلى هذا الجانب موضوع تأثير التوجهات الحاصلة في النظام العالمي القائم على التشكل كبروز دول صغيرة في النظام العالمي الراهن تطمح للحصول على السلطة والنفوذ والهيمنة العالمية , وكذلك تشطي النظام القائم على المركزية أو الأحادية إلى نظام حكم الكثرة أو التعددية الفضفاضة , أو ارتفاع سقف الحروب والصراعات القائمة على القومية بلا شك سيؤثر على قضية اتخاذ العديد من الدول قرارات وتوجهات ذات طابع سياسي بالغ الخطورة , وبالتالي يمكن التأكيد على أن مخرجات تلك المدخلات الجديدة سيرفع بدوره من حجم وكثافة التبادلات والاعتمادات بين مختلف الدول خصوصا في كل من السياسات الأمنية والشؤون العسكرية , نظرا لطبيعة التداخل بين تلك المتغيرات والتفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نفسها من قبل الوحدات السياسية والسياسات الأمنية والعقائد العسكرية .

فعلى سبيل المثال يلاحظ المتتبع لجملة تلك التوجهات السياسية والجيوسياسية التي تشكلت مع مطلع القرن 21 وخصوصا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001م أن الدولة القطبية والمركزية الأقوى والأبرز في التاريخ الحديث لم تعد تمسك بالريموت كنترول العالمي او تملك تلك القوة التي توجه من خلالها دفعة المركب الدولي , أما من جهة أخرى فما عادت كذلك (قادرة على التطلع إلى عالم مؤلف من أصدقاء وأعداء دائمين بسبب توجهات أصبحت الآن ناضجة على صعيد القدرة العسكرية . أضف إلى ذلك أن التكهن بتحالفات أكثر لهلهة وقل جدارة بالثقة يعزز من حجج وأراء أنصار الشؤون العسكرية الذين يقولون بضرورة اغناء ترسانة البلاد العسكرية بالتكنولوجيات الناشئة التي تتيح التحرك الأحادي)⁽¹⁾ .

كما أصبحت العولمة العسكرية والأمنية أكثر تعقيدا في القرن 21 عن الشكل الذي كانت عليها في السنوات الماضية , حيث أخذت في البروز إلى الواجهة عبر أبعاد جديدة ومستويات مستحدثة , نابعة من تلك الأحداث والتوجهات الكبرى الحاصلة في النظام الدولي الراهن . (إذ أن نهاية الحرب الباردة قد جاءت بإلغاء العولمة العسكرية - التقليدية - , أي النزاعات البعيدة بين القوى الكبرى والتي صارت صلتها بميزان القوى اقل , ولكن الزيادة في العولمة الاجتماعية على مدى عدة عقود مضت كان لها تأثير معاكس , فقد أدخلت أبعادا جديدة للعولمة العسكرية : التدخل الإنساني , والإرهاب . ذلك أن الاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات الدولية قد أدت إلى ضغوط من اجل التدخل العسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوفو . وتفاعلت ردود

¹ - سيوم براون , وهم التحكم - القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين - ترجمة : فاضل جتكر , بيروت / لبنان , ط 2004/1م , ص 136

الفعل الأصولية على الثقافة الحديثة مع التكنولوجيا لتكوين خيارات جديدة للإرهاب وللحروب غير المتناظرة⁽¹⁾

فإذا افترضنا من جهة أخرى أن النظام العالمي القادم كما نعتقد ونتوقع ستحكمه وتتحكم به سياسات وتوجهات حكم الكثرة , أي عشرات او مئات الدول والمنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية , ذات الرغبة في السعي إلى تملك القوة الصلبة والنفوذ والسيطرة باختلاف أشكالها وأنواعها . فان التوقع المنطقي الآخر كنتيجة طبيعة لذلك التوجه حينها هو أن تتوزع تلك القوة بطريقة عشوائية بين العديد من الأطراف الدولية الفاعلة بغض النظر عن اختلاف حجم كل فاعل منهم على الخارطة الجيوسياسية العالمية نظرا لمساعي الجميع لتملكها لمواجهة المخاطر المتصورة حينها جراء تفاوتها او تفوق البعض على حساب الآخر .

صحيح أن القوة الناعمة والدبلوماسية ستبقى خيار مهم في العمل السياسي في ذلك الوقت , ولكن خيار آخر بديل وليس أساسي في كثير من الأحيان في تلك البيئة المليئة بالشكوك والريبة المفترطة في نظرة خوف الكل من الكل , وعلى حد تعبير نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول وولفوفيتز في مقابلة معه اجرتها CNN⁽²⁾ حيث قال (إن الناس الذين يعتقدون بإمكانية فصل الدبلوماسية عن التهديد باستخدام القوة لا يفهمون طبيعة العمل الدبلوماسي) , وبالتالي يمكن التأكيد على الاستعداد المفرط والدائم لاستخدام القوة كأداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية في ذلك النظام العالمي المتوقع اكتمال معالمه بعد سنوات قليلة جدا . ما يؤكد بدوره ومن جهة أخرى على تلك التغيرات والتحويلات الحاصلة في السياسات الأمنية والشؤون العسكرية والنتيجة عن تأثيرات وانعكاسات مبدأ التبادلية والاعتمادية في العلاقات بين الدول .

لذا ستكون البيئة الدولية مشحونة بالفوضى وسياسة القوة , حيث أن الدول وهي الأطراف الرئيسي الفاعلة والتي في العادة هي من يحدد مصالحها وكذلك كيف تخدم وتوجه تلك المصالح ستكون (مندشغلة أساسا بمصالحها الخاصة , ولن تستطيع الاعتماد على إلا على نفسها من اجل البقاء . وبما أن لكل دولة قوتها العسكرية , وبما أن الدول الأخرى لن يمكن الوثوق بها أبدا , فليس هناك أي شيء آخر . فإما القوة وإما التهديد بالقوة هو من سيصبح الحكم النهائي , وفي هذه البيئة فان الدول جميعها ستشعر بأنها غير آمنة , وستؤدي زيادة قدرة دولة واحدة على تعزيز أمنها تلقائيا إلى زيادة انعدام الأمن لدى الدول الأخرى إلى حد ما)⁽³⁾

الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ظهور مآزق امني كبير حيث ستتجه مختلف دول العالم باختلاف حجمها وطبيعتها إلى تحصين نفسها بالقوة العسكرية , ما سيؤدي بدوره مع الوقت إلى ما أطلق عليه بفوضى في

¹ - جوزيف .س.ناي(الابن) . مفارقة القوة الأميركية , ترجمة : د. محمد توفيق البجيرمي , مكتبة العبيكان , الرياض /السعودية ط1/2003م , ص 166

² - نوفاك.هنت , وشيلدز سي , مقابلة مع وزير الدفاع الاميركي Paul Wolfowitz . على CNN بتاريخ 2002/3/16م

³ - هاري .أر. يارغر , الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي – التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1/2011م . ص 106

التوجهات والسياسات العسكرية والتسلح . حيث أدت (القدرات الجديدة بالفعل إلى السماح- بتوجيهه - العمل العسكري بدقة لخدمة الأغراض السياسية – مع زيادة النزعة الأحادية - إلى التهديد باستخدام القوة كأداة للدبلوماسية)⁽¹⁾

في جانب آخر . (فان أدوات الصراع وساحات المعارك في هذا النظام المتشكل . وأساليبه السياسية والأمنية والعسكرية ستختلف بشكل كبير وجذري . حيث سيغلب عليها الطابع التكنولوجي والفني خصوصا ذلك الذي يتعامل مع العالم الافتراضي . وكذلك استراتيجيات الردع والاحتواء المتقدم تحت شعارات وشماعات الأمن القومي والتدخل الإنساني قبل التفكير بأي عملية هجومية مباشرة على الخصوم . يضاف إلى ذلك . سيتم الاستعاضة والاستغناء عن الكم بالكيف والنوع بشكل كبير جدا في الكثير من مجالات وأدوات الصراع والحرب . يضاف إلى ذلك أن امتلاك تلك الأدوات لن ينحصر على الدول والأنظمة السياسية الحكومية . والتي يفترض إنها بدأت منذ وقت طويل في امتلاك تلك الأوراق الرابحة . بل سيمتد للأفراد والمنظمات غير الحكومية . خصوصا المنظمات الإرهابية . والتي سيرتفع سقف تدخلاتها وقدرتها كفاعلين ومؤثرين في هذا النظام بشكل كبير . وبمعنى آخر أن تلك الأوراق الرابحة ستمكن الضحايا والمعتدين . المدنيين والعسكريين في ساحات ذلك الصراع على حد سواء من امتلاك القوة والقدرة والكفاءة سواء في مجال الدفاع أو الهجوم أو الردع)⁽²⁾.

نتائج الدراسة :

- 1- يعد مبدأ التبادلية من أبرز الأسباب والمحفزات والدوافع التي تؤكد الفكرة النظرية القائلة بان ما تقوم به دولة في المجتمع الدولي يؤثر بطريقة أو بأخرى على بقية الأعضاء بشكل متفاوت . الأمر الذي يجعل من أهمية مراقبة توجهات وردود أفعال جميع دول العالم حول مختلف القضايا بالغ الأهمية في السياسة والعلاقات الدولية.
- 2- الصراعات والحروب القادمة لن تنطوي على حرب الجميع ضد الجميع بل ستتركز حول جيوب وبقع عداوة مفرطة بين أطراف أحادية خصوصا تلك التي تغرق في بحر من ثقافة العنف والطائفية والحزبية والمذهبية والقومية المفرطة.
- 3- سيرتفع سقف التحركات أحادية الجانب للعديد من الدول دون اعتبارات لحجمها في مواجهة من تعتبرهم خصومها . وكذلك دون مراعاة للقوانين الدولية أو الاعتبارات الإنسانية نظرا لوجود الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة لديها بسبب وجود المال والثروة

¹ - محمد بن سعيد الفطيسي . الفوضى القادمة في السياسات العسكرية , موقع الحوار المتمدن . العدد 1939 بتاريخ 2007/6/7م , www.ahewar.org

² - محمد سعيد الفطيسي , الشكل المتغير للحرب واستراتيجيات الصراع في النظام العالمي القادم , مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية بلندن , www.asharqalarabi.org.uk , بتاريخ 2018 / 1 / 9م

4- سيرتفع سقف التحركات الأحادية الجانب للعديد من الدول دون اعتبارات لحجمها في مواجهة من تعتبرهم خصومها . وكذلك دون مراعاة للقوانين الدولية أو الاعتبارات الإنسانية نظرا لوجود الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة لديها بسبب وجود المال والثروة (1)

5- سيرتفع سقف التسليح النوعي على حساب الكمي. فعلى سبيل المثال ستنتشر الأسلحة التي تحمل أكثر من رأس نووي كبديل لكثرة الصواريخ التي تحمل رأس مفرد . وكذلك الأسلحة المتقدمة كالأسلحة الكهرومغناطيسية على سبيل المثال لا الحصر .

6- ستتوجه اغلب الدول إلى أسلحة الردع والاحتواء على حساب أسلحة الهجوم . حيث سيبدأ عصر جديد من هيمنة الأسلحة المضادة والتي ستمكن الدول من موازنة قوتها وكبح التهديدات الموجهة إليها مسبقا

7- ستمكن التكنولوجيا الحديثة من انتقال السلطة والقوة إلى الأفراد والمدنيين " المواطن العالمي " في " دولة افتراضية ما يؤكد أننا مقبلون على (مرحلة عالمية جديدة حول طبيعة القوة والسياسة في القرن الحادي والعشرين، ستشكل فيها تلك التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والانترنت في العصر الرقمي أحد أبرز عوامل القوة السياسية - والعسكرية والأمنية - من جهة، وعناصر ضعف الدول والحكومات من جهة أخرى) (2)

8- جود كل هذه الأعداد من البشر المتصلين بالعالم الافتراضي سيكشف لاحقا عن قوة جديدة للأفراد والمخترقين الإرهابيين بغض النظر عن توجهاتهم حيث (ستقف الطبيعة الضوئية للعالم الافتراضي حجر عثرة أمام قدرة امن الدول على مواكبة الفعالية الثورية وسحقها... كما سيغير انتشار الاتصالات من نظرتنا إلى المجموعات المعارضة في المستقبل وستغير وفرة المشاركين في الميدان الافتراضي مشهد النشاط تغييرا جذريا) (3)

9- سيتم الاعتماد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتقدمة في صراعات ونزاعات المستقبل . خصوصا (الأدوات والتقنيات السبرانية) في العالم الافتراضي أو حتى الفيزيائي . والتي ستهدف بشكل رئيسي على التعرف على ما يملكه الخصم عبر التجسس عليه دون مراعاة لأي نوع من الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية أو الجوارية.

10- المعلومات الاستراتيجية والقدرات الاستخباراتية والاقمار الصناعية المتعلقة بالتجسس ستكون العامل الأبرز في حروب المستقبل .ومن ثم السعي إلى شل حركة الخصم وقوته عبر نشر تلك الفيروسات الفتاكة في جسده الافتراضي , او عبر إطلاق شبكة متكاملة من أدوات الحرب النفسية ونشر القلاقل والثورات

¹ - انظر في هذا السياق : محمد بن سعيد الفطيسي , منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة , مجلة العلوم السياسية والقانون – دورية دولية محكمة – المركز الديمقراطي العربي , ألمانيا / برلين , ع7 , ص 299

² - انظر بشكل اشمل. محمد بن سعيد الفطيسي. السيادة الوطنية في عصر الجغرافيا الافتراضية , صحيفة الوطن العمانية . بتاريخ 8/فبراير/2016م. www.alwatan.com

³ - اريك شميدت وجاريد كوين , العصر الرقمي الجديد – إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال , ترجمة: احمد حيدر , الدار العربية للعلوم/بيروت , ط1/2013م. ص 142+145

والانقلابات والمشاكل العابرة للحدود الوطنية وتأجيج الشعوب على حكوماتها عبر نشر معلومات مغلوبة او كشف حقائق خفية او فضح تلك الحكومات عبر نشر بعض السلوكيات والتصرفات والقرارات الفاسدة , ومن ابرز الأمثلة على ذلك كانت وثائق ويكيليكس .

11- طبيعة الأمن العسكري أخذة في التغيير . حيث سيرتفع سقف العمليات الإرهابية المستخدمة وممارسة الإرهاب عبر العالم الافتراضي او باستخدام أدوات تكنولوجية متقدمة والتي ستستخدم أدوات وشبكات العالم الافتراضي, سواء كانت موجهة إلى دول او إلى أفراد ومنظمات رغم ذلك فان تقانات الاتصالات ستجعل أولئك الإرهابيين اقل حصانة من أي وقت سابق . وستنتشر الأجهزة الإرهابية المنزلية او تلك التي يمكن شراءها من اقرب المحلات التجارية الصغيرة على أرصفة الشوارع من قبل الأطفال. وقد يكون المهاجمون اليوم حكومات او مجموعات او أفراد او خليطا من نوع ما , وقد يكونون مجهولين , بل وقد لا يقتربون حتى من البلد

12- سيحدث تغيير واسع في أبعاد العولمة العسكرية والأمنية في القرن 21 خصوصا محفزات التدخل كمقدمة للحروب وتغيير الخرائط الدولية. ويحدث هذا الأمر في العادة حينما (تحدث تغيرات في موازين القوى وتعاظم قوة دولة وتنكمش قوة دولة أخرى , نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية , وغالبا ما تحدث التغيرات نتيجة الحروب الكبيرة كما حدث خلال الحربين العالميتين , وفي حالات أخرى انهيار إحدى الدول نتيجة الضغوط الخارجية او بسبب مشاكلها الداخلية كما حدث مع الاتحاد السوفيتي . بعد هذه التغيرات يظهر فراغ القوة في أماكن متعددة , ولا سيما في المناطق التي كانت تسيطر عليها القوة المهارة , وكثيرا ما يشكل التدخل الأخلاقي , أي استخدام مفاهيم أخلاقية في هذه المناطق – او عبر استخدام شمعاعات الأمن القومي او حماية النظام الدولي او القضاء على أعداء وخصوم إرهابيين مفتعلين – خطوة أولى على طريق الإعداد للتدخل العسكري(1)

إذا وباختصار سيتجه النظام العالمي في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين نحو أشكال جديدة وأدوات حديثة للصراع والحروب وامتلاك القوة , سيختزل فيها الكم بالكيف والنوع , وستتحرك الدول أحاديا لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والإستراتيجية على رقعة الشطرنج الدولية رغم التكاليف الباهظة لهذا التصرف على الصعيد القانوني والإنساني , وستتوزع القوة بين الدول والأفراد عبر وسائل وأساليب عصرية متقدمة , قليلة الكلفة ولكنها في ذات القوة مؤثرة بشكل كبير في النظام والنفوذ والسلطة , كما ستتغير طبيعة الأمن العسكري والقومي وأبعاد العولمة العسكرية في ظل النظام العالمي القادم .

¹ - مايكل هارديت , وانطونيوس نيغري, الامبراطورية – إمبراطورية العولمة الجديدة – ترجمة : فاضل جتكر , مطبعة العبيكان

البعد الجندي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

Gender Dimension In The Environment Protection And To Achieve Sustainable Development

سمية حوادسي- باحثة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 01 - الجزائر

Abstract:

This study aims to show the gender's role in protecting the environment, and to achieve the development. The different environmental changes such as climate change, degradation of ecosystems due to recurrent droughts, desertification and degradation of agricultural land etc..... threatens our life style and weaken Human security in all its various dimensions. This threat has a direct and indirect effect. However; this effect changes between men and women; due to the role of each one in his society. This change is due to the important role played by women in the society; mainly her role in saving the natural resources. because she is the person who deals more with water and energy resources and sanitation methods. Also, she is the main instructor of the children and the one who is really rational in dealing with the right and healthy environmental methods.

Key words: Gendre, Environnement protecti, sustainable développement.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجندر في حماية البيئة وتحقيق التنمية بكل أبعادها، فما تشمله التهديدات البيئية من تحديات مختلفة ومتنوعة مثل تغير المناخ، تدهور النظم الإيكولوجية جراء موجات الجفاف المتكررة، التصحر وتدهور الأراضي الزراعية... الخ تشكل مصادر تهديد مضاعفة، فهي تهدد سبل العيش وتضعف الأمن الإنساني بجميع أبعاده المتعددة ولها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من حيث شدة تأثيرها بين الرجل والمرأة، وذلك اعتماداً على دور كل منهما في المجتمع وتأكيداً للدور الكبير الذي تؤديه المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وبما لها من دور في المحافظة على الموارد الطبيعية، كما أنها المتعامل الأول والمباشر مع موارد المياه، الطاقة وأساليب الصرف الصحي، وهي الموجه الأساسي للنشء وممارسة العادات البيئية السليمة جاءت هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجندر؛ حماية البيئة؛ التنمية المستدامة.

مقدمة:

إن إدراك الجميع لما تمثله التهديدات البيئية من خطر على الحياة البشرية والتنمية المستدامة جعل من عملية حماية البيئة، وترسيخ مبادئ المحافظة عليها، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية قاعدة أساسية للتنمية المستدامة، وعلى اعتبار أن الإنسان العنصر الأساسي للتنمية ليس كمستفيد فقط وإنما كصانع لها، يتطلب الأمر مشاركة إيجابية لجميع أفراد المجتمع بما فهم المرأة؛ وبسبب تعاضم التهديدات البيئية، وخطر تقلص نسبة الموارد الطبيعية على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها، جاءت الحاجة لتبني إستراتيجية كفيليه للتكيف مع تلك التهديدات، ومواجهة الأخطار الناجمة عنها، وذلك بتبني مقاربة الجندر عن طريق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

فبالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 م، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 م، فإن غالبية الدول النامية خاصة العربية منها لازالت بحاجة إلى الاهتمام بموضوع الجندر في حماية البيئة وعملية التنمية بشكل كامل؛ كما تؤكد الأدلة أن العاملين في مجال الحوكمة البيئية والتخطيط التنموي يعملون بفرضية أن البرامج التي تفيد جزء من المجتمع "الرجال" ستفيد بشكل تلقائي وتنسب إلى الجزء الآخر "النساء" وعليه فإن ذكورية إدارة المصادر الطبيعية والتخطيط لها تحد من إمكانية تضييق الفجوة بين الجنسين. وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: كيف يساهم تضمين البعد الجندر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟

اشتملت هذه الدراسة على المحاور التالية

أولاً/ الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ثانيا/ أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين

ثالثا/ دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي

رابعا/ بعض المقترحات لتفعيل مقاربة الجندر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

أولا : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1/ الإطار المفاهيمي للدراسة

1/ مفهوم الجندر/ النوع الاجتماعي

بداية يجب الإشارة إلى أن المفهوم اللغوي للجندر Gender/ النوع الاجتماعي لا يحمل معنى مباشرا للجنس sex فهذا الأخير أعم وأشمل من النوع، حيث أن كلمة "نوع" تستخدم عادة للتفريق بين الإنسان وغيره من الكائنات الحية الأدنى لذلك يقال الحيوان جنس والإنسان نوع سواء كان ذكرا أم أنثى¹.

ومن هنا أكد العددين من المنظرين أن "الجنس" معطى طبيعي ويشير إلى الميزات البيولوجية المولودة مع الإنسان بحيث تكون هذه الميزات غير قابلة للتغيير، لذا تبقى مولودة وغير مكتسبة²، والمتمثلة في الأعضاء التناسلية والجينات، التي تساعد على تحديد جنس كل من المرأة والرجل، ووظائفها وأدوارها الفطرية الثابتة والغير القابلة للتغيير مهما تغير الزمان والمكان مثل دور الإخصاب عند الرجل ودور الحمل، الولادة والرضاعة عند المرأة. في حين أن "الجندر" معطى اجتماعي أو ثقافي فهو يحدد مجموعة العلاقات بين الجنسين والفرق في الأدوار المحددة لكل منهما وإلى الطرق التي تتشكل عبرها هذه العلاقة في المجتمع، وعليه لا يولد الجندر مع الإنسان وإنما يشكله المجتمع. هذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر، وذلك بفعل مجموعة من العوامل التي تشترك في تحديد طبيعة هذه الأدوار الاجتماعية وتتمثل بالأساس في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل، ذكرا كان أم أنثى، منذ ولادته وتستمر معه طيلة فترة نشئه، والتي تحدد طريقة سلوكه فيما بعد، إضافة إلى المجال الجغرافي، المستوى التعليمي والتقاليد المجتمعية، وهي كلها عوامل تساهم مجتمعة في تحديد نوع العلاقة بين الرجل والمرأة، التي يمكن أن تكون علاقة تعاون، تواصل ودعم مشترك كما يمكن أن تكون علاقة مبنية على القوى والتمييز والتنافس على السلطة وامتلاك الموارد الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء. وعلى هذا الأساس، فالنوع الاجتماعي يعتبر أحد

¹ - جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 417.

² - Laura .J. Shefred. : " Sex Or Gender ? Bodies In World Politics And Why Gender Matters", In Laura.J. "Gender Matters in Global Politics AFeminist Introduction to International Relations " (UK :Routledge. 2009) p.8.

المحددات الرئيسية التي يمكنها أن تساهم في خلق وإعادة إنتاج الفوارق بين الجنسين¹؛ كما أن هناك عوامل أخرى كالطبقة، الإثنية والأقلية تتداخل مع النوع وتحدد وضع الفرد في المجتمع فمثلا المرأة التي تنتمي إلى أقلية معينة تعاني من تمييز مزدوج؛ حيث إنها تهتمش من قبل الدولة والمجتمع مرتين الأولى لأنها امرأة والثانية لأنها تنتمي إلى أقلية اثنية أو ثقافية. وهذا ما أكدته كل من "كاندس ويدست" و "دون زيمرمان" Candace West; Don H. Zimmerman في مؤلفهما "فعل النوع الاجتماعي" عام 1987م حيث اعتبرا أن النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان، بل هو فعل يقوم به عن وعي تام وعن إدراك مسبق لما يعد سلوكا أنثويا أو ذكوريا مقبولا.²

ووفقا لما تدعيه كريستين سيلفستر Christine Sylvester فإن "الرجل" و"المرأة" هما مجرد مواضيع اجتماعية في السرديات التي ترد عن النساء والرجال وبموجب هذه السرديات نتصرف ونتذكر أن "الأولاد لا يبكون" وأن "هذا غير لائق بالفتاة".³

وبذلك يمكن تعريف الجندر بأنه "الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية وللقيمة المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما، والمرتبون بكونه ذكرا أو أنثى". ومثال ذلك أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة و الأم ليشمل دور المرأة العاملة ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرا تغيرا في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر.⁴

كما يمكن تعريفه على أنه عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي" تحددتها وتحكمها عوامل مختلفة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، الإنتاجية المجتمعية والسياسية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل.

- ✓ الدور الإنجابي : يتمثل في مسؤوليات الحمل والولادة بالنسبة للمرأة والإخصاب بالنسبة للرجل وتربية الأطفال والعمل المنزلي والواجبات العائلية والاجتماعية.
- ✓ الدور الإنتاجي: يتمثل في نوع العمل الذي يقوم به كل من الرجال والنساء ونوع الخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة أو الأعمال الأخرى.
- ✓ الدور المجتمعي: يشمل النشاطات المجتمعية لتوفير الخدمات أو الموارد الخاصة بالحاجة المجتمعية مثل الأعمال التطوعية المشاركة في التنظيمات والمؤسسات القاعدية.

¹ - شكروني سمية: "مقاربة النوع الاجتماعي الجندر: بين الفهم والتنزيل. المغرب نموذجا"، تم تصفح الموقع يوم 31 مارس 2017، <http://annisae.ma/Article.aspx?C=5979>.

² - المعاينة رويدا وآخرون: النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في العالم العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص 32.

³ - Laura J. Shefred, op. cit, p 7.

⁴ - رويدا المعاينة وآخرون: المرجع السابق الذكر، ص 33.

✓ الدور السياسي : يتمثل في النشاطات التنظيمية على المستوى السياسي¹.

2/ مفهوم البيئة والتنمية المستدامة

أ- تعريف البيئة: كلمة البيئة مشتقة من الفعل الرباعي "بؤأ" ونقول تبؤأ المكان أي نزل وأقام به والبيئة هي المنزل والحال². ويمكن أن نلاحظ أن المعنى اللغوي لكلمة بيئة في مختلف اللغات متشابه، سواء في اللغة الفرنسية environment أو الانجليزية environment فهي تعبر عن الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي³. أما عن التعريف الاصطلاحي للبيئة فأول من صاغ كلمة إيكولوجيا (Ecologie) العالم هنري ثورو H.Thoreaux عام 1858م، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها. أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة أرنست هيكل E. Heackell فقد وضع كلمة إيكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين okos وتعني "المنزل أو المكان وlogos تعني العلم. و يعرف الباحث ريكاردوس الهبر مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة البيئة على أنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة"⁴. كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في ستوكهولم سنة 1972م البيئة بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها وجودهم ويؤدون فيها أنشطتهم."⁵ ويمكن تعريف البيئة بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء، هواء، فضاء، تربة كائنات حية، ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته .

ب- تعريف التنمية المستدامة: كانت مقارنة التنمية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقارنة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية" والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان ، وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط ، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، و بالتالي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن

¹ حماقي يمن: "مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به"، تم تصفح الموقع يوم 30 أبريل 2017،

www.mof.gov.eg/equality-finalweb/systempages/.../m1.pdf

² قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 34.

³ العشاوي صباح ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 11.

⁴ رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص 96.

⁵ السيد سامح عبد القوي ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012، ص 232.

التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أنت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والخروج من اختزال التنمية في الاقتصاد وفي نمو الثروة المادية، ليأتي بعدها مفهوم التنمية المستدامة والذي ظهر أول مرة في تقرير اللجنة العالمية والتنمية WCED أو تقرير بروتلاند Brundtland Report عام 1987م، حيث عرفها على أنها: عملية التنمية التي تلبى أمني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" ثم ظهر المفهوم في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو البارزلية عام 1992م، ممثلا في أجندة عمل القرن الحادي والعشرين، ثم زاد وتدعم مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانزبرغ عام 2002م، وقد عرفها Edwerd barbier "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي، اجتماعي وبيئي¹.

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في مايلي:

- ✓ **البعد البيئي:** المحافظة على الموارد الطبيعية الأساسية لبقاء الإنسان، الحفاظ على التنوع البيولوجي، استقرار طبقة الأوزون وباقي الأنظمة الايكولوجية، في حالة الإخلال بأحد العناصر البيئية من استنفاد الموارد المتجددة، الإضرار بطبقة الأوزون، تطرح مشاكل متعددة، تمس الأمن الإنساني.
- ✓ **البعد الاقتصادي:** تحقيق الغايات التنموية، وإنتاج السلع، تلبية طلب السوق دون الإضرار بالأنظمة الايكولوجية، خاصة وأن التكنولوجيا توفر الإجهاد البيئي في عملية الإنتاج.
- ✓ **البعد الاجتماعي:** يجب أن تتضمن التوزيع العادل، العدالة في تحقيق الخدمات الاجتماعية، الصحة التعليم، المساواة بين الجنسين، المحاسبة والمشاركة السياسية².

II/ الإطار النظري للدراسة

1/ **مقاربة الجندر/النوع الاجتماعي والتنمية (Gender & Development (GAD Approach)** يركز هذا المقترح على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعيق مسار التنمية وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وبتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث³. وقد

¹ عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015، ص 340-341.

² نفس المرجع، ص 124.

³ النعيمات، خليل، تمكين المرأة. تم تصفح الموقع يوم 01 افريل 2017،

جاءت هذه المقاربة بهدف التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة في مختلف النشاطات السياسية الاقتصادية والبيئية... الخ هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، فتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معا، ومن ثم تحاول هذه المقاربة تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي. بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكل قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية المستدامة¹.

2/مدخل تمكين المرأة *women's empowerment* ظهر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وهو من أحدث المقترحات المستخدمة في إدخال الجندر في التنمية، والأكثر تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية. وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز والاضطهاد، من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها عن طريق العون الذاتي، ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع، ويزيل العوائق القانونية التي تعرقل مسارها الإنمائي². ومدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء، وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات³ التي تمس جميع جوانب حياتهن فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات كما أنه يعتمد أيضاً على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز⁴

3/النظرية النسوية البيئية *Ecofeminism* تعد جزءاً من الاتجاه الراديكالي داخل نظرية التنمية المستدامة والتي تركز على قضايا البيئة وهي تمزج ما بين قضايا البيئة وقضايا المرأة. تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن المرأة والطبيعة كلتاهما مقهورتان من قبل الرأسمالية الذكورية. وتربط هذه النظرية ما بين استغلال المجتمع الذكوري للطبيعة من خلال السياسات الرأسمالية المادية والأثر السلبي لهذه السياسات على المرأة. خاصة في المجتمعات الريفية حيث تتعامل المرأة بشكل مباشر مع الطبيعة. وتحدثت الباحثة الهندية فنادانا شيفا في كتابها "البقاء على قيد الحياة: المرأة والبيئة والتنمية" عن شقاء النساء في الهند من جراء سياسات

maktabatmepi.org/download/3001/550/Anera6-123-127.pdf

¹- بوخاري محمد محمد، دليل مقارنة النوع و التنمية أو الجندر، أكادير ، 10 يناير 2008، ص 24.

²- صلاح الدين رأفت ، " المرأة بين الجندرة والتمكين " ، تم تصفح الموقع يوم 04 أبريل 2017،

<http://www.lahaonline.com/articles/view/17463.htm>

⁴- خليل النعيمات. المرجع السابق الذكر.

التحديث كما تحدثت عن المشاكل التي تواجهها النساء من انجراف التربة وترحيل النساء من قراهن نتيجة المشروعات الرأسمالية¹.

ثانيا/ أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين

تؤثر التهديدات البيئية على كل من الرجل والمرأة بشكل مختلف، فالنساء أكثر تضررا من تغيرات المناخ من الرجال خاصة في الدول النامية التي تعاني من التمييز على أساس الجنس بحيث تتأثر حوالي 4 نساء مقابل رجل واحد؛ فلقد أشارت عدة دراسات إلى أن المرأة تعاني من آثار التهديدات البيئية جراء عدم المساواة بينها وبين الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات؛ فمن مسؤولية المرأة رعاية الأطفال والقيام بالأمور المنزلية. كما أنها في أغلب الحالات تكون أقل توعية ومعرفة بالأخطار الكامنة والناجمة عن التغير المناخي. ذلك لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل فمثلا في الدول العربية معدل النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة أقل بنسبة حوالي 20 بالمائة من الرجال؛ وغالبا ما تفتقر المرأة إلى التمتع بالسلطة الثقافية والقانونية للمطالبة بحقوقها، فعلى سبيل المثال، قد يكون حصولها على الانتماء أمرا محدودا، كما يصعب السفر بالنسبة لها بسبب المعايير الثقافية ورعاية الأطفال... إلخ وهو ما يقوض فرصها من الناحية الاقتصادية وكسب الرزق والعيش الكريم مقارنة مع الرجل، ويعود ذلك إلى وضع ومكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمعات النامية وليست من الناحية البيولوجية والفسولوجية للمرأة².

تؤثر التهديدات البيئية على المرأة أكثر من الرجل عن طريق زيادة ضغوط العمل والوقت لدى المرأة، وذلك بسبب الهجرة البيئية، سواء الخارجية ما بين الدول أو الهجرة الداخلية المتتالية من الريف نحو المدينة سعيا في تأمين مستلزمات الحياة اليومية وذلك في حالة تعرض الأرياف لموجات جفاف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، والتي من شأنها أن تقلل من القيام بالزراعة، والعمل على تقويض خدمات النظم الإيكولوجية كالمياه النقية والتربة الخصبة³، فيشعر الرجل بأنه مضطر للانتقال إلى المدن بحثا عن فرص العمل المأجور- والتي تكون في معظمها مؤقتة ولا تحتاج إلى المهارة، كما أنها تتسم بمحدودية الأمن الوظيفي، تدني الأجور، ظروف المعيشة المزدهمة، وتردي الدعم الصحي- ونتيجة لذلك فإن المرأة في الريف تأخذ علاوة على عبء العمل الثقيل الذي تؤديه في تنفيذ مهامها المنزلية وإدارة الموارد الطبيعية، دور الرجل الغائب في المجتمع، فلطالما لعبت المرأة دوراً

¹ رويدا المعاينة وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص ص 36-37.

² أبو عيشة خالد، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2015، ص 5.

³ الأزهر ضيف، "الهجرة البيئية... رؤية سوسولوجية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 12، سبتمبر 2015، ص 137.

أساسيا في الأنشطة الزراعية، وبالأخص البدنية منها، والأنشطة التي تستغرق وقتاً طويلاً مثل الرعي، الحصاد جمع المياه.¹

وغالبا ما يكون تأثير الجفاف وندرة المياه على المرأة بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجل، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة التي تعامل بشكل غير متساو مع الرجل وينتظر منها أن تقوم بمهام شاقة؛ وكلها أنشطة تتطلب الحصول على المياه. كما أن جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت ويشكل عبئاً ثقيلاً على المرأة، بحيث تنفق ما يصل إلى أربع ساعات في اليوم سيرا على الأقدام أو وقوفاً في الصفوف لنقل المياه، وهذا وقت كان يمكن استغلاله في أنشطة منتجة ويقدر أن المرأة في الدول التي تعاني من الجفاف توظف 85 بالمائة من طاقتها اليومية في جلب المياه ونقلها وقد يصل وزن ما تحمله إلى 30 كغ وهي تجتاز بصعوبة المسافات الوعرة وهذا من شأنه أن يؤثر على صحة المرأة مثلاً حدوث تشوهات في العمود الفقري، التهاب المفاصل، كذلك الإرهاق المزمن، وتعرض النساء الحوامل للإجهاض وكثيراً ما يتعرضن للعنف الجنسي.²

أما بالنسبة للفتيات فجلب المياه قد يكون عائقاً أمام الالتحاق بالمدرسة مما يتعرضن بشكل أكبر للفقر وفقدان فرص الحياة، فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يساعد ذلك أيضاً في تفسير الفجوات الشديدة الاتساع القائمة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في العديد من الدول.

وغالبا ما تكون المياه المجلوبة قدرة ومن مصادر غير محمية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الناجمة عن تلوث المياه كمرض التيفويد والتهاب الكبد الفيروسي،³ حيث تؤدي زيادة استخدام الأسمدة، المبيدات، الكيماويات الزراعية، وعمليات المناجم إلى تلوث مصادر المياه العذبة التي تتلقى أيضاً الملوثات السائلة الناجمة عن العمليات الصناعية، ذلك أن غياب نظم الصرف الصحي للمخلفات السائلة وكذلك نظم التخلص من المخلفات الصلبة يؤدي إلى إلقاء مثل هذه المخلفات في الموارد المائية العذبة، كما أن المياه الجوفية قد تتلوث نتيجة تلوث مياه الصرف الزراعي وغيرها من المياه المتسربة غير المعالجة وغير صالحة للاستهلاك البشري.⁴

كما تؤثر التهديدات البيئية على المرأة الحامل بسبب استنشاق كميات كبيرة من غاز أول أكسيد الكربون الذي يتركز في الجنين بنحو 10 إلى 15 بالمائة ويؤدي إلى انخفاض مستوى الأكسجين الذي يؤثر على وزن الجنين ويؤدي إلى زيادة معدل الوفيات قبل الولادة وتدمير الدماغ بالإضافة إلى إمكانية التعرض للمواد الكيماوية التي

¹ دورتي غيرنر (محرر)، التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ، تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2012.

² عوض عادل رفق، المرأة وحماية البيئة، الأردن، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990، ص 114.

³ عوض عادل رفق، المرجع نفسه، 115.

⁴ أولاف كيورفن و اتيني ديفي، دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي في إدارة المياه، نوفمبر 2006، ص ص 60-

تؤدي للعقم والإجهاض التلقائي وولادة الطفل ميتا، وفيات حديثي الولادة، والعديد من الأمراض التي تصيب الأطفال كشلل العمود الفقري¹.

ويتضاعف خطر التهديدات البيئية عندما يترافق مع تداعيات الحروب والنزاعات إذ تهدد سبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الإنساني، الغذائي والمائي، ويتفاقم عدم التكافؤ بين الجنسين القائم أصلا حيث تضطر المرأة في أوقات الحرب إلى تولي الجزء الأكبر من العمل المنتج، بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل الإنجابي. كما أنها تواجه تحديات أكبر في تأمين سبل عيشها فالقوانين التمييزية والمعايير الاجتماعية المتجذرة في مختلف الدول النامية تؤدي إلى الحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد ومن سيطرتها عليها، وتعطي الأفضلية للرجل في ملكية الأصول ويحول هذا التمييز دون أن تجد المرأة استراتيجيات تكيف تعينها للتغلب على تأثيرات تغير المناخ مثل توفر الأراضي واستغلالها، وبالتالي ضمان الدخل والغذاء لأسرتها كما يمكن أن تضمن ملكية الأراضي حصول المرأة على الائتمانات والقروض. كما يسهم تغير المناخ في توسيع الفجوة بين الجنسين من حيث الحصول على الماشية، المعدات، الموارد البشرية والأسمدة وغير ذلك من الموارد الأخرى؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد من نسبة الفقر بين النساء مقارنة بالرجال كما أن استراتيجيات محاربة الفقر تتجاهلها حيث أن 80 بالمائة من نساء العالم يعانين من الفقر². ضف إلى ذلك أن التهديدات البيئية تقلل من فرص القضاء على الفقر كما أنها تعرض الفقراء للخطر، حيث أوضحت الدراسات العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي، بحيث يعتبر الفقراء الأقل قدرة على الاستجابة وتجهيز مساكنهم لمواجهة الظروف الجوية القاسية.

ومن تبعات التغير المناخي ما يسببه من تدهور على الموارد الساحلية جراء ارتفاع منسوب مياه المحيطات، البحار والأنهار، وما يتبع ذلك من الفيضانات، الأمر الذي يؤدي إلى تملح تربة السواحل، وبالتالي تقليل حجم إنتاج المحاصيل الزراعية في المناطق الساحلية؛ ولذلك أثر سلبي على المياه العذبة الجوفية. ويؤدي أيضا لتآكل التربة الساحلية، والنظام البيئي البحري، مما يقود إلى فقدان الثروة السمكية، التي تعتبر مصدر غذاء ودواء للإنسان في كثير من البلدان؛ وهذا الأمر له تبعات سلبية اجتماعية واقتصادية على من يعتمدون على الموارد الساحلية في كسب الرزق، وتقدر نسبة النساء ب 47 بالمائة من الذين يعملون في قطاع صيد الأسماك؛ ومع ذلك فهن يتركزن في وظائف ذوي المهارات المتدنية وذوي الأجور المنخفضة وضمن فئة العمالة غير المنتظمة والموسمية وفي مجال التجهيز، التعبئة، التغليف والتسويق. بالإضافة لذلك كثيرا ما يعملن دون عقود أو

¹- نفس المرجع، ص 90.

²- النزاع وتغير المناخ وتأثيرهما المتبادل على عدم التكافؤ بين الجنسين في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا والإسكوا، سبتمبر 2016، ص ص 7-8.

حماية حقوق الصحة والسلامة والعمل، فالنساء يواجهن مخاطر تدهور المحيطات ولدهين القليل من الممتلكات والبدائل لكسب الرزق والعيش الكريم وفي وضع أقل قدرة على مجابهة خسارة الموارد الطبيعية¹.

ثالثاً/ دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي

إذا نظرنا إلى الأدوار المجتمعية، التي تجعل المرأة أكثر عرضة لتحديات البيئة نجدها هي نفسها أيضاً ما يجعلها عنصراً فعالاً رئيسياً لقيادة التنمية المستدامة في نطاقها؛ فهي تملك المعرفة والخبرة التي يمكن عن طريقها أن تدير الموارد الطبيعية المتاحة والتكيف مع تغير المناخ، وتطبق استراتيجيات التخفيف على جميع المستويات بشكل أكثر نجاحاً، لذلك لا يجب أن ينظر للمرأة كضحية لتغير المناخ فقط؛ نظراً لدورها الفاعل في التكيف والتأقلم مع مختلف التهديدات البيئية.

ومن هنا أكدت دراسات البنك الدولي أن المشاريع الخضراء صديقة البيئة التي تتضمن النوع الاجتماعي تكون أكثر فاعلية وتحقق نجاحاً أكبر من تلك التي لم تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار فعلى الرغم من أن النساء هم الضحايا الأكثر تأثراً في الدول النامية بسبب التغير المناخي إلا أنها أشارت إلى أنهم هم الأقدر على صنع التغيير من غيرهم².

ويظهر جلياً الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعامل المباشر مع البيئة، من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث؛ حيث يقع على عاتقها استهلاك حوالي 80 بالمائة من المياه والقرارات المنزلية المتعلقة بإدارة النفايات والزراعة المنزلية، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وخاصة للطاقة والحرص على اقتناء الأجهزة الأقل استهلاكاً للطاقة، كما أنها تحرص على استخدام الغاز الطبيعي في الأنشطة المنزلية، والاستغناء عن مكيفات الهواء قدر الإمكان والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح. كما أن زراعة أشجار ونباتات الزينة يعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو وتنقية الهواء من الغبار و تخميد الضجيج لذا فهي القادرة على تغيير أنماط الحياة لدرء مخاطر التغيرات المناخية³.

¹ - أبو عيشة خالد، المرجع السابق الذكر، ص 8.

² - علي محمد عبد الله: التغيرات المناخية... أثارها.. التكيف.. الحلول، جمهورية مصر العربية، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى، 2012، ص 89.

³ - الشوابكة علي فالح وآخرون، "درجة الممارسات البيئية لدى المرأة غير العاملة في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013، ص 454.

والنسبة للمرأة الريفية فهي تقوم بدور فعال في تحضير الأرض وزراعتها، حصاد وجمع المحاصيل وخبزها، صيانة الموارد وإدارتها بفعالية مثلا الأعمال الخاصة بالعناية وتربية الأغنام والأبقار وتستهلك من 4 إلى 6 ساعات يوميا في تغذية الأبقار وحلبها وتقوم بالرعي لفترات طويلة¹.

كما تساهم المرأة في التنمية المستدامة، من خلال الجهد الذي تبذله في فصل المخلفات القابلة للتدوير ودفن الجزء العضوي منها ثم إعادة استخدامها بعد ذلك كمواد مسمدة طبيعية وبصفتها ربة بيت، من خلال فصل المخلفات المنزلية، والتخلص من القمامة باستمرار وبطريقة سليمة وتجنب حرقها لمنع التلوث وتدويرها والتخلص منها². أما في المجال السمكي فالمرأة تقوم بصناعة الشباك وصيانتها كذلك بمساعدة الرجل في اصطياد الأسماك³.

ويبرز الدور غير المباشر للمرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من حيث توجيه وتربية النشء على التعامل السليم مع البيئة؛ فالمرأة بطبيعتها دورها التقليدي شديدة الاتصال بالبيئة فهي الأساس في التربية السليمة للأبناء كما تساهم في التربية البيئية ونشر الوعي البيئي بتعليم مبادئ النظافة وغرس العادات الصحية والبيئة السليمة للأبناء⁴.

ومن هنا يمكن أن نتحدث عن أهمية تعليم المرأة فهي المربية الأولى التي يرى الطفل ويفهم من خلالها ما يدور حوله. وقد عبر المهاتما غاندي عن أهمية تعليم المرأة بقوله: "إذا علمت امرأة فأنت تعلم أسرة بأكملها، وإذا علمت رجلا فأنت تعلم فردا واحدا" فلا شك في أن المرأة المتعلمة قادرة أكثر من غيرها على زرع الكثير من سلوكيات حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد المختلفة في أفراد الأسرة، ونظرا لارتباط المرأة بالأرض والزراعة تقوم بتعليم أبنائها كيف يتعاملون مع التربة، الماء والهواء وكيف يتعاملون مع المبيدات ومدى خطورتها على البيئة إذا لم يحسن استخدامها ولاشك أن تعليم المرأة يمثل أهمية قصوى لتحسين وضعها ورفع قدرتها في الوصول والتحكم بالموارد الطبيعية كما أنها من خلال التعليم تصبح أكثر قدرة على القيام بدورها في المجتمع⁵.

¹- أفراح سعد المحفدي، دور المرأة الريفية في حماية البيئة وتحسينها، ص 123.

unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan020851.pdf

²- الشوابكة علي فالح وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 466.

³- المحفدي أفراح سعد، المرجع السابق الذكر، ص 123.

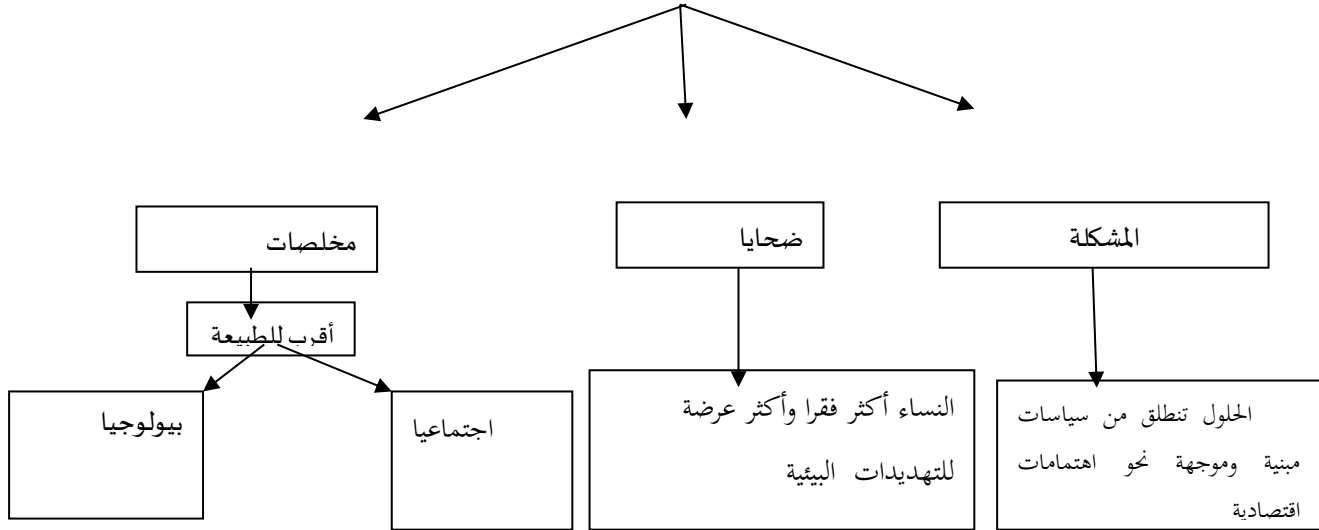
⁴- المرجع نفسه، ص 115.

⁵- عزاوي أعمار ولعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، 47.

[http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face%](http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face%20)

كما يظهر دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال تشكيلها لجمعيات نسوية تعمل على حماية البيئة ونشر الوعي البيئي إضافة إلى تنسيق الجهود النسائية في مجال حماية البيئة، تغيير النظم والتشريعات البيئية، وتكوين رأي عام نسائي مهتم بالبيئة ويعمل على توحيد الفكر وتغيير المفاهيم والسلوك.¹

تصورات لفهم علاقة المرأة بالبيئة



المصدر: مزايو نسرين ، تم تصفح الموقع يوم 16 ماي 2017،

https://www.slideshare.net/hbs_Palestine_Jordan/nisreen-mazzawigender-and-environmental-policies

ومن التجارب الرائدة في مجال اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في حماية البيئة ما قامت به دولة تنزانيا من خلال برنامج 2030 Liberia Rising بالتركيز على المناطق الساحلية والتجمعات السكانية فيها وإعطائها أولوية التطبيق، بحيث تم تحديد أربعة أهداف لهذا البرنامج وتمثل في ما يلي:

- ✓ تطوير وتطبيق سياسات تراعي النوع الاجتماعي في الاستزراع السمكي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- ✓ تنفيذ دراسات للهشاشة وقابلية الإصابة النوع الاجتماعي في المناطق الساحلية لاستخدامها في التخطيط الساحلي ووضع هذه الدراسات للاستخدام العام.
- ✓ وضع برامج مراقبة فعالة ومتوازنة من حيث النوع الاجتماعي للمناطق البحرية والساحلية.

¹- المحفذي أفراح سعد، المرجع السابق الذكر، ص ص 130-131.

✓ تنفيذ برامج لإعادة إحياء الغابات ووضع هذه البرامج في تصرف المرأة¹.

جدول رقم 02 نموذج لخطة تنفيذية في قطاع المناطق الساحلية لدولة تنزانيا

مؤشرات القياس	خطوات التنفيذ	الهدف
-عدد الخطط التنفيذية التي تستجيب للنوع الاجتماعي. -عدد البرامج المنفذة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي. -عدد النساء العاملات والمشاركات في برامج التكيف مع التغير المناخي. -النساء والرجال الذين تم تدريبهم في الاستعمال الأمثل للمناطق الساحلية. -النساء والرجال الذين استفادوا من المشاريع (استفادة إنتاجية تدريب أو قيمة مادية)	-تشجيع تحضير وتنفيذ خطط تنفيذية مستجيبة للنوع الاجتماعي في مجال التكيف مع التغير المناخي في جميع قطاعات المناطق الساحلية. -تنفيذ الخطط والبرامج التي تتناول موضوع التكيف مع التغير المناخي في المناطق الساحلية مثل حماية الشعاب المرجانية. -تشجيع وتحسين دور المرأة والمشاركة في مشاريع الإدارة الساحلية المتكاملة. -تدريب المرأة وإشراكها وتمكينها من المشاركة في الدراسات والأبحاث وبرامج المراقبة البحرية. -تأسيس شبكة تواصل للنساء العاملات في مجال الإدارة الساحلية.	-تطوير برامج ومشاريع ذات استجابة للنوع الاجتماعي في مجال التكيف مع التغير المناخي في المناطق الساحلية.

المرجع: أبو عيشة خالد: المرجع السابق الذكر، ص 15.

رابعاً/ بعض المقترحات لتفعيل مقاربة الجندر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

- تمكين المرأة والذي يعتبر من أكثر الاستجابات الفعالة المؤدية لنجاح استراتيجيات وخطط مواجهته للتهديدات البيئية، ونجاح التكيف مع التغير المناخي يعتمد بشكل كبير على استيعاب المرأة وخبراتها ودعمها لتصبح عنصراً فعالاً وقائدة في مجال حماية البيئة.

¹ - أبو عيشة خالد، المرجع السابق الذكر، ص 6-7.

- ضرورة الاعتماد على النهج التشاركي بتفعيل الحوارات التشاركية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والتنظيمات الأهلية، القطاع الخاص وأصحاب المصلحة المحليين الرجل، المرأة وأهمية تبادل الخبرات والمعلومات حول التوعية للعمل على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ترسيخ ثقافة النوع الاجتماعي داخل مجتمعات الدول النامية خاصة الدول العربية التي تهيمن عليها الثقافة الذكورية، بإبراز ايجابيتها ودورها الفعال في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- على الحكومات ضمان دمج مفهوم النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في جميع السياسات العامة حيث يترتب على ذلك أن يؤخذ وضع المرأة المتأثرة بقلّة توافر المياه وسوء خدمات الصرف الصحي وبمعايير تغير المناخ في الحسبان، ويستهدف تحقيق العدالة في الإجراءات وتجنب الآثار السلبية لإقصاء دور واحتياجات المرأة للحد من مشكلة شح المياه مثلاً، والتي تتمثل في العزوف عن التعليم ورفع نسبة الأمية في مجتمعات الدول النامية وبالأخص في المناطق الريفية.
- ضرورة إجراء تحليل قائم على أساس النوع الاجتماعي قبل صياغة السياسات البيئية لتحديد احتياجات الرجل والمرأة على حد سواء مما يساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين.
- جندرة السياسات البيئية، والبرامج التي توضع للحد من تأثير التهديدات البيئية، بحيث تكون هنالك مساواة في الأدوار بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في المشاريع التنموية التي تساهم في الحد من الفقر والبطالة، وتساهم في التكيف مع التغير المناخي وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- جندرة مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء فرصة أكبر للمرأة في التمثيل وصنع واتخاذ القرار، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في رفع الوعي وبناء القدرات الخاصة في تحقيق تمكين وتعزيز مكانة المرأة لضمان المساواة بين الجنسين مع الأخذ بعين الاعتبار أن التدريب لا يجب أن يستهدف النساء فقط بل جميع الفئات المعنية على مستوى الإدارة السياسية، والتنفيذ سواء رجال أم نساء، وذلك بهدف تحقيق برنامج بناء قدرات لتعزيز العدالة والمساواة في النوع الاجتماعي فيما يخص حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- إنشاء آليات وطنية وإقليمية تعنى بالنوع الاجتماعي لزيادة مشاركة المرأة في حماية البيئة، أي تشجيع تكوين الجمعيات وشبكات التعاون النسائية خاصة في الريف لتوعية المرأة الريفية وتشجيعها على البحث في قضايا البيئة والعمل على حمايتها وتقليل الأعباء الملقاة على عاتقها.

خاتمة:

وختاماً لهذه الدراسة نصل إلى القول بأن التركيز على البعد الجندري في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لا يشكل إضافة نوعية في صياغة السياسات، وإنما يعد جزءاً أساسياً في استراتيجيات التنمية، وبالتالي فإن المشاركة الكاملة للمرأة في الحوكمة البيئية أمر ضروري فلن نستطيع أن نكون قادرين على مجابهة التهديدات البيئية بمساهمة الرجل فقط لأن خبرات ومعارف المرأة تشكل عنصراً أساسياً في

إدارة البيئة، كما أنها تساهم في محاربة الفقر وتوسيع لضمان الأمن الغذائي، ولا يتم ذلك إلا من خلال إزالة العوائق التي تعترض المساواة بين الجنسين.

قائمة المراجع:

1-الكتب باللغة العربية

1-المعايطة رويدا وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في العالم العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

2-العشاوي صباح ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

3-السيد سامح عبد القوي ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012.

4-قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

5-عوض عادل رفق، المرأة وحماية البيئة، الأردن، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990.

6-علي محمد عبد الله: التغيرات المناخية... أثارها.. التكيف..الحلول، جمهورية مصر العربية، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى، 2012.

7-جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

2-المجلات العلمية:

1-أبو عيشة خالد، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2015.

2-الأزهر ضيف، "الهجرة البيئية...رؤية سوسيولوجية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 12، سبتمبر 2015.

3-أولاف كيورفن و اتيني ديفي، دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي في إدارة المياه، نوفمبر 2006.

4-بوخاري محمد محمد، دليل مقارنة النوع و التنمية أو الجندر، أكادير ، 10 يناير 2008.

5-دورتي غيرنر (محرر)، التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ، تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2012.

6-رزيق كمال، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص. 96.

7-عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015.

8-النزاع وتغير المناخ وتأثيرهما المتبادل على عدم التكافؤ بين الجنسين في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الإسكوا، سبتمبر. 2016.

9-الشوابكة علي فالح وآخرون، "درجة الممارسات البيئية لدى المرأة غير العاملة في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013.

3- مواقع الأنترنت

1-أفراح سعد المحفذي، دور المرأة الريفية في حماية البيئة وتحسينها، ص 123.

unpan1.un.org/intrados/groups/public/.../unpan020851.pdf

2- شكروني سمية، "مقاربة النوع الاجتماعي الجندر: بين الفهم والتنزيل. المغرب نموذجا"، تم تصفح الموقع يوم 31 مارس 2017،

<http://annisae.ma/Article.aspx?C=5979>

3-حماقي يمن: "مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به"، تم تصفح الموقع يوم 30 أبريل 2017،

www.mof.gov.eg/equality-finallweb/systempages/.../m1.pdf

4-النعيمات، خليل، تمكين المرأة. تم تصفح الموقع يوم 01 افريل 2017،

maktabatmepi.org/download/3001/550/Anera6-123-127.pdf

5- صلاح الدين رأفت، " المرأة بين الجندرة والتمكين"، تم تصفح الموقع يوم 04 أبريل 2017،

<http://www.lahaonline.com/articles/view/17463.htm>

6-عزاوي أعمر ولعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة

[http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face%](http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face%20)

4-المراجع باللغة الأجنبية

- Laura .J. Shefred. : " Sex Or Gender ? Bodies In World Politics And Why Gender Matters", In Laura.J. "Gender Matters in Global Politics AFeminist Introduction to International Relations " (UK :Routledge. 2009) p.8

الهجرة كمعطى أمني اجتماعي:

ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات

مريم شوفي باحثة دكتوراه - الجزائر 03.

أسماء شوفي باحثة دكتوراه - قسنطينة-03

Abstract:

Migration is a human phenomenon that has accompanied humanity since its inception. The social nature and needs of human beings necessitated the need to move from one region to another and from one continent to another in search of stability, welfare and security. This has had negative consequences in some countries. Violence in countries receiving migrants, whether legal or illegal, because of the difference in perceptions and beliefs, which is not the view of the receiving countries, that migration is a solution to the problem of labor shortage, a problem that causes social insecurity and a clash of peoples and nations. Which led to many The purpose of this paper is to discuss the dialectic of the relationship between migration, security, socialism and the clash of civilizations, in addition to its attempt to shed light on the migration security strategy adopted by the countries European Union in the face of the phenomenon of migration to it.

Keywords: Immigration / Security / Security / Clash of Civilizations.

ملخص:

تشكل الهجرة ظاهرة بشرية صاحبت الإنسانية منذ نشأتها الأولى، حيث فرضت الطبيعة الاجتماعية للإنسان واحتياجاته ضرورة تنقله من إقليم إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى، بحثاً عن الاستقرار وتحقيق الرفاه والأمن، وهذا ما كان له تبعات سلبية في بعض الدول، حيث أدى إلى تفاقم أعمال العنف في الدول المستقبلية للمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، بسبب الاختلاف في التصورات والمعتقدات، وهو ما غير نظرة الدول المستقبلية للمهاجرين، من كون الهجرة حلاً لمشكلة نقص اليد العاملة، إلى كونها مشكلة تتسبب في حالة من اللا أمن الاجتماعي، وتصادم للشعوب والدول، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول المستقبلية للمهاجرين إلى الحث على ضرورة الأخذ بالهجرة كمعطى أمني يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، وعملوا على أمنة الهجرة واعتبارها تهديداً لأمنهم. لذلك تهدف هذه الورقة لمناقشة جدلية العلاقة بين الهجرة والأمن والاجتماعي وصدام الحضارات، بالإضافة إلى محاولتها تسليط الضوء على إستراتيجية أمنة الهجرة التي اتبعتها الدول الأوروبية في مواجهتها لظاهرة الهجرة إليها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة/الأمن/الأمننة/صدام الحضارات.

مقدمة:

تحتل قضية الهجرة، مكاناً بارزاً في العلاقة بين البلدان المتقدمة والأخرى النامية فيها، نظراً لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة.

كما تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، لتي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة.

وتظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فنجد مثلا أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين لا تزيد عن نسبة 4.9% من إجمالي الأيدي العاملة في الولايات المتحدة، إلا أن مشاكلهم تؤرق الأمريكيين كثيرا.

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلية ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلية، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلية، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية، ولذلك عملت العدد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية لأمننة الهجرة وإعطاءها الطابع الأمني من خلال الخطابات، ولذلك تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تؤثر الهجرة باعتبارها ظاهرة أمنية على الدول المستضيفة في ظل التناقضات والاختلافات الثقافية وفي ظل فرضية صدام الحضارات؟؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت المداخلة على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمننة والهجرة.
- المحور الثاني: أمننة الهجرة (التحول من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية)
- المحور الثالث: الهجرة كمعطى أمني اجتماعي.
- المحور الرابع: انعكاسات سياسة أمننة الهجرة (تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا)

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (الأمننة والهجرة)

قبل التطرق إلى صلب موضوع هذه المداخلة، كان لزاما علينا تناول الكلمات المفتاحية التي وردت في عنوان

هذه المداخلة على النحو التالي:

أولا/- مفهوم الأمننة:

تعتبر الأمننة من المفاهيم الأساسية المتداولة بكثرة في الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو ما جعل بعض المختصين يرون بأنها أصبحت نظرية مهمة في الدراسات الأمنية، ويرجع الفضل بشكل عام في

بناء مفهوم نظرية الأمانة إلى مدرسة كينهاغن للدراسات الأمنية وبشكل خاص الأستاذ أول ويفرو باري بوزان اللذان حاولا أن يعرفا الأمن أو عدم الأمن على أنه محصلة لعملية الأمانة، يتم بناؤها بشكل اجتماعي سياسي من خلال الممارسات الخطابية للفاعلين الاجتماعيين.¹ وبالتالي فعملية الأمانة الناجحة هي نتيجة لجمع بين اللغة الأمنية والمجتمع.

ويقصد منها إخضاع جميع المواضيع والمشكلات التي تهدد الأفراد والمجتمعات والدول إلى الأمن على اعتبارها مشاكل ذات طابع أمني، وفي عام 1996 قدم "أول وايفرو" والذي يتبع مدرسة كوبنهاغن أفكاره حول الأمانة من خلال طرح فكرة التسييس التدريجي.

والمهم في ذلك هو تحديد من المشكلات يمكن أن تصبح مشكلة أمنية حتى ندخل في إطار الأمانة، أنأية مشكلة أو قضية يتوجب عليها ان تمر بمراحل حتى تدخل في مفهوم الأمانة وهذه المراحل هي:

أ- وجود قضية لا تحمل طابع سياسي.

ب- جعل تلك القضية التي لا تحمل طابع سياسي ان تحمل طابع سياسي (تسييس).

ت- القضية المسيسة أصبحت لها وجود وهي بذلك تشكل تهديدا امنيا أي يمكن أن توسم بأنها قضية أمنية أي دخلت ضمن مفهوم الأمانة.

وتعتمد الأمانة على وجود الخطاب السياسي الذي يؤثر وبما لا يقبل الشك إلى وجود مشاكل حقيقية تم إعطاؤها الصبغة السياسية وهذا كله يعتبر من الممهّدات لغرض قبول أي إجراء يمكن أن تلجأ إليه الدولة على اعتبار أنها تواجه مشاكل ذات طابع أمني.²

وحدد ويفرو الأمانة عبر مرحلتين:³

1- مرحلة الحركة المؤمنة: وهي تدشين خطاب بصف وتمثل موضوعا ما على أنه تهديد وجودي.

2- إقناع المخاطب بالحركة المؤمنة: وبالتالي ادعاء الدولة بحق خاص في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوقف ذلك التهديد.

¹ - مفهوم الأمانة، نقلا عن موقع: <https://www.politics-dz.com/threads/mfxum-almnn.11041> (يوم 2018-04-27 على الساعة 11:48).

² - alexmaclcod, lesetudes de securité :du constructivisme dominant au constructivisme critique, cultures et conflits N54, 2004, p16.

³ المنجد في اللغة و الإعلام، لبنان: دار المشرق، 1987، ص 855

ثانياً/- مفهوم الهجرة غير شرعية

1- مفهوم الهجرة:

الهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى دولة أخرى بنية الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، هاجر مهاجرة من البلد و عنه : خرج منه إلى بلد آخر¹

أما في قاموس اللغة الإنجليزية أكسفورد OXFORD فتعرف الهجرة بأنها:

²Immigration: is moving of people from one country to come to live in another country

في قاموس اللغة الفرنسية لاروس LAROUSSE فالهجرة هي :

Immigration: n.f action d'immigrer

Immigrer: venir dans un pays pour s'y fixé d'une manière temporaire ou définitive.³

وهي الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى، كما تعني بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.⁴ وينظر للهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.

2- الهجرة غير شرعية:

هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الأبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.⁵

والهجرة غير الشرعية هي الطريقة التي يسلكها بعض الأشخاص للسفر من بلد لآخر بشكل غير قانوني أي دون أي التزام بقوانين أو أعراف البلد التي يريد المهاجر دخولها، كتأشيرة الدخول التي تسمح له بدخول هذه

¹Oxford Learner's , Pocket Dictionary , England :University Press ,Third Edition , 2003,p214

²PetitLarousse, Paris: Librairie Larousse ,1980,p 473

³- القيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر، ج02، د س ،ص157.

⁴- الهجرة في عالم مترابط، اتجاهات جديدة للعمل، تقرير اللجنة العلمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005، ص35.

⁵- هديل طالب، الهجرة غير شرعية، نقلاً عن موقع: <http://mawdoo3.com> (يوم 2018-04-27 الساعة 12:22).

البلد، ويلجأ العديد من الناس إليها وذلك لعدة أسباب قد تكون أسباب قهرية، ويمكن تسمية الهجرة غير الشرعية بعدة مسميات كالهجرة السرية، وغير القانونية، وغير النظامية.¹

وبالتالي يمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير شرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطة المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير شرعية تتم بشك قانوني دون الحصول على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

المحور الثاني: أمنة الهجرة

التحول من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالم فيما مضى وحتى أواسط القرن الماضي شيئاً مرغوباً فيه، وظاهرة صحية تتبادل بموجها المصالح والخبرات، وأيضاً بناء الاقتصاد من خلال تشغيل اليد العاملة، ولم تكن موضوع اعتراض أو مراقبة من العديد من الدول حتى تلك التي كانت لديها مقتضيات قانونية تنظم اليد العاملة، وانطلاقاً من النصف الثاني من القرن الماضي.

وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية عملت أغلب دول أوروبا

الغربية لاسيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على استقطاب العديد من اليد العاملة، وذلك لما كانت تعانيه في هذا المجال جراء نتائج الحرب، وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية لاسيما من دول المغرب العربي نحو العديد من الدول الأوروبية، ومعترض الدول الصناعية الغربية بأوروبا للأزمة الناجمة عن الطاقة في أواسط السبعينات طرأت معطيات جديدة تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة، مما تكاثرت معه طلب العمل من لدن مواطني تلك الدول، وهو ما دفع بالدول الغربية إلى مواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها.²

ومع التوقيع على اتفاقية شنغن 1985 دخلت مرحلة جديدة في التعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، إذ تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين

وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود، ففي 19 يونيو/حزيران 1995 و مع دخول "اتفاقية شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا

¹- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 53.

²- نفس المرجع، ص ص 53-54.

ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجها بحرية تنقل أشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.¹

وهنا نلاحظ بمجرد دخول اتفاقية شنغن حيز النفاذ في 1995 حسم الأوروبي ونمو قفهم تجاه الهجرة غير الشرعية، وهذا بإضفاء الطابع الأمني عبر عملية الأمنة، لجأت من خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات " القانون الجديد للهجرة " والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.²

وكرد فعل يتجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية، والتي يتحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني.

فقد أضحت أفواج من المهاجرين تبحث عن مختلف الوسائل والسبل للالتحاق سرا بالصفة الأخرى، مما جعل الدول الغربية تنظر إلى هذه الظاهرة بمثابة تهديد لأمنها وإخلالا باقتصاده الوطني نظرا لكون المهاجر السري يعمل في السوق السوداء، وهو ما يمس بقواعد المنافسة الشريفة، فضلا عن المساس باستراتيجياتها التي تتجه إلى تشغيل اليد العاملة القادمة من دول أوروبا الشرقية التي تندرج ضمن الاتحاد الأوروبي.³

وعليه فالهجرة هي من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمنتها خلال الثمانينات، حيث يعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، بينما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية باعتبار المهاجرين كعمال مغتربين، تشكل الهجرة رهانا رئيسيا في الحوار الثقافي بين الاتحاد الأوروبي والمحيط المتوسطي، لأنها تخاطب النواة الصلبة للهوية الأوروبية، وتكشف العلاقة الإشكالية بين الاتحاد الأوروبي والآخر الأكثر قربا. وقد حدد الخطاب الأوروبي الذي قام بأمننة الهجرة، التهديدات التي تنتج عن الهجرة إلى المجتمعات الأوروبية في:⁴

- إخلال بالهوية المجتمعية.
- الإخلال بالبناء الديموغرافي.
- الإخلال بالنواحي الأمنية.

¹- نفس المرجع، ص 54.

²- خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³- نفس المرجع، ص 54-57.

⁴ - OIM, *Etat de La Migration dans Le Monde 2010: L'avenir de La Migrations: Renforce Les Capacités Face aux Changements*, P. 121

- الإخلال بالنواحي الاقتصادية.
- مشاكل الأقليات.
- مشاكل صحية.
- مشاكل اجتماعية.

المحور الثالث: الهجرة كمعطى أمني مجتمعي

تشكل الهجرة تهديدا للأمن المجتمعي في الدول المستقبلية للمهاجرين، ونخص بالذكر هنا الدول الأوروبية، ومما عزز مخاوف هذه الدول، أن الحضارتين الغربية والشرقية تختلط بصورة فعلية وسريعة، ولأول مرة في التاريخ تتقدم البشرية، عن طريق التكنولوجيا نحو حضارة عالمية شاملة، إذ أسهم التركيز العالمي على الثروة في تعميق الهوة بين الدول وشرائح المجتمع الواحد، ليس بين الطبقات فحسب، بل أيضا بين الفئات داخل نفس المجتمع، وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة. وسنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم الآثار المترتبة على الهجرة على الأمن المجتمعي:

أولا/-الهجرة السريّة تغير التركيبة العددية والقومية للمجتمع:

إنّ عدد هؤلاء المهاجرين غير الشّرعيين والمهاجرين بصفة عامة هي أعلى من نسب إنجاب السكان المحليين، وهذا ما يجعل أوروبا مكانا لقوميات عديدة، ونتيجة لذلك يتكون مجتمع جديد هو مزيج من القوميات، بحيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشّرعيين في أوروبا حسب معطيات مشروع Clandestino 1.9 مليون إلى 3.8 مليون مهاجر في سنة 2008.¹ وحسب إحصائيات الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود FRONTEX بلغ عدد الداخلين بصفة غير شرعية إلى إيطاليا حوالي 56000 في عام 2011، أغلبهم جاؤوا من تونس إذ بلغ ذروة عددهم 14000 تونسي في شهر مارس 2011 وصلوا إلى لامبيدوزا، بلغ عددهم من ليبيا 25000 مهاجر غير شرعي في شهر أفريل إلى أوت، ويقوم حوالي 10000 مهاجر غير شرعي تونسي في فرنسا²، بالإضافة إلى السياسة الانتقائية التي تعتمد عليها مجتمعات المقصد والمعتمدة على انتقاء ذوي الخبرات العالية، وهذا ما يعد من أول الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

ثانيا/-الهجرة السريّة تهدّد هوية الفرد وهوية الجماعة:

نظرا للأعداد الكبيرة من المهاجرين السريين في الدول والمجتمعات، أصبح هذا الأمر تهديدا لهوية الفرد والجماعة؛ بسبب تأثيرها على الهوية اللغوية والعرقية والثقافية والدينية للمجتمع والفرد، من جراء الأنماط

¹ -OCDE, *Perspectives Des Migrations Internationales 2012*, éditions OCDE , P.P 47-48 , disponible sur:

http://dx.doi.org/10.1787/migr_outlook-2012-fr , consulte le: .2018/04/22

²-Ibid,p48.

الحياتية الجديدة، والتناقضات في السلوكيات الاجتماعية، مما يجلب الاستقرار الاجتماعي، ويعيد تشكيل الهوية الجماعية والفردية¹.

ثالثا/- الهجرة السرية وإشكالية الانتماء والمواطنة:

إنّ معاناة المهاجرين السريين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد، بسبب عدم شعورهم بالولاء والانتماء، يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة العزلة النفسية والاجتماعية التي تقود المهاجرين إلى الجريمة والانحراف²، وأيضا بسبب عدم تمكينهم من حقوقهم الإنسانية حتى ولتوصلوا على الجنسية فإنّ مواطنهم تكون إما منقوصة أو مزدوجة نتيجة للانتماء المشتت بين بلدين.

رابعا/- الهجرة السرية والصراعات العرقية:

إنّ الهجرة غير السرية تتصل بها تهديدات ثقافية عادة ماتكون تتمحور حول مسألة الاختلاف والقدرة على قبول للمجموعات الوافدة من قبل المجتمعات المضيفة لهم؛ وهذا غالبا ما يكون له علاقة بمدى التقارب العرقي³، بحيث كلما زاد نطاق الفرق الخارجي في اللغة أو الدين أو الممارسات الثقافية بين البلد المضيف ومجتمعات المهاجرين، كلما اتسع نطاق عدم الثقة وسوء الفهم والعداء المتبادل، وهذا هو الحال بالنسبة لمجموعات كبيرة من المهاجرين من غير البيض في بريطانيا من عرقيات مثل: العرب والصينيين - خاصة بعد 11 سبتمبر، ولكن هذا لا يخفي قدرة بعض الدول مثل: كندا على التخفيف من حدّة الفسيفساء الثقافية عند الاستجابة لبعض مطالب المجموعات العرقية مثل تعليم الطلاب الصينيين من قبل المعلمين الصينيين، والجالية المسلمة عندما طالبت بالخروج من النظام القضائي الكندي لصالح الشريعة الإسلامية⁴.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من التهديد الثقافي اللغوي بسبب انتشار اللغة الإسبانية فيها نظرا لكثرة المهاجرين المكسيكيين بحيث فشلت في التخفيف من عدد المتكلمين للغة الإسبانية؛ والذي يقدر أنهم سيكونون أكبر أقلية بحلول 2050 مما يشكّل ربع السكان، وكما تواجه القارة الأوروبية مشكلة أسلمة القارة العجوز⁵.

¹- عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة الإتجار بالبشر، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010، ص110

²-David T.Graham , « *The People Paradox Human Movement and Human Security in Globalizing World* », In ,David T.Graham and Nana K.Poku ,(eds), *Migration, Globalisation, and Human Security* , First published , Londonand New York , Routledge , 2000 , P.149

³-Ibid., P.196

⁴-Ibid., P.P 196-197.

⁵- مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات". سياسات عربية، العدد 15، تموز 2015، ص67.

المحور الرابع: انعكاسات سياسة أمنة الهجرة

(تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا)

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة الصدام بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم على ثقافة الآخرين.

ساهمت سياسة أمنة الهجرة في تعزيز مثل هذا الطرح، حيث ينظر للهجرة على أنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة، ترفض الاندماج بالمفهوم الغربي، فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته، بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطئ الأساس الذي تقوم عليه السياسات الأوروبية للهجرة. ففي فرنسا مثلاً، أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين، أكثر حضوراً منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، وهي تعكس في الواقع، إيمانه الشديد بنظريات "اليمين الجديد" وقناعاته حول أثر الاختلافات العرقية، وضرورة حامية الثقافة الوطنية، ومنعها من الاختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى، أو ما يسمى بـ"نظرية الاختلاف"¹.

وفي السياق نفسه كتب الباحث والصحفي "الفرنسي دانيال فيرني على صفحات موقع "سلات" الإخباري "عندما قول لنا وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان بأنه وخلاقاً لليساريين الذي يتبنى فكرة أن لكل ثقافة قيمها ومعتقداتها، التي لا يجب أن تقارن بأخرى، فهو ومن معه من نخبة اليمين الحاكم يؤمن بأن الحضارات لا تتساوى"، وقد فسر عامل الأنثروبولوجيا كاليفرو أوبرغ الذي كان أول من استخدم مصطلح الصدمة الثقافية، بأن الصدمة الثقافية تحدث بسبب القلق الناجم عن فقدان المرجعيات والرموز المألوفة لدينا في التفاعل الاجتماعي².

كما أننا من الظواهر السلبية والتي تؤكد طرح فرضية أن أمنة الهجرة ساهمت في بروز صدام الحضارات، زيادة حدة فكرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر، وبداية ما يسمى بالحرب على الإرهاب، حيث أصبحت ظاهرة الإسلاموفوبيا واقعا معاشا في الغرب وأوروبا بخاصة، ليس فقط من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين، بل تتعدى نحو الخطاب السياسي والإعلامي

¹- نفس المرجع، ص 67.

²- راجع زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية". مجلة المستقبل العربي، نقلا عن:

www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/mustaqbal.421_rabhzagoni.pdf يوم 27/04/2018 على الساعة 12:32

السائد، حيث أصبح مقبولا ومشروعا انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية.¹

لقد زادت سياسة أمننة الهجرة في نشوء ظاهرة الخوف المرضي غير المبرر من الإسلام والمسلمين، الذين يشكلون غالبية المهاجرين، وترجع الإسلاموفوبيا وفق تقرير المرصد الأوروبي لظواهر العنصرية والخوف من الأجانب، إلى الأسباب التالية:²

- نقص المعرفة القاعدية حول الإسلام والمسلمين.
- الخطاب المعتم في وسائل الإعلام خطابا وصورة.
- انخراط بعض الدول الأوروبية في الحرب على الإرهاب.
- غياب التفاعل على المستوى الشخصي بين المسلمين وغير المسلمين.

فالعداء الموجه للمسلمين المهاجرين إلى أوروبا، لا يرجع لرفض العقيدة الإسلامية في حد ذاتها، بل لمختلف الآثار السلبية التي تم الترويج لها وزرعها في العقول الغربية، وهي ما تعتمد عليها الدول الأوروبية من اجل تنفيذ سياسة أمننة الهجرة، عن أن وجود الأفراد المسلمين في المجتمعات الأوروبية يؤدي إلى العديد من الآثار غير المرغوب فيها على المجتمعات الأوروبية، على غرار المشاكل الاقتصادية، التعدد الإثني، بروز الآفات الاجتماعية وغيرها.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن الهجرة قد تحولت من ظاهرة اجتماعية إنسانية مرحب بها، إلى ظاهرة أمنية تتخوف منها الدول المستقبلية للمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، تبعا لمصالح وأهداف تلك الدول، ومن المتوقع وفي ظل أمننة الهجرة أن يتحول اتجاه الهجرة من الشمال إلى الجنوب، كما أن القول بأن الهجرة تهدد الأمن الاجتماعي لدول المستقبل، وقد تؤدي إلى تصادم بين مختلف الحضارات الموجودة في تلك المجتمعات، على الرغم من أنها حقيقة، لكنها حقيقة تم تضخيمها بفعل الخطابات السياسية.

¹- Ingrid ramberg, 'Islamophobies et ses conséquences pour les jeunes. conseil de l'Europe, 2004, p57.

² Khader Bichara, «Europe and the Maghreb 1957-2015», *Rivista di Studi Politici Internazionali*, No. 2 (APRILE 2015), P. 206.

قائمة المراجع:

➤ من الكتب:

- عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة الإتجار بالبشر، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.
- القيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الفكر، ج02، دس.
- المنجد في اللغة و الإعلام، لبنان: دار المشرق، 1987.
- OIM, *Etat de La Migration dans Le Monde 2010: L'avenir de La Migrations: Renforce Les Capacités Face aux Changements*, P. 121
- David T.Graham , « *The People Paradox Human Movement and Human Security in Globalizing World* », In ,David T.Graham and Nana K.Poku ,(eds), *Migration, Globalisation, and Human Security*, First published , London and New York , Routledge , 2000 , P.149
- **Oxford Learner's** , Pocket Dictionary , England :University Press ,Third Edition , 2003.
- **PetitLarousse**, Paris: Librairie Larousse ,1980,p

➤ من المذكرات:

- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013-2014

➤ من المجلات:

- مرسى مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات". سياسات عربية، العدد 15، تموز 2015.
- بوحرش محمد الصديق، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة القضايا، ورقة قراءة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
- الهجرة في عالم مترابط، اتجاهات جديدة للعمل، تقرير اللجنة العلمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005.
- Ingrid ramberg, *l'islamophobies et ses conséquences pour les jeunes*. conseil de l'europe, 2004.

- alexmaclcod, **les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, cultures et conflits N54, 2004, p16.

➤ من الانترنت:

- راجح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية". **مجلة المستقبل العربي**، نقلا عن:

– www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/mustaqbal.421_rabhzagoni.pdf P126 يوم 27/04/2018
علنا الساعة 12:32

- مفهوم الأمانة، نقلا عن موقع: [/https://www.politics-dz.com/threads/mfxum-almn.11041](https://www.politics-dz.com/threads/mfxum-almn.11041)
(يوم 27-04-2018 على الساعة 11:48).

- هديل طالب، الهجرة غير شرعية، نقلا عن موقع: <http://mawdoo3.com> (يوم 27-04-2018 على الساعة 12:22).

– OCDE, *Perspectives Des Migrations Internationales 2012* , éditions OCDE , P.P 47-48 , -
2018/04/22 disponible sur: http://dx.doi.org/10.1787/migr_outlook-2012-fr , consulte le:

المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو-أمريكية

بعد سنة 2010

The Maghreb Region and Mechanisms to Respond to Euro-American Policies After 2010

الحواس كعبوش، باحث دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات آسيوية

جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Abstract

The European and the American policies in the Maghreb have led to many repercussions that threaten the stability and security of the Maghreb countries. These two external forces have strengthened their influence and expanded their interests in the region on the expense of the interests of the Maghreb countries, based on historical relation, security and political context both within the Maghreb countries and its neighboring regions. These entrances have allowed an organic link between this region and the external powers at all levels. This is a key factor in the actual Maghreb situation—this is while the Maghreb regimes have primary responsibility of the internal situation — Then it is required to find effective mechanisms and entrances points to respond to the challenges posed by the world powers policies in the Maghreb region, through the building of new patterns of interaction and using all the strategic and geopolitical dimensions of the region and its cultural affiliations in the path of development hoped by Maghreb people.

Key Words

The Maghreb Region - European Policies - American Policies - Maghreb Integration - African Dimension - Asian Alternative.

ملخص:

أدت السياسات الأوروبية والأمريكية في المنطقة المغربية إلى العديد من الانعكاسات التي تهدد استقرار وأمن الدول المغربية، أين عملت هذه القوى على تعزيز نفوذها وتوسيع نطاق مصالحها في المنطقة على حساب مصالح الدول المغربية، وذلك بالاستناد إلى عوامل الارتباط التاريخي وإلى السياق الأمني والسياسي داخل دول المنطقة أو في المناطق المجاورة للإقليم المغربي. هذه المداخل سمحت بارتباط عضوي للمنطقة بالمستوى الخارجي على كافة الأصعدة، وهذا عامل أساسي في الحالة التي تشهدها المنطقة -في الوقت الذي تتحمل فيه الأنظمة المغربية المسؤولية الرئيسية عن الأوضاع الداخلية لبلدانها- وهو ما يدفع إلى العمل على إيجاد آليات ومداخل فعالة للاستجابة للتحديات التي تفرضها سياسات القوى العالمية على الإقليم المغربي، من خلال بناء أنماط جديدة للتفاعل البيئي والمتعدد وباستغلال كافة الأبعاد الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للمنطقة وانتماءاتها الحضارية في خدمة مسار التنمية التي يتطلع لها الشعب المغربي.

الكلمات المفتاحية :

المنطقة المغربية - السياسات الأوروبية- السياسات الأمريكية – التكامل المغربي -البعد الإفريقي- البديل الآسيوي.

مقدمة:

تجاوز تأثير التحولات التي شهدتها المنطقة المغربية منذ سنة 2011 الوضع الداخلي للدول المغربية، أين شملت بعدا خارجيا على المستويين الإقليمي والدولي، والذي ترجم من خلال مواقف القوى الكبرى و على رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فالإقليم المغربي يتمتع باهتمام خاص في الاستراتيجيتين الأوروبية والأمريكية(والتي بالرغم من أنها تعطي الأولوية لمناطق أخرى في سياساتها إلا أن المنطقة ما تزال تحظى باهتمامها) وذلك لتحقيق الهيمنة أو الاستفادة من ثروات الإقليم وموقعه الجيوستراتيجي، وكذلك مدخل مهم في استراتيجية مواجهة المنافسة الصينية المتصاعدة في العالم، وبالتالي تعمل هذه الأطراف الدولية على الاستفادة من المخرجات التي تطرحها التطورات التي شهدتها وتشهدها المنطقة لتعزيز حجم مصالحها ونفوذها والحد من الآثار السلبية لهذه التحولات على مصالحها.

الإشكالية:

مع تطور أساليب وسياسات التدخل التي تتبناها القوى العالمية اتجاه المنطقة المغربية -بما يعزز نفوذها ويحيي مصالحها- وزيادة التحديات التي تفرزها هذه السياسات على الوحدات السياسية المغربية بشكل

خاص وعلى الدوائر الاقليمية للمنطقة بشكل عام، وجب على الفاعلين في المنطقة البحث عن آليات للتكيف مع التداعيات التي تطرحها هذه السياسات. من هنا نطرح التساؤل العلمي التالي:

ما هي الآليات المتاحة أمام الدول المغربية للاستجابة للتحديات التي تفرضها السياسات الغربية في المنطقة ؟
أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال التطرق لموضوع مهم في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالتطرق للتحديات التي تفرزها السياسات الغربية على الإقليم المغربي، ومحاولة طرح مجموعة من البدائل والآليات المتاحة أمام الوحدات المغربية للاستجابة لهذه التحديات. فهو موضوع مهم لتركيزه في التحليل على المستوى الإقليمي وتفاعلاته بالمستوى الدولي، ما يسمح بإيجاد آليات فعالة تخدم كل دول المنطقة وليس دولة على حساب أخرى.

أهداف الدراسة

تتركز أهداف الدراسة في ما يلي:

- محاولة فهم طبيعة الاهتمامات الأوروبية والأمريكية، والمداخل التي تتبناها في التعامل مع المنطقة المغربية.
- العمل على طرح تصورات تجديدية للمنطقة في التعامل مع التحديات التي تفرزها هذه السياسات.
- التركيز على الطرح التعاوني البيني والمتعدد لخلق فرص للمنطقة في تعاملاتها مع الأطراف الخارجية.
- التأسيس لمداخل وتصورات تعاونية تعزز من مكانة المنطقة المغربية على المستوى الدولي.

المحور الأول: واقع المنطقة المغربية في ضل السياسات الأورو-أمريكية

يحتل الإقليم المغربي أهمية بارزة في سياسات واستراتيجيات الدول الغربية، التي تنظر للمنطقة من منظور الأهمية الاستراتيجية، وقدرة التأثير المحتملة للإقليم المغربي على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المقومات التي يتوفر عليها. هذا الثقل الذي يتمتع به الإقليم المغربي هو المحدد الأساسي للتصورات والمشاريع التي تتبناها الدول الغربية (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) في تعاملاتها مع الدول المغربية.

1 - الاهتمام الأورو-أمريكي بالإقليم المغربي

أدت الاستراتيجية الأوروبية (خاصة دول جنوب أوربا ايطاليا – فرنسا - اسبانيا) في الإقليم المغربي لتكريس ارتباط المنطقة بالمصالح الأوروبية، أين ينظر الأوربيون للمنطقة باعتبارها مصدر مهم لتلبية حاجياتها من الموارد الأولية (النفط والغاز، الموارد المعدنية، الفوسفات) فيعتبر الطرف الأوربي الشريك التجاري الأول للمنطقة، فمعظم صادرات الدول المغربية تتوجه الى السوق الأوروبية ومن جهة أخرى تمثل السوق المغربية

سوق استهلاك ضخمة للمصادرات الأوروبية. تجاوز حجم المبادلات التجارية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي 60% من التجارة الخارجية لهذه الدول، في حين تتراوح التجارة البينية لهذه الدول ما بين 3 إلى 4%¹، وبلغت حصة الدول المغاربية - ماعدا موريتانيا- في التجارة الأوروبية سنة 2014 حوالي 3,6% بقيمة صادرات بلغت 62.4 مليار أورو وبقيمة واردات بلغت حوالي 85 مليار أورو.² وتزداد أهمية المنطقة ضمن استراتيجية أمن امدادات الطاقة الأوروبية، أين يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة وارداته من الغاز المغربي خاصة مع احتمالية تأزم العلاقات مع روسيا التي تلي 39% من الطلب الأوروبي من الغاز، أين تصبح كل من الجزائر وليبيا بديلين مثاليين بسبب القرب الجغرافي. حاليا نسبة الواردات الأوروبية من الغاز المغربي يمثل 22% من الواردات الأوروبية.³ كما وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات اقتصادية مع المغرب في الجانب الزراعي والصيد البحري.

من المنظور الأمني، ينظر الأوروبيون للمنطقة كبيئة أمنية مضطربة (الجماعات الارهابية- الهجرة غير الشرعية كمصدر وكنقطة عبور- شبكات الجريمة المنظمة) تهدد استقرار أوروبا ومصالحها في المنطقة، وبالتالي فالإدراك الأوروبي لطبيعة التهديدات الأمنية في الاقليم المغربي جعلها تبني استراتيجيات للحد من آثار هذه التحديات على مصالحها، ومنع انتشارها نحو الاقليم الأوروبي بإشراك دول المنطقة كحاجز في مواجهة هذه التحديات، فالإقليم المغربي يحتل أهمية جيواستراتيجية كبرى بالنسبة لأوروبا وهو ما أشار اليه "مارك بونفوس Marc Bounefous" عندما قال:

"يوجد إقليم واسع قريب من أوربا يسمى المغرب العربي، إذا الإقليم يجعلنا، دائما أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوربا من هذه المنطقة الجنوبية...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يملها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة."⁴

¹ https://www.diploweb.com/IMG/jpg/tableaux_Maghreb_UE0002.jpg

² Jean-François DREVET, "Le Maghreb et l'Union européenne (UE)". 4 /5/ 2016. sur le site : <https://www.diploweb.com/Le-Maghreb-et-l-Union-europeenne.html>. Visité le 28/02/2018.

³ الحواس كعبوش وفاروق العربي، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص. 165.

* بالاضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي وقعها القوى الاستعمارية مع دول المنطقة مباشرة عقب الاستقلال، شملت هذه المبادرات مسار برشلونة (1995). والذي كان يهدف لإقامة شراكة بين دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول حوض المتوسط، إلا أن هذا المسار اعترضته عثرات عديدة ، حيث أن السياق الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي جاء به مسار برشلونة ، يختلف عن التحولات التي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فطالما الظروف التي قادت نحو مسار برشلونة قد تغيرت وجب البحث عن آليات أخرى، والتي تمثلت في الاتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا

فالأوروبيون ينظرون للمنطقة على أنها امتداد حيوي للقارة الأوروبية، ويجد هذا الاهتمام بالمنطقة أبعادا جغرافية، تاريخية، استراتيجية وأمنية. ترجم اهتمام أوروبا بالإقليم المغربي من خلال طرح العديد من المشاريع والمبادرات* لضمان استمرار النفوذ الأوروبي على المنطقة، والتركيز على الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة في المنطقة على حدى.

الاهتمام المتزايد لأوروبا بالمنطقة هو نتيجة الإدراك الأوروبي المتنامي أن امتداد أوروبا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا، بحيث تكون في اتجاهين فقط؛ الأول في اتجاه أوروبا الشرقية والتي تشهد انتشار الاتحاد في هذا الاتجاه، والثاني الاتجاه نحو الحوض المتوسطي، وخصوصا الدول المغربية، نظرا لعمقها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية.¹

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاهتمامها بالمنطقة المغربية* يتحدد ضمن معادلة (الطاقة-الارهاب - الموقع الاستراتيجي) أين يركز صانع القرار الأمريكي على الجوانب السياسية المتمثلة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كمدخل للتدخل في شؤون المنطقة، وهو ما ترجمته مع الحليف الأوروبي بالتدخل العسكري ضد نظام القذافي في ليبيا في مارس 2011.

من الجانب الاقتصادي تنظر الولايات المتحدة للإقليم كمدخل مهم في استراتيجيتها العالمية لأمن الطاقة، فالإقليم المغربي من المناطق التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين استراتيجيتها الطاقوية فيها، فتمثل الطاقة (وتحديدا الغاز) حوالي 95% من الصادرات الجزائرية نحو أوروبا.² كما تحتل المنطقة أهمية في تأمين

ساركوزي Nicolas Sarkozy " سنة 2007. لكن المبادرة لم تتحقق. كما طرح الاتحاد الأوروبي مجموعة من البرامج التي تتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية لدول حوض المتوسط، وبرامج التدريب حول مسائل الهجرة وحقوق الإنسان.
¹ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 161.

* الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ترجمت من خلال مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة، وعلى رأسها مشروع الشراكة الأمريكية . المغربية المعروفة بمبادرة "إيزنستات" والتي طرحها وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيوارت إيزنستات" Stuart E. Eizenstat " عام 1998 في تونس لإقامة شراكة أمريكية مغربية بهدف رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث. و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" والذي يدرج لمطقة ضمن منطقة أوسع في إطار الاستراتيجية الأمريكية (لنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب) والتي ترجع إلى رؤية وزير الخارجية السابق "هنري كيسنجر" Henry Kissinger، الذي وضع تقسيما ادريا لمناطق العالم، ألحق بموجبه المنطقة المغربية لمنطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى اتفاقية للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006، بالإضافة إلى التعاون العسكري مع الجزائر حول مسألة محاربة الإرهاب والتطرف. والعديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة على حدى.

² مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016)، ص. 371.

ممرات الطاقة عبر المتوسط أين يرتبط الأمن الأمريكي بأمن امدادات الطاقة. وتسعى واشنطن للاستفادة من السوق المغربية ومحاولة قطع الطريق على أي محاولة هيمنة اقتصادية أخرى (قطع الطريق أمام المنافس الصيني)، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الدول المغربية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2015 ما قيمته 16.8 مليار دولار أمريكي.¹

الاهتمام الأمني الأمريكي بالمنطقة المغربية يرتبط بانتشار التهديدات الأمنية عبر القومية المرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الأسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، حيث يثير المغرب العربي-الذي يعد نقطة الارتكاز الجغرافي للنفوذ على الدوائر الاستراتيجية المجاورة- اهتماما متزايدا بالنسبة للولايات المتحدة التي تسعى الى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة لدول المنطقة مع أوروبا، من خلال طرح فكرة إقامة قواعد عسكرية في دول المنطقة تكون أداة للتدخل السريع في القارة الأفريقية في إطار الاستراتيجية الاستباقية ومكافحة الإرهاب، وهذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بتعميق علاقاتها في المجال الأمني مع دول المنطقة، والتركيز على التطورات الأمنية في ليبيا. حيث صرح قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم USAFRICOM) الجنرال ديفيد رودريغيز David Rodriguez في كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ شهر مارس 2015 بأن " التهديدات الأمنية في ليبيا ستؤدي إلى تنامي الخطر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المستقبل القريب".² وبالتالي تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المغربية في المجال الأمني للعب دور الحامي لمصالحها في المنطقة، والحاجز الحائل دون وصول هذه التهديدات إلى الضفة الشمالية للمتوسط.³ والمدخل الأمني مدخل مهم لتعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة المغربية التي تعتبر امتداد للمنطقة الشرق أوسطية. فالمصالح الأمريكية في المنطقة مترابطة بالأبعاد الاستراتيجية للأقاليم المتاخمة للمنطقة المغربية (الأقليم الأوربي- المتوسطي، الأقليم الشرق أوسطي، إقليم الساحل الأفريقي ومنه إفريقيا ككل).

رغم التوافق بين الطرفين الأوربي والأمريكي في العديد من الجوانب في استراتيجيتهما اتجاه الفضاء المغربي (الجوانب الأمنية والسياسية) إلا أن هناك تنافس بينهما حول الفوز بالشركاء التجاريين وأسواق الاستثمار، أين أدى هذا التنافس إلى سعي الجزائر والمغرب-الدولتان المحوريتان-للعاب أدوار قيادية بصفة انفرادية. والسعي إلى فرض نفسها اقليميا ودوليا بما يتناسب مع ثقلمها السياسي والاقتصادي الأمر الذي أدخل الطرفين في

¹ صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، (الإمارات العربية المتحدة، 2015)، ص ص 92-169.

² مباركة سليمان، مرجع سابق. ص ص 381-382.

³ محمد بلخيرة، السياسة الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الاستراتيجية الغائبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2015)، ص. 191.

منافسة حول تقديم التنازلات للفوز بأكبر قدر من المشاريع التي تطرحها الأطراف الخارجية.¹ وهو ما يعزز التعامل وفق النهج الثنائي في السياسات الأوروبية والأمريكية مع الدول المغربية. ويركز الطرفان على ورقة الصحراء الغربية لإيجاد نوع من التوازن بين المغرب والجزائر، وعدم الاستعجال في تسوية الأزمة واستخدامها لكسب المزيد من التنازلات والمصالح في المنطقة، وإن كان التوجه الأوروبي بقيادة فرنسا لحل الأزمة الصحراوية يعزز مظاهر النفوذ الأوروبي في الإقليم المغربي في ظل التنافس مع الطرف الأمريكي² إلا أن الإبقاء على الوضع الراهن عامل مساعد في تمرير السياسات والمشاريع الأوروبية والأمريكية في المنطقة.

2 - تداعيات التدخل في ليبيا على الإقليم المغربي بعد 2011

أفرزت سياسة التدخل الغربية ضد نظام القذافي في ليبيا سنة 2011 العديد من التداعيات الأمنية على المنطقة المغربية (انتشار الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وشبكات الهجرة غير الشرعية) وأدت الفوضى في ليبيا إلى هشاشة الحدود المشتركة مع ليبيا،³ أين كان سقوط نظام القذافي في ليبيا سببا مباشرا للأزمة في شمال مالي، وذلك نتيجة عودة آلاف من الطوارق الذين كانوا في صفوف فيلق الاسلام إلى مالي وبقية دول الجوار مرفقين بالأسلحة،⁴ أين وصلت 30 مليون قطعة سلاح بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات، إلى منطقة الساحل الإفريقي. فمسؤولية فتح مخازن الأسلحة الليبية بعد التدخل الغربي ووصول ما سمي بالثوار إليها كان تتحملها دول التدخل العسكري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.⁵

وحسب تقرير صادر عن "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" حول المقاتلين الأجانب في ليبيا فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك حوالي 1.351 فردا من 44 دولة على الأقل انضموا إلى الجماعات المسلحة في ليبيا أو حاولوا الانضمام إليها منذ عام 2011، في حين ارتفع العدد إلى حوالي 3.436 مقاتلاً عند الجمع بين

¹ عمار بالة، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوربي - الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 5 (جانفي 2016)، ص. 284.

² محمد بلخيرة، المرجع نفسه. ص ص 166-167.

³ Pierre Razoux, "Réflexions sur la crise libyenne," L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM). N°27. 2013. P.40.

⁴ Sergei Boeke, and Jeanine de Roy van Zuijdewijn, "Transitioning from military interventions to long-term counter-terrorism policy: The case of Libya (2011–2016)," Leiden University – Institute of Security and Global Affairs (2016). P. 48.

⁵ اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالي الساحة الإفريقي والعالم العربي، (الجزائر: دار هومة، 2017). ص 78.

مصادر الحكومات الأجنبية ومصادر النيابة العامة الليبية.¹ ويشكّل تنظيم "داعش" حالياً أقوى جماعة جهادية في ليبيا. حيث يسمح عدم الاستقرار في ليبيا لتوطيد وجود هذه الجماعات.

كما تزايد نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2016 نحو 182.000 مهاجراً عبر البحر المتوسط 89 % منه غادروا من ليبيا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأن ما يقارب من 17.500 مهاجراً عبر إلى إسبانيا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، أي ما يقارب ضعف العدد المسجل في سنة 2016. كما ترتفع أعداد المغادرين من تونس إلى إيطاليا.² وبالتالي فإن استراتيجية الغرب للتدخل العسكري في ليبيا قد ساهمت في انتشار التهديدات الأمنية وزادت من توسعها داخل وخارج الإقليم المغربي.

أثرت سياسة التدخل الغربية على المصالح الاقتصادية لدول المنطقة، أين لم يتم وضع تصور أو خطة عملية لاحتواء الوضع بعد عملية التدخل، انتهت الاستراتيجية الدولية بإزالة نظام الرئيس السابق معمر القذافي من الحكم دون التطرق لمرحلة ما بعد القذافي، وهو ما جعل ليبيا تدخل في حالة من الفوضى والجمود الوظيفي. أدى الانفلات الأمني في ليبيا إلى انقطاع مؤقت في إنتاج النفط* فانخفض من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22.000 برميل، وتم غلق العديد من منشآت الإنتاج. بحلول سنة 2012 تعافى إنتاج النفط ووصل إلى مستويات ما قبل سنة 2011، ليصل إلى أدنى مستوياته مجدداً بعد سيطرة الميليشيات على المنشآت النفطية سنة 2013، ووصل إلى 160.000 برميل يومياً شهر سبتمبر 2011 وهذا كلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار من وارداتها يومياً.³

¹ Aaron y. Zelin, "THE OTHERS : foreign fighters in Libya" policy notes. the Washington institute for near east policy, (Washington 2018), P,3.

To read the report visit : <http://www.washingtoninstitute.org/uploads/PolicyNote45-Zelin.pdf>

² Anaïs Elbassil, and Kirsten Schuettler, " The Maghreb as a Migration Source, Transit Point, and Destination, " (Center for Strategic and International Studies, September 27, 2017), P.2.

* يقوم الاقتصاد الليبي على قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 70 % من إجمالي الناتج المحلي، ويشمل أكثر من 95 % من الصادرات و ما يقارب 90 % من الواردات الحكومية، وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في السوق الدولية لامتلاكها حوالي 3.5 % من احتياطات النفط الخام العالمية ، وبلغت حصتها في الانتاج العالمي قبل سنة 2011 ما نسبته 2 % من الانتاج العالمي. (رالف شامي، أحمد آل درويش و آخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012. ص 2).

³ كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني. ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل (واشنطن: مؤسسة RAND ، 2014)، ص ص. 54 – 58.

تسببت الاضطرابات الأمنية في تدمير الهياكل القاعدية ومنشآت الانتاج، وخروج ما بين 3 إلى 4 مليون أجنبي من ليبيا تحت ضغط هذه الأحداث¹ ما خلق فراغا في المناصب التي كانوا يشغلونها. كل هذه التحولات تسببت في تراجع الانتاج المحلي الحقيقي الكلي سنة 2011 أقل بنسبة 60 % مقارنة بسنة 2010،² ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي لليبيا.

على المستوى الاقليمي تأثرت دول الجوار المغاربية (تونس والجزائر) بالتحولات التي شهدتها ليبيا منذ 2011. فليبيا تمثل ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والتجارة معها توفر ما يقارب من 10 % من السكان التونسيين الذين يعيشون في المناطق الجنوبية. وقد تأثرت هذه المبادلات بفعل الإغلاق المستمر للممرات الحدودية وتزايد نشاط التهريب والاقتصاد الموازي.³ بالإضافة إلى التأثير الذي تسبب فيه عودة العمالة المغاربية من ليبيا التي خلقت أعباء اجتماعية واقتصادية إضافية على دولهم الأصلية (60.000 عامل تونسي عاد من ليبيا وما صاحب ذلك من ارتفاع في نسبة البطالة التي تجاوزت 18.3 % سنة 2011). والأعباء التي تطرحها مسألة اللاجئين الليبيين على الدول المستقبلية

دفعت الاضطرابات الأمنية وحالة عدم الاستقرار بالليبيين إلى ترك البلاد ما جعل دول الجوار تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الليبيين (2 مليون بمصر و 2.7 مليون بتونس و 250 ألف بالنيجر ، 100 ألف في تشاد،⁴ وما بين 700.000 إلى 900.000 في تونس،⁵ 32.000 في الجزائر)⁶ فسياسة التدخل الغربية ضد ليبيا أدت إلى زيادة في الأعباء الاقتصادية، وتشكل بنية من التحديات الأمنية المتعددة المستويات أثرت بشكل مباشر على استقرار الوضع الداخلي في ليبيا وكذا على دول الجوار وخاصة الدول المغاربية.

¹ LIBYE : un avenir incertain. compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens. Paris, Mai 2011. P 22.

² رالف شامي وآخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012)، ص. 3.

³ Pierre Razoux. Op cite. P 42.

⁴ اسماعيل ديش، مرجع سابق. ص. 79.

⁵ Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et Mohamed Safouane Ben Aïssa. "Nouvelle Libye, nouveau voisinage : Quelles opportunités pour la Tunisie?." Banque africaine de développement. Note analytique trimestrielle Numéro 1, 2012 P.2.

⁶ عثمان لحياني، "تقرير: ربع مليون لاجئ في الجزائر". على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/amp//society/2016/6/16/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

تاريخ الإطلاع: 2018/04/26.

وبقراءة بسيطة لواقع المنطقة المغربية في ظل السياسات الأورو-أمريكية، نلاحظ أن المنطقة لم تستفد من المبادرات والمشاريع الخارجية التي طرحتها هذه الأطراف بالشكل الذي استفادت منه هذه الأخيرة في تعاملاتها مع المنطقة بما يضمن استمرار مصالحها ونفوذها، وبالتالي فعلى الدول المغربية العمل على بناء آليات للاستجابة للتحديات التي تفرضها السياسات الدولية، بما يضمن لها الاستفادة من القدرات التي تتمتع بها في خدمة مصالحها ومصالحة شعوبها.

المحور الثاني: قراءة في الآليات المتاحة أمام المنطقة المغربية للاستجابة للظروف التي تفرضها البيئة الخارجية

تدفع التحديات التي تفرزها السياسات الغربية بالوحدات المغربية إلى بناء آليات استجابة فعالة، بما يحقق الاستقرار والتنمية للشعوب المغربية، من خلال تبني طرح تعاوني متعدد يتجاوز الخلافات الضيقة للنظم السياسية المغربية، بالاستناد إلى المقومات التي تتمتع بها هذه الوحدات من جهة، وكذا المزايا والفرص التي يطرحتها موقعها وكذا الدوائر الإقليمية التي تندرج ضمنها من جهة أخرى. والذي سيوفر فرصا متعددة للمنطقة في تعاملاتها مع الأطراف الخارجية.

1 - تفعيل اتحاد المغرب العربي:

سيسمح تفعيل اتحاد المغرب العربي (الذي تم الإعلان عن تأسيسه إثر قمة مراكش بالمغرب في 17 فيفري 1989) بتحرير التجارة البينية بين دول المغرب العربي، والاستفادة من الميزات التفاضلية للدول المغربية بصيغة مشتركة، بالإضافة إلى سعة السوق المغربية وتوسعها (حوالي 92.499.429 نسمة)، وحسب بول كروغمان Paul Krugman فإن التبادل التجاري بين دول ذات بنيات متشابهة يبقى مفيدا لجميع الأطراف، لأنه يسمح للمنتجين بالاستفادة من حجم السوق الاستهلاكية الأوسع من تلك التي تتوفر عليها السوق المحلية، كما أن المستهلكين سيستفيدون من اختيارات أوسع وأثمان أرخص للسلع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عامل التنافسية بين منتجين مدفوعين إلى الابتكار من أجل التميز عن منافسيهم فإن ذلك سيخلق حتما فرصا أكبر وتقسما جيدا للعمل، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم.¹

على المستوى الخارجي سيمنح التكامل للدول المغربية ثقلا في تفاعلاتها الدولية، ويمنحها قدرة أكبر في المساومة التجارية بما يتلاءم مع قدراتها التجارية.² خاصة في علاقاتها مع الأطراف الأوروبية والأمريكية التي تستفيد من النهج الثنائي في تعاملاتها مع دول المغربية. كما سيسمح هذا المدخل بالاستغلال الأمثل للقدرات التي تتمتع بها هذه الدول والاستفادة من الخصائص المتعددة التي ستنتج عن نجاح العملية التكاملية.

¹ مجدوب وهراني، "واقع وآفاق التبادل التجاري المغربي"، مجلة المالية والأسواق، ع.3 (2017) ص.329.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.25.

وهناك العديد من المداخل التي يمكن أن تساهم في تفعيل الاتحاد المغربي:

● المدخل السياسي: - تسوية مسألة الصحراء الغربية والنزاع بين الجزائر والمغرب.

- إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية كونه يعبر عن إرادة الشعوب في الوحدة وتفعيل المشتركات بين الشعب المغربي.

- إعادة تشكيل الهوية المغربية بما يعزز وحدة المنطقة وتجاوز خطاب الدولة الوطنية.

● المدخل الاقتصادي: يعتبر المدخل الاقتصادي مدخلا أساسيا في نجاح العملية التكاملية، وتجاوز

التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسية، وهو ما طرحه السيد حماد كاسال نائب رئيس الاتحاد العام لرجال الأعمال المغاربة وأحد مؤسسي الاتحاد المغربي لأرباب العمل:

"إنه الاقتصاد الذي من شأنه كسر الجدار السياسي القائم اليوم. نحن نريد الضغط على حكوماتنا حتى يتمكنوا من تحسين علاقاتها فيما بينها. نحن لا نريد أغلال، والإجراءات الإدارية المعوقة"¹.

ويمكن التركيز على المدخل الاقتصادي من خلال:

- تنوع صيغ التعاون الثنائي والمتعدد بما يعزز مسار التكامل المغربي.

- تشجيع وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المغربية.

- إعطاء أهمية لدور القطاع الخاص في العملية التكاملية بهدف تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية.

- توسيع المشاريع الكبرى في خدمة العملية التكاملية ودعم شبكة المواصلات البينية.

- تنسيق السياسات التجارية والاقتصادية في خدمة العملية التكاملية.

- إحياء مشروع البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية* سيكون له الدور الكبير في

تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

● المدخل القانوني: يؤثر الجانب القانوني - التنظيمي للهيكل التي يتم تأسيسها في سير العملية التكاملية

لأي عملية تكاملية، ففعالية الهياكل القانونية والتنظيمية هي التي تضمن تقسيم الأدوار والمهام لأطراف العملية التكاملية، فيجب عند التوقيع على المعاهدة التأسيسية مراعاة إنشاء هيكل تتمتع

¹ Luis Martinez, "Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale," (EuroMeSCo Paper 67, Mai 2008), P. 5.

* في 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية رأس لانوف في 10 مارس 1991.

بصلاحيات تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من التكامل، والجانب القانوني- التنظيمي من أحد العوامل التي تحد من فاعلية اتحاد المغرب العربي. وبالتالي الاستفادة من هذا المدخل من خلال:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، حيث يطغى البعد المركزي لمجلس الرئاسة على التنظيم، باعتباره أعلى هيئة في الاتحاد فإنه لمجرد توقف اجتماعاته لسبب أو لآخر يرهن كل المشاريع الاتحادية التي أعدها بقية الأجهزة.
- إعادة النظر في مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع والسرعة اللازمين لمواكبة المتغيرات الدولية.
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية، فالمدخل التنظيمي الذي سيدفع العملية التكاملية الى الأمام هو إعطاء الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي مزيدا من الصلاحيات في تسيير الاتحاد.¹

أصبح تفعيل العملية التكاملية المغربية ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتجاوز الخلافات، والعمل على تدعيم هذا الإطار المؤسسي، بهدف القضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بمفهومه الواسع. إن المطلوب هو بناء مجال اقتصادي مغربي بإمكانه منح المنطقة مكانة دولية أكبر على صعيد خارطة التأثير الدولي، يحقق استقرارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ناجحا، ويؤدي إلى تقليص التبعية للخارج، ومحاولة الاستفادة من جميع الأطراف الخارجية بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدان المغربية.²

2- عودة الاقليم المغربي نحو بعده الافريقي:

يعتبر الاقليم المغربي امتداد جغرافي للدائرة الافريقية، والتي تعرف علاقة تأثير متبادل، لذا على الدول المغربية أن تبني سياساتها وتوجهاتها على أساس هذا الارتباط، بما يسمح بتوحيد الجهود لمواكبة التحولات الدولية من جهة، مواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الداخلية للدول، وكذا التحديات الناتجة عن السياسات الخارجية في القارة الافريقية، حيث يتجاوز الإرتباط المغربي بإفريقيا مظاهر الجوار الجغرافي ليشمل العوامل البشرية، الثقافية والحضارية كنتيجة لقرون من التفاعل الحضاري بين الأفراد، على اعتبار أن الهوية المغربية جزء من الهوية الافريقية، لتأخذ هذه العلاقة شكلها الحديث من خلال التنسيق والدعم

¹ الحواس كعبوش وفاروق العربي. مرجع سابق. ص ص. 202-205.

² المرجع نفسه. ص. 2016.

المتبادل ضمن مسار محاربة الاستعمار وتدعيم حركات التحرر.¹ ومن خلال مبدأ عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة للنأي بالقارة عن تداعيات الصراع بين دول الشمال.

والارتباط الأفريقي للإقليم المغربي ينبع من حتميات تفرضها التحولات الدولية:

- كل القارة الأفريقية بما في ذلك المنطقة المغربية، تعاني من تحديات تفرضها المنافسة الدولية على مصادر الثروات والنفوذ في القارة. وبالتالي ضرورة توحيد الاهتمامات وبناء رؤية مشتركة لمواجهة هذه التحديات.

- كما أن العمق الأفريقي للمنطقة المغربية (منطقة الساحل الأفريقي) مصدر منتج للتهديدات الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الإقليم المغربي، وهو ما يفرض حتمية التنسيق لإيجاد صيغ مشتركة في مواجهة هذه التحديات.²

- الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابع على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ ما يفوق 2 مليار نسمة في أفق 2050. لذا يجب إدراج استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب - جنوب) ضمن الأجندات ذات الأولوية للدول المغربية، وتوجيه المؤسسات الاقتصادية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار في إفريقيا.³

ستسمح آلية عودة المنطقة نحو بعدها الأفريقي ببناء ثقل في العلاقات الدولية، بتوحيد الرؤى حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. المنطقة المغربية وباعتبارها جزء من القارة الإفريقية فإنها تتأثر بالتحولات التي تمس القارة وتعاني من نفس التحديات التي تعرفها، أو أنها تعاني من تبعاتها، حيث أن القارة مجال للتنافس الدولي الذي يستنزف ثرواتها. من ناحية أخرى كما تم التأسيس للتعاون المغربي - الإفريقي لمواجهة التحدي الاستعماري في الخمسينيات، يجب تنسيق التعاون لمواجهة التداعيات السلبية للسياسات الخارجية على القارة الإفريقية. وذلك من خلال تدعيم نشاط الاتحاد الإفريقي، أو بناء صيغ تعاونية مع التنظيمات الإقليمية في القارة؛ مثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا COMESA)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس ECOWAS)

3 - الاستفادة من المزايا التي يطرحها الطرف الآسيوي (الصين أنموذجا):

أكدت السيدة كريستين لاغارد Christine Lagarde مدير عام صندوق النقد الدولي، على ضرورة توسيع الاستثمار في المنطقة بحيث يقل اعتمادها على أوروبا، أين يمكن إشراك بلدان البريكس وهي المحركات

¹ رانية هدار، "دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي"، مجلة الدراسات الإفريقية، ع. 2. (2016) ص. 62.

² Jean-François DREVET. Ope Cite.

³ عائدة عميرة، "دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها"، 21 مارس 2017. على الرابط: <https://www.noonpost.org>. تاريخ الإطلاع: 2018/03/20.

الاقتصادية الجديدة على المسرح العالمي. وذلك بقيام الحكومات المغربية بالترويج لمزايا المنطقة.¹ ويمكن للمنطقة المغربية أن تستفيد من البديل الآسيوي لتحقيق موازنة في سوقها الداخلية والتقليل من آثار ارتباطها المتنامي بالأطراف الغربية، وكسر الاحتكار الأورو-أمريكي للأسواق المغربية.

فالطرح الذي تتبناه دول مجموعة البريكس في العلاقات الدولية طرح قائم على تعزيز الجهود المشتركة للوحدات الدولية في مواجهة سياسات السيطرة والنفوذ التي تمارسها القوى الغربية على الساحة الدولية، فتعتقد هذه المجموعة أن الوقت قد حان لتوحيد قدراتها لتسريع مسار الانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب،² ومنه يمكن للمنطقة المغربية تعزيز مكانتها الدولية بتقوية علاقاتها مع هذه المجموعة لإيجاد تنسيق حول القضايا الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية، وذلك بالاستفادة من القدرات والخصائص التي تتمتع بها كل دولة من دول المجموعة، وتكريس هذه العلاقات للتعامل مع التحديات التي تفرضها السياسات الأورو-أمريكية على الوحدات المغربية.

من هنا سيكون تعزيز التعاون مع الطرف الصيني مدخلا استراتيجيا لكل من المنطقة المغربية وللصين في تحقيق أهدافهما، وهذا نتيجة للثقل الاقتصادي والسياسي الذي تتميز به الصين على الساحة الدولية بالمقارنة مع باقي القوى الصاعدة الأخرى، العامل الآخر هو الحضور الاقتصادي المتزايد للصين في القارة الإفريقية بشكل عام وفي الإقليم المغربي بشكل خاص، من خلال نمو التجارة البينية مع المنطقة وزيادة تدفق الاستثمارات الصينية في الدول المغربية، فبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني سنة 2012 في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء حوالي 2.9% من مجموع استثمارات الصين الخارجية و8.2% من حجم استثماراتها في إفريقيا.³

سيسمح تعزيز التعاون مع الطرف الصيني بتنوع المتعاملين الاقتصاديين للمنطقة، كما أن الاستثمارات الصينية متعددة المجالات عكس الاستثمارات الغربية التي تتركز بالأساس في مجال الطاقة، فالصين بديل مهم للاستثمار في مجال الهياكل القاعدية ومجال البناء ومجالات المنفعة المتبادلة. كما أن الصين تأثرت بسياسة التدخل الغربي في ليبيا. أين تسبب تدخل الناتو وسقوط نظام القذافي بخسارة الصين للعديد من مشاريعها في ليبيا، وفقدت الشركات الصينية ملايين الدولارات بالإضافة إلى إجلاء 29.000 من العمال الصينيين من ليبيا.⁴

¹ إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي - دور الاستثمار الأجنبي، كلمة السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في نواكشوط ، 9/01/2013.

² Peter Wahl , « Quel avenir pour les brics ? Une alliance ambiguë mais un potentiel anti-hégémonique ». sur le site : <http://www.medelu.org/IMG/pdf/Brics-1.pdf> . Visité le : 03/04/2015.

³ Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb », Maghreb – Machrek, 2012/4 (N° 214), p.102.

⁴ Libye : Un Avenir Incertain Op Cite . p 35.

● لماذا الصين ؟

- القدرة التنافسية للصين أمام الشركاء التقليديين للمنطقة، حيث تسمح القدرات التجارية والاقتصادية الصينية بالتنافس على الأسواق المغربية، فبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2016 ما يعادل 11.47 تريليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ 6.7% حسب احصائيات البنك الدولي.¹
- الاستثمارات الصينية في المجالات ذات المنفعة المتبادلة، والاستثمار في مجال الهياكل القاعدية، وكذا توفر الصين على القدرات التكنولوجية التي تساعد على تنويع استثماراتها الخارجية.
- من الجانب التاريخي محافظة الصين على علاقات سلمية مع الدول المغربية عكس الأطراف الغربية ذات الخلفية الاستعمارية.
- المبادئ الصينية في تعاملاتها الدولية القائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبناء شركات اقتصادية وفق منطق راجح-راجح. وهو ما أكدت عليه الحكومة الصينية من خلال "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016 التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني-العربي في كل المجالات، حيث ورد في هذه الوثيقة: "تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ 2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والتأراج قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.... على مدى الـ 60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون جنوب - جنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة".²
- الصين في حاجة لأسواق لتصدير منتجاتها وتبحث عن موارد الطاقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والمنطقة المغربية تتوفر على الحاجيات الصينية، في المقابل تبحت الدول المغربية جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وكذا السلع لتلبية حاجيات شعوبها.
- من الناحية السياسية الصين تعارض النزعة الفردية للغرب للتحكم في النظام الدولي، كما يمكن أن تستفيد المنطقة من الدعم السياسي والدبلوماسي في قضاياها المتعلقة بالسياسة الدولية.³

¹ إحصائيات البنك الدولي حول الصين، يمكن الإطلاع عليها على الرابط التالي:
<https://data.albankaldawli.org/country/china>

² وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية، جانفي 2016. على الرابط:
<http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf>

³ إسماعيل دبش، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وأفاق تطويرها"، الندوة السنوية لجامعة الدول العربية حول: تطور العلاقات العربية - الآسيوية دور ومكانة المغرب العربي فيها. تونس: مركز جامعة الدول العربية، 07 أفريل 2010.

إمكانية الاستفادة من الصين في تعزيز المشاريع المشتركة وتجاوز الخلافات السياسية في المنطقة. مع استعداد الطرف الصيني لتنوع استثماراته والاستثمار في مجالات حيوية، وبالتالي يمكن للمنطقة المغربية الاستفادة من المزايا التي يطرحها زيادة الحضور الصيني في المنطقة من خلال تبني الدول المغربية النهج الاستراتيجي عبر تنسيق جهودها في التعامل مع الطرف الصيني وعدم التعامل معه من منطلق أحادي، والحفاظ على موقف متوازن في التعامل مع الصين.

هذه المدخل المقترحة يمكنها أن تساهم في بناء تصورات تعاونية مشتركة للوحدات المغربية في مواجهة التحديات التي تفرضها سياسات القوى العربية في المنطقة، أين ستسمح هذه المدخل للاستفادة من المقومات التي تتوفر عليها الوحدات المغربية واستغلالها بما يمنح الأولوية للمصلحة العامة للشعوب المغربية، وهذا على حساب الخلافات البينية والتي تحد من فاعلية الاقليم المغربي في إطار بيئة دولية وإقليمية مضطربة. كما يمكن لهذه الآليات أن تؤسس لقنوات الشراكة والتعاون المتبادل مع العديد من الأطراف الدولية المؤثرة.

خاتمة:

تبقى الركيزة الأساسية لبناء آليات استجابة فعالة للمنطقة المغربية في مواجهة التحديات التي تفرضها السياسات العالمية، هي إدراك النخب الحاكمة في الدول المغربية لاحتامية العمل المشترك، بما يعزز المصالح المتبادلة، وبناء التصورات السياسية بما يتناسب وطموحات الطبقة الشعبية في المنطقة. وهذا من خلال تبني مقاربات تجديدية في التعامل مع التحديات التي تفرضها تحولات البيئة الدولية، بما يمنح ثقلاً للنظام الإقليمي المغربي في تفاعلات البيئة الدولية. فدراسة وتحليل التحديات التي تطرحها السياسات العالمية في المنطقة المغربية قد يساعد في فهم بنية وطبيعة هذه التحديات على أمن وواقع الدول المغربية، لكن الجانب المهم في البحث في مثل هذه المسائل هو طرح البدائل والآليات المتاحة أمام الوحدات المغربية والكفيلة بمواجهة هذه التحديات، والتي يجب أن تستند إلى القدرات التي تتمتع بها الوحدات السياسية في المنطقة وتأثير هذه التحديات على استقرار المنطقة.

قائمة المراجع:

1 - المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1 الحاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 2 كعبوش، الحواس، والعربي، فاروق. اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2017.

- 3 محمد مبروك، نزيه عبد المقصود. التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
- 4 كريستوفر، شيفيس، وجيفري، مارتيني. ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل. واشنطن: مؤسسة راند، 2014.
- 5 رالف، شامي، وآخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص. واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012.
- 6 صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2015.
- 7 دبش، اسماعيل. سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي. الجزائر: دار هومة، 2017.

المجلات

- 1 بالة، عمار. "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوربي - الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 5 (جانفي 2016). ص ص. 266-286.
- 2 وهراني، مجدوب. "واقع وأفاق التبادل التجاري المغربي"، مجلة المالية والأسواق، ع. 3 (2017). ص ص. 310-333.
- 3 هدار، رانية. "دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوربي"، مجلة الدراسات الإفريقية، ع. 2. (2016). ص ص. 56-75.

المقالات الإلكترونية

- 1 عميرة، عائد. "دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها"، 21 مارس 2017. على الرابط: <https://www.noonpost.org>. تاريخ الإطلاع: 2018/03/20.
- 2 لحياني، عثمان. تقرير: ربع مليون لاجئ في الجزائر. على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/amp//society/2016/6/16/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>. تاريخ الإطلاع: 2018/04/25.

3 إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي – دور الاستثمار الأجنبي، كلمة السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في نواكشوط ، 2013/01/9. على الموقع:

<https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/Imported/external/arabic/np/speeches/2013/010913apdf.as>

الدراسات غير المنشورة

1 سليمان، مباركة. التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

2 بلخيرة، محمد. السياسة الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الاستراتيجية الغائية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.

3 دبش، إسماعيل. "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها"، الندوة السنوية لجامعة الدول العربية حول: تطور العلاقات العربية - الآسيوية دور ومكانة المغرب العربي فيها. تونس: مركز جامعة الدول العربية، 07 أبريل 2010.

4 مراجع باللغة الأجنبية

Articles

1 - Bichara, Khader. "Europe and the Maghreb 1957-2015," Rivista di Studi Politici Internazionali, No. 2 (APRILE 2015), PP.189-216.

Rapports

1 - Boeke, Sergei. William, Maley. and Van Zuijdewijn, Jeanine De Roy. "Transitioning from military interventions to long-term counter-terrorism policy: The case of Libya (2011–2016)," – Institute of Security and Global Affairs, Leiden University (2016).

2 - Elbassil, Anaïs. and Schuettler, Kirsten. " The Maghreb as a Migration Source, Transit Point, and Destination," Center for Strategic and International Studies, September 27/ 2017.

3 - "Libye : Un Avenir Incertain," Compte Rendu De Mission D'évaluation Auprès Des Belligérants Libyens, PARIS, Centres International De Rechercher Et D'études Sur Le Terrorisme And L' Aide Aux Victimes Du Terrorisme CIRET-AVT, MAI 2011.

- 4 - Martinez, Luis. " Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale," EuroMeSCo Paper 67, Mai 2008.
- 5 - Razoux, Pierre. " Réflexions sur la crise libyenne," Paris: L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM). N°27. 2013.
- 6 - Santi, Emanuele. Ben Romdhane, Saoussen. et Ben Aïssa, Mohamed Safouane. " Nouvelle Libye, nouveau voisinage : Quelles opportunités pour la Tunisie?." Banque africaine de développement, Note analytique trimestrielle, Numéro 1, 2012.
- 7 - Zelin, Aaron y . "THE OTHERS : foreign fighters in Libya." Policy Notes. Washington, The Washington institute for near east policy, 2018.

Sites Internet

- 1 - Drevet, Jean-François. " Le Maghreb et l'Union européenne (UE)." 4 /5/ 2016. sur le site : <https://www.diploweb.com/Le-Maghreb-et-l-Union-europeenne.html>. Visité le 28/02/2018.
- 2 - https://www.diploweb.com/IMG/jpg/tableaux_Maghreb_UE0002.jpg

دراسة حركة حماس من منظور هيكل الفرص السياسية

د.عقل صلاح كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

ملخص:

يعبر هيكل الفرص السياسية عن البيئة الخارجية المحيطة بالحركات الاجتماعية، وفرضيته الأساسية هي أن العوامل الخارجية إما أن تقوم بتعزيز تعبئة الحركات أو منعها، إلى جانب العوامل الداخلية الخاصة بالحركة. تتمثل مشكلة هذا البحث في تحديد العوامل التي أدت إلى تغيير هيكل الفرص السياسية لحركة حماس وزيادة شعبيتها وظهورها كمنافس لحركة فتح. لذلك فإن هذه الدراسة تهتم بإضافة بعد جديد يعنى بدراسة هيكل الفرص السياسية وعلاقته في الحركات الإسلامية الذي يقدم نموذجا تفسيريا لصعود حماس. وتنقسم الدراسة إلى مبحثين، الأول يتناول العوامل التي أدت إلى تغيير هيكل الفرص السياسية لحركة حماس، فيما يتناول الثاني كيفية إدراك حركة حماس للتغيير في فرصها السياسية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الفرص السياسية، حركة حماس، حركة فتح، حركة الإخوان المسلمين.

Abstract:

The structure of political opportunity describes the external environment surrounding social movements. Its basic hypothesis is that external factors either promote or prevent the mobilization of movements, besides the internal factors related to the movement. The research problem is to identify factors that lead to change the structure of political opportunity for Hamas, increasing its popularity and its appearance as a competitor to Fatah. Therefore, this study is concerned by adding a new dimension through studying the structure of political opportunity and its relationship with Islamic movements which provides an explanatory model for the rise of Hamas. The study consists of two sections. The first, deals with the factors that have changed the structure of Hamas' political opportunities. The second deals with how Hamas perceived the change in its political opportunities.

Keywords: Structure of political opportunities, Hamas movement, Fatah movement, The Muslim Brotherhood Movement

مقدمة:

تعنى الحركات الاجتماعية بالمقام الأول بالعمل الجماعي الذي ينم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي أكثر منه إلى القيم التي تحملها هذه الصيغة¹. ويقوم العمل الجماعي على فرضية أن الجماعات تنشأ، وتتحد خصائصها، وتصنع قراراتها وتنجح وتفشل؛ نتيجة لفرص معينة يلعب التغيير في أبعاد النظام السياسي القائم دورًا حاسمًا في وجودها أو غيابها. ويتحدد أي عمل جماعي بثلاثة عوامل أساسية وهي: أولاً، الوسائل المتاحة وهي مجموعة البدائل العملية المتوافرة، والتي تختار من بينها الجماعة استراتيجيتها للتأثير وثانياً، القيم وهي المنطلقات الإيديولوجية التي تحكم عمل الجماعة². فالإيديولوجيا هي الإطار الفكري لبرنامج واستراتيجية وعمل الحركة، وعادةً ما تشتمل على إعادة تفسير التاريخ وربط الناس بالحركة وإسقاط نزعات الفشل والدعوة بنجاح الحركة³. وثالثاً، الشروط البيئية وهي الظروف المحيطة بالجماعة والتي لا تستطيع تعديلها وليس أمامها سوى التكيف معها إما باستغلال ما تتيحه من موارد أو ما تفرضه من قيود⁴، وهي ما يصفها المحللون السياسيون بهيكل الفرص السياسية⁵.

وكون الحركات الاجتماعية توجد ضمن مجتمع معين، لذلك يجب تحليلها ضمن السياق الموجودة فيه، ومن ضمنه السياق الثقافي للمجتمع الذي من خلاله يفسر ويفهم المواطنين العالم الذي يعيشون فيه⁶. لذلك عند دراسة نشأة ونجاح الحركات من الصعب فصل دور المكون الثقافي والمكون البنيوي، فإن النجاح في التعبئة البنيوية يعتمد إلى حد كبير على الثقافة وعلى استغلال الواقع البنيوي، فالأطر الناجحة تستند على قدرتها لتسليط الضوء على الظلم بطرق ذات مغزى ثقافي⁷.

¹ ربيع وهبه، جوزيف شكلا. الحركات الاجتماعية. وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=>

² ناهد عز الدين، "مفهوم هيكل الفرص السياسية"، "مفهوم هيكل الفرص السياسية: صلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي"، مجلة النهضة، العدد 1، كانون ثاني/يناير 2005، صص 61-62.

³ زهراء محمد شعبان، النظام السياسي والحركات الإسلامية: دراسة لبعض الحركات في إندونيسيا وباكستان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 34.

⁴ ناهد عز الدين، "مفهوم هيكل الفرص السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁵ Meyer, DS. and Debra, C. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, Social Forces, Vol.82, No.4, June 2004, p1459.

⁶ Buffonge A, Gordon, Culture and Political opportunity: Rastafarian Links to the Jamaican Poor, In: Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization, Coy, Patrick G, UK: Elsevier Science Ltd, Vol. 23, 2001, p28.

⁷ Ibid, pp 30-31.

وعليه تحتاج نظرية الفرصة السياسية إلى توافر عنصرين أساسيين وهما: الحركة الاجتماعية والفرصة السياسية. فإذا كانت الفرصة أداة للتغيير السياسي فإن الحركات هي التي تخلق هذه الفرصة¹. إلا أنه في بعض الأحيان قد لا تحتاج الفرصة السياسية إلى حركة لخلقها فقد توجد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي، ولكن قد تختلف الحركات في قدرتها على اقتناص واستغلال هذه الفرص.

فالفرص السياسية ليست ثابتة لجميع الحركات، وإنما تختلف من حركة إلى أخرى، إضافة إلى أن الفرص السياسية لا تمتلك نفس الأهمية للحركات الاجتماعية فهي تختلف وفقاً لخصائص الحركات²، وقد تختلف من وقت لآخر حتى للحركة نفسها. إلا أن الفرصة السياسية لا ترتبط بخصائص الجماعة فقط، وإنما ترتبط بالدولة والسياق البيئي المحيط بها، وتحالفات النخب، وتحيز الدولة لجماعات معينة، ومدى انفتاح النظام السياسي أو انغلاقه³. فالمتغيرات الخارجية (السياق الدولي) لها دور في خلق الفرص؛ لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة التغير في هيكل الفرص السياسية⁴. فهيكल الفرص السياسية ضمن متغيرات البيئة الداخلية ما هو إلا نقطة بداية للعمل الجماعي في مراحل الأولى والذي ما يلبث أن يتأثر في مراحل التالية بالمتغيرات الخارجية التي تتمثل بالسياق الدولي⁵.

وعليه فإن هيكل الفرص السياسية معرض للتغيير من وقت لآخر نتيجة للتغير في العملية السياسية، والذي بدوره ينعكس على الجماعات التي تنشأ ضمنه، فتصبح هذه الجماعات عرضة للتغيير في أساليبها وممارساتها، فقد تستخدم سبل العنف والتمرد، أو الإضراب والاحتجاج السلمي، أو قد تحمل سمات التنظيم والمؤسسية كرد فعل على التغيير في الفرص المتاحة أمامها⁶. أن الحركة أو الجماعة يمكن اعتبارها حركة تأثير وتأثر في نفس الوقت، فإما أن تقوم بالتأثير وتغيير هيكل الفرص لصالحها أو أن تتأثر بالتغيير الحاصل في الهيكل وتتغير بناءً عليه.

¹ محمود عبد الحفيظ المهر، "الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27، صيف 2010، ص 162.

² Giugni Marco, "Political opportunity: still a useful concept?", In: Contention and Trust in Cities and States, Hanagan, M. and Chris Tilly, (Editors). First Edit., Switzerland: Springer Netherlands, 2011, p 276.

³ Goldner, Melinda, Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement,, In: Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction: Political Opportunities, Social Movements, and Democratization, Coy, Patrick G (Edit.), UK: Elsevier Science Ltd, Vol. 23, 2001 p 110.

⁴ محمود عبد الحفيظ المهر، "الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁵ ناهد عز الدين، "مفهوم هيكل الفرص السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁶ المرجع السابق، ص 84.

أولاً: العوامل التي أدت إلى تغير هيكل الفرص السياسية لحركة حماس

مفهوم هيكل الفرص السياسية يقوم على فكرة أن الفاعلين السياسيين (حركة حماس) - وهم الذين يستخدمون النصوص الدينية لتحديد هويتهم ونشاطاتهم السياسية والاجتماعية- قد قاموا باستغلال انفتاح البيئة السياسية وقاموا بالتعبئة وحشد الأنصار من خلال عملهم الاجتماعي الخدماتي والكفاحي والسياسي، وأدركوا الفرص المتاحة أمامهم والمتمثلة بضعف الحزب الحاكم (حركة فتح) ليفصحوا عن حجم تأييدهم الشعبي وليشاركوا بالنظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

من خلال مفهوم هيكل الفرص السياسية يمكن الصعود التدريجي لحركة حماس، وتنامي دورها السياسي باستغلالها للفرص المتاحة أمامها منذ بدايات نشأتها كحركة إخوان مسلمين، وحتى قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، من خلال ثلاث مجموعات من العوامل.

1. عوامل تتعلق بإسرائيل والوضع الإقليمي

وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالسياسة الإسرائيلية تجاه حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، إلى جانب تأثير الحركة الإسلامية في كل من إيران ولبنان على حركة الإخوان.

أ- سياسة حزب الليكود تجاه حركة الإخوان المسلمين

إن التغير الملحوظ في هيكل الفرص السياسية للحركة الإسلامية في فلسطين كان مع انتخاب حزب الليكود الإسرائيلي عام 1977، الذي استخدم سياسة مغايرة لسلفه حزب العمل. فتنامي نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة دفع حزب الليكود لإستخدام استراتيجية جديدة لاحتواء المنظمة من خلال دعم بديل لها. ففي ذلك الوقت كان يتواجد مجموعتان: وهما زعماء العائلات في الريف، والإخوان المسلمون. فعززت إسرائيل مكانة الجماعة الأولى بشكل رسمي من خلال سياسية روابط القرى*، وعززت مكانة المجموعة الثانية بشكل غير رسمي من خلال السماح لها بمساحة للتنظيم لم يسمح بمثلها لمنظمة التحرير. ففي حين تم منع المظاهرات السياسية للمنظمة كان يتم التغاضي عن مظاهرات ومسيرات الإخوان المسلمين. فالفضاء السياسي الذي توفر للإخوان المسلمين خلال الثمانينيات كان مهمًا في تطوير الحركة الإسلامية في فلسطين¹.

* روابط القرى: هو تنظيم مشكل من زعامات فلسطينية تقليدية ضمت أعيانًا مختارين، وتعود فكرة تشكيله إلى أرئيل شارون وزير الحرب الإسرائيلي عام 1981، كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن أبرز شخصيات التنظيم مصطفى دودين وحسن الخطيب، وقامت إسرائيل بتسليح أعضاء التنظيم من أجل القيام بتنفيذ سياساتها، فواجههم الشعب الفلسطيني واتهمهم بالعمالة لإسرائيل وقامت منظمة التحرير بقتل العديد منهم.

¹Robinson, Glenn E., "Ham as Social Movement," in Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach, ed. Quintan Wiktorowicz, Bloomington, Indianapolis: Indiana University Press, 2004, pp 123-124.

لقد قامت إسرائيل بدعم الاخوان المسلمين ظناً منها أنه يمكن استخدامهم كثقل موازي للمنظمة، التي كان ينظر لها على أنها تشكل تهديداً لمصالح وأمن إسرائيل. فالدعم اتخذ أشكالاً مختلفة أبرزها الفضاء السياسي والاجتماعي الذي أتيح للإخوان. فقد فتح المجال للإخوان للتنظيم والتظاهر والتحدث، وفي المقابل عوقب زملاؤهم القوميون لقيامهم بممارسات مماثلة، وواصلت إسرائيل الترويج لحماس كبديل للمنظمة حتى أوائل الانتفاضة الأولى إلى أن حظرت حماس في أيلول 1989.¹

ب- الصعود الإسلامي في كل من إيران ولبنان.

فالثورة الإيرانية بين عامي 1978-1979 أدت إلى اسقاط النظام المدعوم من قبل الولايات المتحدة وظهور حزب الله في لبنان خلال الثمانينيات عزز هيكل الفرص السياسية لحماس². فكانت إيران قبل الثورة الإسلامية راعية للمصالح الإسرائيلية، ولكن بعد انتصار الثورة أصبحت مكافحة للنظام الإسرائيلي، وحولت مبنى السفارة الإسرائيلية إلى سفارة لفلسطين³.

أما حزب الله فقد استطاع إلحاق أضرار جسيمة في قوات الجيش الإسرائيلي المحتلة للبنان، وأجبرته على الانسحاب في البداية لمنطقة آمنة ولكن بعد تصاعد الخسائر لدى الجيش الإسرائيلي اضطر للانسحاب كلياً من لبنان. فحزب الله أعطى حافزاً قوياً لحماس لأنه استطاع هزيمة إسرائيل وإنهاء الاحتلال، بالإضافة إلى استفادة حماس من الأساليب القتالية المستخدمة من قبل حزب الله كالتفجيرات والعمليات الإستشهادية⁴، ولاحقاً حرب الأنفاق التي استخدمها حزب الله من قبل.

لقد كانت حركة الاخوان المسلمين في فلسطين ناشطة في التوجه الثقافي والديني، وترفض خوض العمل السياسي والعسكري، لكن الحركة سرعان ما اقتدت بشكل مباشر أو غير مباشر بالثورة الإيرانية وبحزب الله. فالثورة الإسلامية شكلت دافعاً وحافزاً للحركة، فقد منحت الأمل للمسلمين في فلسطين أن بإمكانهم القضاء على إسرائيل⁵. فيبين تقرير إسرائيلي بأن إيران وحزب الله هم أقوى حليفين لحماس، فقد تم

¹Ibid,p 124.

²Ibid,p 125.

³محمد رحيم عيوضي، "معالم الثورة الإسلامية: تحليل وتقييم"، تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1360&lang:>

⁴Robinson, Glenn E., "Hammas as Social Movement,p 125.

⁵سيد مرتضى حسيني، "تأثير الثورة الإسلامية على حماس وحزب الله"، وذلك على الموقع الإلكتروني:

<http://www.navideshahed.com/ar/index.php?Page=definition&UID=243304>

تدريب عناصر كتائب عز الدين القسام في سوريا على يد خبراء إيرانيين وخبراء من حزب الله، مما أكسب الكتائب خبرةً كبيرةً في استخدام السلاح، وخطف الجنود، وتصنيع الصواريخ في مصانع محلية بغزة¹.

ج- الانسحاب الإسرائيلي من القطاع

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 يعد من أبرز عوامل صعود حماس الذي أثبت بشكل قاطع أن لغة المقاومة التي تبنتها حماس على النقيض من حركة فتح هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي. فالدور الذي لعبته حماس في تحرير القطاع ترتب عليه تفكير الحركة جديدًا بالمشاركة بإدارة القطاع استكمالاً لحماية مشروع المقاومة، لذلك شاركت حماس في الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في القاهرة عام 2005 والذي تم فيه التوصل إلى تعديل القانون الانتخابي تمهيداً لمشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية. وفي ذلك يبين القيادي البارز محمود الزهار أن "المشروع التفاوضي لم يأت بشيء منذ سنوات، والآن في غزة طردنا الاحتلال، ومن المفروض أن يلجأ الناس إلى خيار آخر، وهذا الخيار نعلنه ولا نخجل منه، لا بدّ من اعتماد برنامج المقاومة بكل أدواتها لطرد الاحتلال الإسرائيلي"². وهذا ما يؤكده الوزير الإسرائيلي السابق يوسي بيلين بقوله إن "الانسحاب لعب لصالح حماس الذي استعملته دليلاً على أنها هي فقط تستطيع تحرير المناطق، وجاء الانسحاب ليمنحها امتيازاً عظيماً، والإسرائيليون على يقين أن الانسحاب أفضى إلى تعزيز قوة حماس"³.

2. عوامل تتعلق بالبيئة السياسية الفلسطينية

وهي عوامل تختص بالتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية ومدى تأثيرها على فرص حركة حماس.

أ- الانتفاضة الأولى

يعد هذا العامل من أهم العوامل التي عززت هيكل الفرص السياسية لحركة حماس، حيث أعلن عن ولادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، رسمياً من خلال بيانها التأسيسي الذي وزع في 14 كانون الأول عام 1987 والذي عبر عن مجمل سياساتها وتوجهاتها مع اندلاع الانتفاضة الأولى⁴، على إثر صدم سائق شاحنة

¹ وكالة شهاب للأنباء، شهاب (ترجمة)، "القناة الثانية: إيران وحزب الله أوقفوا الدعم العسكري لحماس والقسام يعاني نقصاً بالصواريخ"، 13 حزيران/يونيو 2013، وذلك على الموقع الإلكتروني:

<http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=31071>

² فلسطين اليوم، "د. الزهار: علاقتنا بالجهاد الإسلامي متينة"، 23 نيسان/أبريل 2014، وذلك على الموقع الإلكتروني:

<http://paltoday.ps/ar/post/196581>

³ عدنان ابوعامر، "هل بات الانسحاب من غزة خطيئة لن تتكرر؟"، 21 آب/أغسطس 2009، وذلك على الموقع الإلكتروني

للجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/489e3fa5-b049-4b2a-977d-4b5f6e66b7a4>

⁴ عمير الفراء، حركة المقاومة الإسلامية "حماس" دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، رسالة ماجستير،

جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 33.

إسرائيلي لسيارة يستقلها عمال من القطاع متعمداً والذي أدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في 6 كانون أول، فشكل هذا الحادث الشرارة الأولى لاندلاع إنتفاضة 8 كانون أول، وفي اليوم التالي أعلن النفير العام في القطاع، وفي نفس اليوم اجتمعت الهيئة الإدارية للإخوان في منزل الشيخ أحمد ياسين وبحضور جميع الأعضاء* تم صياغة البيان الأول لحركة حماس وقد شكل هذا الاجتماع اللقاء التأسيسي للحركة واعتبر الحاضرون هم المؤسسون للحركة¹. فحماس لم تخلق الإنتفاضة كما تزعم ولكنها كانت أكثر التنظيمات المستفيدة من اندلاعها².

ب- توقيع اتفاق أوسلو

عمل اتفاق أوسلو على إعادة هيكلة وتعقيد الفرص السياسية لحماس، فالاتفاق أنشأ حكومة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، وبالتالي خلق واقعاً جديداً توجب على حماس الاستجابة له، ففي البداية بدى أن أوسلو من شأنه أن يؤدي إلى خسارة حماس لسببين وهما: الأول، أن للسلطة مصلحة خاصة في تقييد حماس وكانت تمتلك الموارد اللازمة لذلك. والثاني: أن حماس كانت محاصرة أيديولوجياً بشأن مشاركتها أو عدم مشاركتها في مؤسسات السلطة القائمة على أساس الاتفاق الذي رفضته الحركة. ومع مضي عملية السلام كانت فرص حماس محدودة بشكل واضح، ولكن مع فشل أوسلو في استعادة الحقوق الفلسطينية بدأ نجم حماس بالصعود وفرصها المتاحة بالازدياد، فالتردد الإسرائيلي لإنهاء احتلال الضفة بالكامل أدى لتعزيز وتقوية حماس التي تنبأت بفشل أوسلو منذ البداية مما جعل منها المعارضة الأولى في فلسطين في ظل انحسار اليسار الفلسطيني، وتحول فتح من حركة مقاومة لإسرائيل إلى الحزب الحاكم. فشمل أوسلو الذي عارضته وقاطعته حماس منذ البداية غير بشكل كبير وعزز في النهاية فرصها السياسية من خلال زيادة التأييد الشعبي من قبل ليس فقط مؤيديها وإنما أيضاً من قبل الفلسطينيين الذين خاب أملهم بأوسلو³. ويتضح تنبؤ الحركة بفشل أوسلو في تصريح للناطق الرسمي للحركة فوزي برهوم بقول "إن الحصاد المر لسنوات التفاوض الخداعة والمقيبة بين فريق أوسلو والإحتلال الإسرائيلي تنبأ به كل حر ومقاوم وعاقل

*كان عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماع سبعة من أبرز قادة حركة الإخوان المسلمين وهم الشيخ أحمد ياسين وابراهيم اليازوري ومحمد شمعة (ممثلوا مدينة غزة)، وعبد العزيز الرنتيسي (ممثل خانيونس)، وعبد الفتاح دخان (ممثل المنطقة الوسطى)، وصلاح شحادة (ممثل منطقة الشمال)، وعيسى النشار (ممثل مدينة رفح).

لمزيد من المعلومات انظر: شبكة فلسطين للحوار، حماس، منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل 1987-2012، ص 8، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://hamas25.paldf.net/wp-content/uploads/2012/12/23356.pdf>

¹معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000-2009، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 25.

²Robinson, Glenn E., "Hamis as Social Movement,p 125.

³Ibid,pp 125-126.

وحكيم، وإن ما جرته على شعبنا من الألم والقهر والضياع والشتات الذي طال كل مناحي الحياة الفلسطينية، ناهيك عن القتل والإجرام والتهمير والحصار والحرب الدينية والإنتهاكات الإسرائيلية اليومية المتواصلة بحق شعبنا ومقدساته، كل ذلك حصل وما خفي كان أعظم، تحت غطاء المفاوضات، والذي حذرنا منه مرارًا وتكرارًا كما كل الغيورين على شعبنا وحقوقه وثوابته¹.

ج- انتفاضة الأقصى

إن فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتزايد الضغط الأمريكي على الرئيس ياسر عرفات لتوقيع اتفاق يتنازل فيه عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، ورفض الرئيس التوقيع بقوله "إنني أرفض التخلي عن أي جزء من الحرم الشريف، حتى مقابل حيفا أو يافا، ولن أبيع القدس ولن يسجل عليّ التاريخ أنني خائن"²، أدى إلى تغير السياسة الأمريكية والأوروبية والعربية تجاهه، فبدأت المحاصرة السياسية والمالية والدبلوماسية للرئيس، وفي ظل هذه الظروف السياسية المعقدة عمد أرئيل شارون إلى زيارة ساحات المسجد الأقصى وتدنيسها، فانفجرت الأمور وخرجت عن السيطرة معلنة اندلاع الانتفاضة الثانية.

إن اعتراف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون آنذاك بأن الفلسطينيين تحت قيادة الرئيس عرفات لم يقولوا نعم أبدًا³، يؤكد على موقف الرئيس عرفات الثابت والرافض عن التنازل عن السيادة الكاملة على المسجد الأقصى. لقد حظيت انتفاضة الأقصى في البداية على دعم سري من الرئيس عرفات، فقد أيد وموّل العمل المسلح، بسبب قناعته بأن الأمور لا يمكن حلها مع إسرائيل إلا عبر القوة. مما فتح المجال لممارسة العمل المقاوم لجميع الفصائل من أوسع أبوابه بعدما كانت السلطة تمنع وتعتقل وتعذب المقاومين. فعززت انتفاضة الأقصى من هيكل الفرص السياسية لحماس حيث باتت تنفذ العمليات العسكرية بحرية ودون قيود، فاستطاعت أن تحقق التقدم تلو التقدم في ساحة المقاومة، فوجدت حماس في الانتفاضة نافذة سياسية لاثبات قوتها ومكانتها في الشارع الفلسطيني واستطاعت أن تفرض نفسها وبرنامجهما المقاوم، وأثبتت رؤيتها بأن المفاوضات مضیعة للوقت.

يشير الكاتب بلال الشوبكي أن انتفاضة الأقصى وما رافقها من اعتداءات إسرائيلية على مؤسسات السلطة وحصار للرئيس، مكنت حماس من أن تبرهن على أن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل تداعت

¹ أمد للإعلام، "حماس تطالب عباس بالاعتذار للشعب الفلسطيني عن المفاوضات أو الرحيل"، 5 أيار/مايو 2014، وذلك

على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=23971>

² مؤسسة ياسر عرفات، "حياة لا تنسى"، وذلك على الموقع الإلكتروني: http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

³ غسان حلاوة (ترجمة)، "بيل كلينتون: إسرائيل تنازلت عن المسجد الأقصى في كامب ديفيد"، 2 أيار/مايو 2014، وذلك على

الموقع الإلكتروني لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <http://www.alzaytouna.net/permalink/66607.html>

وانهارت¹. وذهبت الحركة إلى أبعد من ذلك فشاركت في اجتماعات القيادة الفلسطينية التي كان يقودها الرئيس عرفات عبر ممثل من أعضاء المكتب السياسي في الضفة، لتعلن بذلك أنها تقبل بمبدأ الشراكة، وأنها قادرة على الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني. وعلى إثر ذلك توثقت العلاقة بين الحركة والرئيس عرفات، وبالأخص بين الشيخ ياسين والرئيس، مما فتح المجال واسعاً أمام حماس لتحقيق العديد الانجازات في ظل تقلص وتيرة القمع من قبل السلطة. فاستأنفت حماس عملياتها الإستشهادية ردًا على القمع الإسرائيلي في الانتفاضة، وكثفت من هجماتها الصاروخية عندما كان من الصعب القيام بعملية استشهادية. وفي المقابل، لم تؤيد القيادة المركزية لفتح هذه الهجمات، إلا أن بعض نشطاء فتح قاموا بهجمات استشهادية وصاروخية لأنهم يعتقدون بأن حركتهم فشلت في الاستجابة للتغيرات في الفرص السياسية التي تمثلت بزيادة القمع الإسرائيلي².

د- استشهاد الرئيس ياسر عرفات

لقد تسبب استشهاد الرئيس عرفات بتفاقم أزمة حركة فتح، فبقيت الحركة دون أي نوع من المماسك أو المشدات التي تربط أعضائها وقياداتها إلا خوفهم على مواقعهم ومكتسباتهم عبر السيطرة على السلطة، فكان عرفات كالصمغ اللاصق للنظام السياسي ولفتح³. فقد شكل عرفات محور النظام الفلسطيني في العقود السابقة، فارتكزت آلية اتخاذ القرار بشكل أساسي على شخصيته وقيادته الكاريزمية أكثر من ارتكازها على المؤسسات والقيادة الجماعية. لذلك واجه النظام السياسي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية عقب استشهاده في 11 من تشرين الثاني عام 2004 خيارًا صعبًا بشأن التجديد للقيادة⁴. فقد بين اللجنة المركزية لحركة فتح محمود العالول أن "فتح عاشت أزمة عدم القدرة على ملء الفراغ الذي خلفه رحيل الرئيس عرفات، وقد شهدنا أنها عاشت حالة من الترهل والاسترخاء دون أن يسعها الوقت لتجاوز ذلك"⁵.

¹ بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2007، ص 68.

² Araj Bader, Robert J. Brym, Opportunity, Culture and Agency: Influences on Fatah and Hamas Strategic Action during the Second Intifada, International Sociology, Vol. 25, No. 6, Nov. 2010, P 852.

³ سامر إرشيد، حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوصلو والانتفاضة الثانية، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007، ص 149.

⁴ أسعد غانم، "السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة"، أيلول/سبتمبر 2007، ص 9، وذلك على الموقع الإلكتروني: http://www.masarat.ps/sites/default/files/content_files/sd_gnm_mzq_lhrk_lwtnty.pdf

⁵ المركز الفلسطيني للإعلام، "معالم الطريق التي ترى فتح ضرورة السير فيه على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية"، وذلك على الموقع الإلكتروني: [http://www.palestine-](http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/12_2_06_1.htm)

[info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/12_2_06_1.htm](http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/12_2_06_1.htm)

فغياب عرفات أدى إلى تمزق حركة فتح، حيث أنه كان الوحيد القادر على جمع الأطراف المختلفة للحركة¹. فلم يشكل عباس الذي انتخب خلفاً لعرفات القائد الجامع لأطراف الحركة ومجموعاتها وأشدائها². فبين الكاتب البريطاني جراهام أشير أن أزمة فتح أصبحت حادة بعد انتفاضة الأقصى واستشهاد عرفات، الذي كان موحدًا للحركة، ومن بعده أصبحت فتح تترنح على حافة التفكك كمنظمة وكمشروع سياسي³. ويبين الكاتب الفلسطيني خليل شاهين أن "عباس اتخذ سياسية معاكسة للسياسة التي كان يتبعها عرفات و خصوصاً منذ إنهيـار المفاوضات وإمكانية الاستفادة من عناصر القوة من الشعب الفلسطيني"⁴.

لقد منح استشهاد الرئيس عرفات وتفكك حركة فتح حماس فرصةً للتفكير بشكل جدي بالمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، لأن استشهاده كان عاملاً مهمًا من ضمن مجموعة من العوامل التي لعبت دورًا في هبوط شعبية حركة فتح، لأن الرئيس عرفات شخصية شبه مقدسة للمؤيد والخصم، وعليه إجماع وطني، فكان قادرًا على الحفاظ على علاقاته مع الخصوم المختلفين معه، ولم يسمح بتحويل أي خلاف سياسي إلى قطيعة، فاستشهاد عرفات كان له الأثر الكبير ليس فقط على حركة فتح وإنما على عموم الأطر السياسية.

3. عوامل تتعلق بحركة حماس

وهي مجموعة العوامل الداخلية للحركة والتي استطاعت الحركة زيادة قاعدتها الشعبية من خلالها.

أ- الدور الخدماتي والاجتماعي للحركة

يعد هذا العامل من أبرز موارد التعبئة لدى الحركة والذي تزامن مع نشأة الإخوان المسلمين، فمؤسسات الحركة الاجتماعية ولجان الزكاة دعمت قطاعًا واسعًا من الفقراء والأيتام والمرضى وأسرى الأسرى والشهداء، وساعدت أيضًا على إنشاء مشاريع صغيرة للأسر المحتاجة كالبقالات ومشغل الخياطة والمناحل وغيرها الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة الحركة شعبيًا.

¹ عمير الفراء، حركة المقاومة الإسلامية "حماس" دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، صص 76-77.

² سامر إرشيد، حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوصلو والانتفاضة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ Usher Graham, "The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections", Journal of Palestine Studies, Vol. 35, No. 3, Spring 2006, p 22.

⁴ فلسطين اليوم، "فتح بعد أبو عمار بلا دور وطني ولا تنظيمي"، 10 تشرين ثاني/نوفمبر 2013، وذلك على الموقع الإلكتروني:

<https://paltoday.ps/ar/post/182495>

ففي استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات- نابلس - في تشرين ثاني من عام 1997 أشارت نتائجه إلى أن حركة حماس نالت أعلى نسبة باعتبارها التنظيم الذي يمثل مصالح الفقراء، على النقيض من فتح التي نالت أعلى نسبة باعتبارها ممثلة لمصالح الأغنياء¹.

ب- استشهاد المؤسس

ظنت إسرائيل أن باغتيالها للشهيد أحمد ياسين عام 2004 يمكنها اضعاف مقاومة الحركة، إلا أن ما حدث كان العكس، فقد منح استشهاد ياسين دفعةً معنويةً كبيرةً للحركة، بأنها مازالت تقدم التضحيات حتى وصلت إلى مؤسسها. ويشير أحمد يوسف -مدير معهد البحوث والدراسات العربية آنذاك - " إلى أن استمرار أي حركة في العمل بنفس الكفاءة بعد اغتيال مؤسسها يعتبر شهادة نجاح لهذا المؤسس، وإذا زاد نجاح الحركة زادت قيمة النجاح الذي حققه القائد رغم اختفائه؛ لأنه يعتبر دليلاً على قدرته على البناء بشكل سليم"، ويضيف مستطرداً بأن "حماس لم تتغير عقب اغتيال ياسين؛ بحيث ما زالت محافظةً على خطها الجهادي، وما زالت تتمسك بالثوابت الوطنية التي لا يمكن التخلي عنها"². ويؤكد ذلك القيادي في حماس أسامة حمدان بقوله "البرنامج الذي رعته القيادة التاريخية لم يتغير، ربما تتطور الأساليب والأدوات لكن البرنامج، بثوابته وأهدافه الاستراتيجية، لم ولن يتغير"³.

ويبين الكاتب خليل العناني أن السبب الكامن وراء عدم تأثر الحركة بغياب مؤسسها يتمثل بأنها تتكون من فريق عمل جماعي يرتبط بمرجعية واحدة، ولها هدف واضح، وخطوط واتجاهات محددة، بل ويرى العناني أن الحركة ازدادت قوةً وتماسكاً بعد اغتيال المؤسس، وكانت من الذكاء بحيث استطاعت أن تتجاوز بشكل سريع استشهاد ياسين، ولتتأثر بالفراغ السياسي والروحي الذي سببه اغتيال القائد⁴. ويوافقه الباحث الرأي، فحركة حماس لم تتأثر على المستوى السياسي والتنظيمي والمقاوم باستشهاد الشيخ ياسين لأنها تعتمد في كل قراراتها على المؤسسة وليس على الفرد، مما مكّنها من تجاوز استشهاد مؤسسها، على عكس حركة فتح التي أحدث استشهاد مؤسسها وقائدها أزمةً سياسيةً وتنظيميةً كون الحركة كانت تعتمد على قرار الفرد وليس المؤسسة، لذلك لم تتمكن الحركة من سد فراغ استشهاد الرئيس عرفات بل ازدادت الخلافات والانشقاقات على إثره.

¹ جميل هلال، المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية، سلسلة أوراق التحول الديمقراطي (1)، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آب/أغسطس 1999، صص 70-71.

² ياسر هادي، "خبراء: اغتيال ياسين أهم أسباب صعود حماس السياسي"، وذلك على الموقع الرسمي لحركة الإخوان المسلمين:

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>

³ حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان، مجلة تحولات، عدد 10، نيسان/أبريل 2006، وذلك على الموقع

الإلكتروني للمجلة: http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=551

⁴ ياسر هادي، "خبراء: اغتيال ياسين أهم أسباب صعود حماس السياسي"، مرجع سبق ذكره.

لذلك شكل استشهاد الرئيس عاملاً من عوامل هبوط حركة فتح، وفي المقابل شكل استشهاد الشيخ ياسين عاملاً من عوامل صعود حركة حماس.

ج- التأطير الثقافي

أي حركة اجتماعية تريد نشر أيديولوجيتها يجب أن تكون قادرةً على تقديم خلاصة واضحة لفكرها، تلقى صدىً لدى الجمهور المستهدف. فهناك مجموعة من الأدوات المتاحة للحركات الإسلامية في صندوق الأدوات الثقافية في المجتمع الإسلامي أكثر بكثير من غيرها من الحركات كالماركسية مثلاً¹. فيعتقد حمدان أن "الإسلام هو أحد مكونات هذه المنطقة، وإن الكثير من القيم التي نتحدث عنها في مجتمعاتنا، والكثير من المسارات الاجتماعية ناشئة عن الإسلام الذي عززها ونماها في المجتمع لذلك من الطبيعي أن تلجأ هذه المجتمعات لاختيار المشروع الإسلامي"².

ولعل العامل الأبرز في التفاف العديد حول الحركة وتأييدها حتى من غير المنتمين لها سياسياً هو خطابها الديني. فحركة حماس حركة إسلامية، تتخذ من الإسلام منهج حياة، وتستمد منه أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها، في جميع مجالات الحياة، وإليه تحتكم، ومنه تستلهم ترشيد خطاها³. فيؤكد الحمساوي سامي خاطر بأن "حركة المقاومة الإسلامية حماس، حركة مقاومة ومرجعيتها الفكرية الإسلام، وهو منهج حياة شامل فيه الجهاد والسياسة والاجتماع والاقتصاد"⁴. فكان لتبني الخطاب الديني في تعاملها على جميع الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العامل المؤثر في اجتذاب الأنصار إليها⁵.

لقد استخدمت حماس خمسة أطر رئيسية لوصف أيديولوجيتها الشاملة وهي⁶:

● فلسطين أرض وقف إسلامي

¹Robinson, Glenn E., "Hammas as Social Movement", p 129.

²حوار مع أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان، مرجع سبق ذكره.

³حركة المقاومة الإسلامية حماس، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة الأولى.

⁴المكتب الاعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، "مقابلات مختارة: لقاء الاستاذ سامي خاطر مع مجلة فلسطين

المسلمة"، 11 آب/أغسطس 2005، وذلك على المرقع الإلكتروني:

<http://www.hamainfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7UIQ0Y%2fG1un3Umnsd5j%2fRatQ%2fbXILWaz6XTczSNdua%2bYe3NfAedpmlhzyO2a8n3SIJXkwS7Xtw23Xmdh0wPi8VDEOhp82nrFzuFR6W%2f4oetA%3d>

⁵بلال الحسن، "أسباب تقدم حماس وتراجع فتح"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 8 أيار/مايو 2005، وذلك على الموقع

الإلكتروني للعربية نت: <http://www.alarabiya.net/views/2005/05/08/12851.html>

⁶Robinson, Glenn E., "Hammas as Social Movement", pp130-13

فكل الفلسطينيين على دراية تامة بمعنى الوقف، ومع ذلك وضعت حماس شكلاً جديداً على مفهوم الوقف الإسلامي بواسطة الخلط بين الملكية الخاصة مع السيادة، فالوقف يعتبر نوعاً من أنواع الملكية الخاصة ولكن حماس لا تقول بأن كل فلسطين ملكية خاصة، وإنما تزعم بأن الوقف يعني السيادة – أي سيادة الله على البلد بأكملها -، فمثل هذا التفسير الموسع للوقف لم يدلى أبداً بشكل بارز في التاريخ الإسلامي، ومع ذلك هو نوع من التأطير الذي يتردد صداه بين الفلسطينيين المسلمين.

• الإسلام هو الحل

وهو ثاني وسائل التأطير والأكثر شهرة لدى الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، فالإسلام هو الحل استخدم بصورة منتظمة من قبل أنصار حماس في فلسطين، فحماس مقتنعة بأن فلسطين قد فقدت لأن العرب أداروا ظهورهم للإسلام، و فقط من خلال اعتناق الإسلام يمكن استرجاع فلسطين.

• المؤامرة اليهودية

وفقاً للحركة فإن اليهود مشتركون في المؤامرة الكبرى من خلال الولايات المتحدة ضد الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وهذه المؤامرة منعت الفلسطينيين والمسلمين من الحصول على ما هو حق لهم، فميثاق حماس يصف هذا اليهودي المتآمر.

• الصبر

ردت حماس على عملية السلام التي بدأت مع مؤتمر مدريد بالدعوة للصبر؛ لأن عملية السلام ستفشل من تلقاء نفسها، فقد استخدم مصطلح الصبر من قبل الحركة لتبرير عدد من القرارات الاستراتيجية والتكتيكية، فاستراتيجياً مفهوم الصبر كان وراء الحجّة القائلة بأن أوصلو خطأ وأنه سوف ينهار، وأنه مجرد مسألة وقت، فانهيار أوصلو كما تنبأت حماس عزز مصداقية الحركة لدى الشعب الفلسطيني. أما على الجانب التكتيكي، فقد أتاح مفهوم الصبر لقيادة حماس موقفاً متناقضاً لرفض شرعية إسرائيل، في حين تبين أن لديها استعداداً لقبول قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع باعتباره حلاً مؤقتاً، فمن خلال عدسة الصبر يمكن بلورة رؤية بعيدة وقبول هذه الدولة كخطوة في طريق تحرير كل فلسطين.

ويتضح ذلك من تصريح للشيخ ياسين بأن " حماس مستعدة لقبول سلام مؤقت على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، أي في المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 وأن نترك باقي الأراضي المحتلة للتاريخ"¹.

¹ أحمد سعد الجمعة، "بناء على تصريح للشيخ احمد ياسين: حماس تتجه لتبني التسوية السياسية علناً أساس دولتين للشعبين"، وذلك على الموقع الإلكتروني للجهة الديمقراطية للسلام والمساواة: <http://aljabha.org/?i=3539>

● القومية

وأخيراً حماس توفر قوميةً أكثر واقعيةً، فحماس تحتاج لتأطير القومية بطريقة مختلفة ومن ثم تقترح بديلها القومي الأكثر قوة وواقعيةً، ففي مطلع الثمانينيات أدانت الأحزاب القومية بشكل علني الاخوان المسلمين بوصفهم دعامة للاحتلال، فكان يتوجب على حماس تأطير القومية بحذر شديد حتى لا تثير أشباح الماضي، فكان الميثاق هو المحاولة الأولى للاشادة بالقومية الفلسطينية ومنظمة التحرير معتمدةً على رؤية مختلفة، فالميثاق يشيد بدور القومية في النضال الفلسطيني، وبالتوازي مع قبول القومية.

فحماس تبين أن تبني منظمة التحرير للإيديولوجية العلمانية والقومية لم يكن بناءً على قرار واع، وإنما بسبب البلبلة الفكرية التي سادت في العالم العربي نتيجةً للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره الوطن العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الإستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال¹.

د- قوائم حماس الانتخابية

لقد اختارت الحركة أشخاصاً مشهوداً لهم بالخبرة السياسية، والقبول في الشارع الفلسطيني، فضلاً عن نظافة سجلهم الميداني والحركي، بالإضافة إلى قيام الحركة بتقديم قوائم موحدة مما أظهرهم بصورة منظمة أمام الناخب الفلسطيني². على عكس حركة فتح التي لم تكن موفقةً في اختيار الأنطف، والأنسب، والأكثر شعبيةً وتأهيلاً³. كما ظهرت الخلافات والانشقاقات داخل الحركة على السطح عندما رفعت الحركة للجنة الانتخابات المركزية قائمتين للترشيح للانتخابات التشريعية، وهما قائمة الشباب وقائمة الشيوخ، مما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين.

وفي هذا السياق، يرى أستاذ العلوم السياسية إبراهيم غانم أن فوز حماس يعود إلى ثلاث نظريات: أولها التصويت العقابي ومفادها أن فوز حماس جاء نتيجة أصوات أرادت أن تعاقب السلطة الفلسطينية وحركة فتح على فشلها في تحقيق آمال الشعب الفلسطيني خلال المرحلة السابقة. وثانيها القوة المنظمة، ومفادها أن الأحزاب والقوى الخاسرة، وهي فتح التيتعاني من التفكك، والانقسامات، وضعف التنظيم الداخلي، أما حماس في حالتنا هذه فإنها ما فازت إلا لأنها أكثر تنظيماً، وأقوى تماسكاً نسبياً مقارنةً بفتح، ومن ثم كانت هي

¹ ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سبق ذكره، المادة السابعة والعشرون.

² عمير الفرا، حركة المقاومة الإسلامية "حماس" دراسة أسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

³ مركز القدس للدراسات السياسية، "فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية"، 1 كانون ثاني/يناير 2006، وذلك

على الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=123&local_details=2&id1=86&menu_id=-1

الأقدر على حشد وتعبئة الجماهير خلفها، وإحراز النجاح. وثالثها، فمؤداها أن فوز حركة حماس جاء في المقام الأول وقبل كل شيء نتيجةً لعوامل ذاتية وعناصر قوة امتلكتها الحركة¹.

وبنفس المنطق يبين دانيال بايمان - أستاذ برنامج الدراسات الأمنية في جامعة جورج تاون - أن " صعود حماس يكشف عن منظمة ديناميكية استثمرت أخطاء حركة فتح، المنافس الرئيس لها، وأخطاء إسرائيل، عدوها القاتل. ففي كل مرحلة من المراحل ظهرت وهي تعاني مندوب، لكنها بمظهر المنتصر الخارج من غابة من الهزائم، أما الأنف هي أقوى، لأنه رغم العمليات الأمنية الصهيونية التي تركت حماس ضعيفةً تنظيمياً، فإن رسالتها بأن المفاوضات خدعة، وأن العنف مفتاح التحرير تجد صداها الآن". وعلى نفس الشاكلة يحلل الكاتب بلال الحسن أسباب صعود حماس بأن " حركة حماس تتفوق على حركة فتح بالفهم والأداء، وهناك أسباب موضوعية أدت إلى قيامها بتقدم واسع على صعيد التواجد الانتخابي داخل المؤسسات الشعبية، وأن حركة فتح تحتاج إلى عمل دؤوب لتغيير نفسها وتطوير مؤسساتها". والشكل رقم (1) يبين أبرز العوامل التي أدت إلى صعود حركة حماس.

* الشكل رقم (1): عوامل صعود حركة حماس.



ثانياً: ادراك حماس للتغير في هيكل الفرص

لقد سبق الإشارة إلى أن المكون الثقافي يلعب دوراً هاماً في فرص التعبئة لدى الحركات الإجتماعية، فانفتاح أو انغلاق النظام السياسي أمام الحركات يشكل عاملاً مهماً لا يمكن إغفاله، إلا أن الأهم من ذلك هو مدى ارتباط الخطاب السياسي لهذه الحركات بهويات وهموم ومطالب المجتمعات. فحركة الاخوان المسلمين في

¹ ابراهيم غانم، "الدلالات السياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية"، 31 كانون ثاني/يناير 2006، وذلك على

الموقع الإلكتروني: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=112521>

* الشكل من تصميم الباحث.

فلسطين بدأت كحركة اجتماعية دعوية عازفة عن العمل المقاوم والسياسي في الوقت الذي انخرطت فيه كافة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية الأخرى في الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وعزوفها عن الجهاد دفع الاحتلال للتغاضي عن نشاطاتها تمهيداً لتكون بديلاً لمنظمة التحرير التي حاول الاحتلال قمعها وتدميرها. لذلك في تلك الفترة التي كان فيها الاحتلال يستهدف الفصائل والتنظيمات دون المساس بحركة الاخوان لم يكن للاخوان العديد من الموالين والأنصار بالرغم من كونهم "حركة إسلامية" لأن الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت كان معنياً بزوال الاحتلال ومؤيداً للمقاومة بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي تقبع وراءها.

ولكن مع انطلاق حركة المقاومة الإسلامية حماس والذي تزامن مع اندلاع الانتفاضة الأولى، وانخراطها في العمل المقاوم أسوة بباقي الفصائل، تغيرت نظرة المجتمع الفلسطيني للحركة. فبالرغم من أن حماس أعلنت عن نفسها كفرع من أفرع الاخوان المسلمين إلا أنها استطاعت أن تغير من هيكل الفرص السياسية لصالحها أولاً من خلال التسمية التي احتوت على "المقاومة" و"الإسلامية" فمزوجة المقاوم مع الإسلامي على المستوى النظري والعملي حقق للحركة تأييداً شعبياً. وثانياً اندماج كافة مؤسسات حركة الاخوان المسلمين تحت مظلة حركة حماس دليل واضح على أن خطاب حماس الإسلامي المقاوم لقي صدىً لدى الأوساط الشعبية مما دفع الحركة للتخلي عن اسم الحركة الأم لبتداء عهداً جديداً ملغية عهداً من السكون

والفرص نوعان، فرص تقوم الحركة الاجتماعية بخلقها، وفرص لا يكون للحركة أي دور في حدوثها وإنما هنا يقتصر دورها على اقتناصها. فقد شكلت الانتفاضة الأولى فرصة كبرى لحركة الاخوان تمثلت بنشأة حركة حماس في ظل التغيير في السياق البيئي، فإدراك الحركة للتغيير الخارجي الذي طرأ على الساحة السياسية - والذي تمثل باندلاع الانتفاضة - أدى إلى استغلالها لهذه الفرصة لتغيير واقعها، واثبات نفسها في ساحة المقاومة، وساعدها على ذلك القراءة الصحيحة للتغيير السياسي وقدرتها الفائقة على اقتناص واستغلال الفرصة التي أدركتها.

ومن ثم جاء اتفاق أوسلو الذي حدد فرص حماس السياسية من وجهة نظر الباحث لفترة زمنية قصيرة، ومن ثم عادت فرصها بالازدهار بعد فشل أوسلو في تحقيق أهدافه، والذي ساعدها بذلك هو تنبؤها منذ البداية بفشل مسار المفاوضات. وعملت حماس على خلق المزيد من الفرص السياسية بتطوير عملها المسلح وصولاً إلى العمليات الاستشهادية التي كانت تنفذها في داخل مناطق الـ48 المحتلة، والتي من خلالها زعزعت الأمن الإسرائيلي وحصدت مزيداً من التأييد الشعبي. وهنا نسجل أن عمل حماس العسكري كان له الدور الكبير والمؤثر في الساحة الفلسطينية بالرغم من قصر عمر تجربتها العسكرية.

فمنذ نشأة السلطة، وحماس تعيش في ظل نظام سياسي مفتوح لم يمنعها أبداً من المشاركة في مؤسساته، ومع ذلك رفضت الحركة المشاركة، إلا أن النظام عمل في نفس الوقت على قمعها، وتهديدها، واعتقال قادتها وأعضائها بعد كل عملية كانت تقوم بها ضد الاحتلال واستمر ذلك حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث قامت الحركة باستغلال هذه النافذة السياسية لتكثف من عملياتها العسكرية ضد

الاحتلال، وتقدم العديد من الشهداء أبرزهم مرشدها الروحي أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وغيرهم وكل ذلك ساهم في صعود نجمها على حساب حركة فتح.

إلا أن حركة حماس بدأت تبدي مرونة أيديولوجية بعدما أثبتت نفسها على ساحة المقاومة وبدأت تشق لنفسها طريقاً في العمل السياسي، وبالأخص بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع على إثر ضربات المقاومة، والذي رأت به حماس والشعب الفلسطيني انجازاً لم يحقق مثله مسار المفاوضات، فتولدت قناعة لدى الأوساط الشعبية أن لغة المقاومة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي. فلم تكتف حماس بكونها أصبحت تنظيمًا له تأييد شعبي واسع ومعترف به على الساحة الفلسطينية، وإنما أرادت أيضًا بعد وصولها لهذا المستوى أن تقوم بإصلاح وتغيير النظام السياسي الفلسطيني، ويتضح ذلك من خلال الولوج عبر النافذة السياسية المتمثلة بانعقاد الانتخابات التشريعية لعام 2006 وقبولها للمشاركة فيها تزامنًا مع الوقت الذي ازدادت فيه فرصها السياسية وشعبيتها. ويمكن وصف مسيرة الحركة منذ انطلاقتها بالخطوات الصاعدة للقمة على عكس حركة فتح التي يمكن وصف مسيرتها بالصعود للهاوية، فاستثمرت حماس كل أخطاء فتح لصالحها، وكانت النقيض لفتح في كل شيء.

الخاتمة:

إن مفهوم هيكل الفرص السياسية أساسي في دراسة الحركات السياسية الأيديولوجية. حيث تلعب الحركات الإسلامية دورًا في التأثير على هيكل الفرص عن طريق أعمالها وأنشطتها واستراتيجيات التأثير لديها، وذلك بسبب العناصر المتقلبة للهيكل كالتحالفات أو الانقسامات بين النخب. وبنفس الوقت يمكن لها أن تتأثر بالهيكل نتيجة للتغير في البيئة السياسية القائمة سواءً كان هذا التغيير كلي أو جزئي، ويمكن القول في نهاية الأمر بأن الحركة الاجتماعية يمكن اعتبارها حركة تأثير وتأثر، فإما أن تقوم بالتأثير وتغيير هيكلها لفرص لصالحها، أو أن تتأثر وتدرج التغيير الحاصل في الهيكل وتغير بناءً عليه. فحركة حماس كغيرها من الحركات الأيديولوجية طوعت أيديولوجيتها وتكيفت مع المتغيرات السياسية من أجل تحقيق أهدافها في المشاركة السياسية في النظام السياسي الرسمي الفلسطيني

فقد كان أداء حركة حماس الدعوي والاجتماعي والخدماتي والمقاوم الرافعة الأساسية في بناء قاعدتها الشعبية، إلا أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بسبب ضربات المقاومة كان من أبرز عوامل صعودها، إضافة إلى اقتناصها للفرص المتاحة أمامه أو المتمثلة باندلاع الانتفاضة الثانية التي فتحت أمامها المجال لممارسة عملها المقاوم بحرية دون أي معيقات من قبل السلطة، واستشهاد الرئيس عرفات الذي ترك فراغًا سياسيًا في الساحة الفلسطينية وزاد من حدة الخلافات الداخلية لحركة فتح، على العكس من استشهاد المؤسس أحمد ياسين الذي رفع من رصيد الحركة الشعبية. كما أن نزول حركة حماس بقوائم انتخابية موحدة عكس وحدتها وتنظيمها في الشارع الفلسطيني، وكانت حماس موفقة في اختيار مرشحها من حيث النزاهة الأخلاقية والمالية والكفاءة العلمية، على عكس حركة فتح. فكل العوامل الموضوعية والذاتية سابقة الذكر قد فتحت لحماس

المجال واسعاً لاستثمار الفرص السياسية واستغلال التغير في البيئة السياسية والذي تبلور في فوزها الساحق على خصمها في الانتخابات التشريعية الثانية.

السياسة البريطانية في مكافحة الإرهاب:

دراسة في المسارات والتوجهات المستقبلية

أ.م امجد زين العابدين طعمة تدريسي وباحث في الجامعة المستنصرية

المقدمة

تعرضت المملكة المتحدة حالها حال الكثير من دول العالم الى تهديدات وتحديات أمنية عدة، منها وفي مقدمتها ما يتعلق بخطر الهجمات الإرهابية، سواء تلك التي تحمل مسؤولية تنفيذها بعض المنظمات المحلية، مثل الهجمات والتفجيرات التي كان يقوم بها الجيش الجمهوري الأيرلندي خلال القرن الماضي، او تلك التي قامت بتنفيذها المنظمات الإرهابية المتطرفة مثل القاعدة او ما يعرف بتنظيم (داعش)، والتي شهدت تصاعداً مضطرباً في وتيرتها، مما شكل مصدر قلق بالغ لأغلب دول العالم ومن بينها بريطانيا.

وعلى الرغم من ان الحكومة البريطانية طبقت العديد من أنواع الاستراتيجيات والخطط الأمنية في اطار سعيها لمكافحة الإرهاب ومحاربهه والقضاء على بؤر التطرف، الا ان الأعوام التي تلت عام 2014 وسيطرة تنظيم (داعش) على أراضي شاسعة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تعرضها الى جانب العديد من الدول الأوروبية لتهديدات أمنية في ظل التداعيات الانفذة الذكر، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وتزايد خطر الهجمات الإرهابية، ارسل برسائل تحذير شديدة الالهجة للحكومة البريطانية والسلطات المسؤولة عن ملفات الامن ومكافحة الإرهاب، وذلك من اجل إيجاد او تطوير خطط واستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات.

كل ذلك وغيره شكل علامة فارقة في إعادة صياغة رؤية بريطانية جديدة تجاه التعامل مع الخطر الكبير الذي يمثله الإرهاب وانتشار الأفكار المتطرفة، والذي أصبح يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً في الداخل او لمصالحها في الخارج، وفي إطار سعيها لمجابهة التهديدات والتحديات الأمنية الخطيرة التي واجهتها خلال المرحلة الماضية، وفي ضوء تشخيصها لمؤشرات فشل البعض من سياسات الامن في الاتحاد الأوروبي، واتخاذها لقرار الخروج من الاتحاد، فقد تبينت ملامح التوجه الحكومي البريطاني من خلال التدابير الأمنية الصارمة للحفاظ على سلامة وامن مواطنيها، فضلاً عن العمل ضمن ترتيبات دولية سواء ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) او الترتيبات الأمنية الأخرى.

هدف البحث: سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على سياسة المملكة المتحدة تجاه التحديات الأمنية التي تواجهها وفي مقدمتها تحدي الإرهاب، الذي أمسى اليوم مشكلة كبيرة ومتطورة ومستفحلة تواجه الامن القومي ومستقبل وحدة البلاد والمصالح البريطانية في الخارج.

فرضية البحث: أدت التهديدات والتحديات الأمنية والإرهابية التي واجهت بريطانيا خلال المرحلة الماضية الى اتخاذ العديد من القرارات والسياسات والاستراتيجيات لمجابهتها والحد من انعكاساتها السلبية، فضلاً عن اتخاذ قرارات أخرى منها ما يتعلق بمغادرة الاتحاد الأوروبي والانضمام للجهود الدولية لمحاربة تنظيم (داعش) واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه التنظيمات الإرهابية المتواجدة على أراضيها.

إشكالية البحث: تتلخص إشكالية البحث في "إمكانية وجود سياسة بريطانية ثابتة ومستقلة تجاه الارهاب واليات مكافحته والحد من انتشاره، وهل ان السياسة البريطانية تجاه هذه الظاهرة العالمية سيكون له بعض الانعكاسات والتأثيرات في الحد من وصوله الى أراضيه، في ظل ترافق ذلك مع المصالح الوطنية البريطانية".

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى أربعة محاور، المحور الأول قراءة أولية في السياسة البريطانية تجاه مكافحة الإرهاب، المحور الثاني ابعاد الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الارهاب، المحور الثالث التنظيمات المتطرفة في بريطانيا، اما المحور الرابع مستقبل التوجهات البريطانية تجاه مكافحة الإرهاب.

أولاً: قراءة أولية في السياسة البريطانية تجاه الإرهاب بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001

على الرغم من ان معظم الآراء تؤكد بان بدايات ظاهرة الإرهاب في بريطانيا بشكلها المعاصر تمتد الى سبعينيات القرن الماضي، الا ان احداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 كانت العلامة الفارقة التي القت بظلالها على طبيعة وصياغة التشريعات القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب في معظم دول العالم ومن بينها بريطانيا، التي واجهت موجات مختلفة ومتعددة من الإرهاب، منها ما تعرضت له من هجمات وتفجيرات ولمدة زادت على الثلاثة قرون من قبل تنظيم الجيش الجمهوري الايرلندي السري، فضلاً عن الهجمات التي تعرضت لها من قبل تنظيمات الإسلام الراديكالي المتطرف مثل القاعدة وتنظيم (داعش).

وفي اطار جهود المملكة المبكرة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، شهد عام 1974 صدور اول قانون بريطاني لمكافحة الإرهاب، واستمر العمل به حتى عام 2000، الذي شهد تعديل قانون الإرهاب ليمنح صلاحيات أوسع للسلطات الأمنية في متابعة المطلوبين بقضايا إرهابية⁽¹⁾، ولكنه وعقب احداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 قام

⁽¹⁾ للمزيد حول قانون مكافحة الإرهاب لعام 2000 ينظر:

The Impact of UK Anti-Terror Laws on Freedom of Expression, Submission to ICJ Panel of Eminent Jurists on Terrorism, Counter-Terrorism and Human Rights, (London: 2006).

المشرع الإنكليزي بتعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الارهاب، لأسباب عدة من أهمها تطور اشكال الإرهاب وعدم انحساره في مكان معين ووقوعه بشكل اكبر تحت تأثير أفكار دينية وثقافية متطرفة ومنحرفة⁽¹⁾.

أبدت بريطانيا الى جانب الكثير من دول العالم تعاطفاً كبيراً مع الولايات المتحدة الامريكية ضد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في 11 أيلول/سبتمبر، مبديةً استعدادها الكامل لتقديم كل اشكال العون والمساعدة لها في حربها ضد التنظيمات الإرهابية وفي مختلف انحاء العالم، وقد كانت استجابة الحكومة البريطانية في الرد على الهجمات الارهابية الأقوى والاسرع، وعلى أثر ذلك فقد بادر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز بالإعلان عن ضرورة محاربة الإرهاب بكل اشكاله وتعهده بإرسال القوات العسكرية للقتال ومحاربة التنظيمات المتطرفة في أفغانستان.

إضافة الى ذلك فقد وقفت بريطانيا الى جانب كل من اسبانيا وإيطاليا وبعض الدول الأخرى في موقف المؤيد والداعم لما طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عام 2002 والذي اطلق عليه اسم "مبدأ بوش"، والذي كان يؤكد على مركزية العلاقات الأورو-اطلنطية واهمية استمرار المظلة الاستراتيجية الامريكية لأوروبا، فضلاً عن اعتراضه على انشاء قوة عسكرية اوروبية مستقلة، في مقابل موقف المجموعة الاوربية الثانية التي تقودها كل من فرنسا وألمانيا، والتي كانت تؤيد استقلالية اكثر لأوروبا في مقابل الهيمنة الامريكية التي ترمي لمنع نشوء منافس اوروبي فاعل⁽²⁾.

وقد تعرض الموقف البريطاني من هجمات 11 أيلول/سبتمبر الى العديد من الانتقادات لا سيما من أطراف المعارضة، لان بعضها كان يجده تابعاً ومنقاداً بشكل كبير للولايات المتحدة الى حدود جديدة تجاوزت المعقول، وقد برز هذا الموقف من خلال بعض التصريحات الحكومية الرسمية ومن بينها ما قاله وزير الدفاع البريطاني جون هون في خطاب القاه امام المعهد الملكي للخدمات المتحدة في حزيران/يونيو 2003 والذي أشار بشكل واضح الى ما ذهبت اليه قوى المعارضة حيث قال "بأن من المستبعد ان تنخرط المملكة المتحدة في عمليات قتالية واسعة النطاق بدون الولايات المتحدة الامريكية"⁽³⁾.

لقد أفرزت بعض الاحداث المهمة والمؤثرة التي شهدها العالم بعد احداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، واقعاً جديداً فرضته ضرورات التعامل مع التحديات الأمنية القائمة على مواجهة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن التحول الاخر المبني على التدخل العسكري الدولي المباشر في كل من أفغانستان والعراق.

⁽¹⁾رنا مولود سيع، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الانسان فرنسا وبريطانيا انموذجا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد التاسع والاربعون، (2011)، ص 186-187.

⁽²⁾محمد عبد الفتاح الحمراوي، أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي، 15/9/2008، <https://goo.gl/EjSorU>.

⁽³⁾ديفيد كين، ترجمة معين الامام، حرب بلا نهاية-وظائف خفية للحرب على الإرهاب، (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2008)، ص 249-250.

حيث أدت العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان عام 2001 ومن بعدها العراق عام 2003 الى ازدياد حدة المشاعر المعادية للغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخاصة، في الكثير من الدول العربية والإسلامية، اذ انه وبعد الوعود الكبيرة التي أطلقها قادة الغرب المؤثرين في حينها حول ضرورة إيجاد آليات مناسبة لان يكون العالم أكثر اماناً واستقراراً بعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان وتغيير النظام العراقي، وفق الرؤية الأمريكية التي كانت تسوق في حينها.

لكن المراقبين والمتابعين تفاجئوا بتصاعد في وتيرة الأعمال الإرهابية والتفجيرات التي ارتبطت بشكل او باخر (بالإسلاميين) المتشددين، والتي شملت أجزاءً متفرقة من العالم ومن ضمنها بريطانيا، التي لم تكن بمأمن عن هذه الارهاصات والانعكاسات، لأسباب عزاها البعض لمواقف حكومتها الذي شكل انعكاساً للموقف الأمريكي فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، والذي يعد في حينها ذريعة لمرحلة جديدة من التدخل العالمي ووسيلة لفرض الهيمنة والقوة الإمبراطورية الأمريكية⁽¹⁾، مما جعلها تفقد بعض استقلاليتها فيما يتعلق بهذا الشأن.

من جانبها انكرت الحكومة البريطانية والتي كان يرأسها في حينها توني بليز أي صلة لهذه الاحداث بتدخل لندن في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن انكاره لأي صلة بين التفجيرات التي حدثت في شبكة قطارات الانفاق وحافلات للركاب في العاصمة لندن تموز / يوليو عام 2005 من جهة ومشاركة بلاده في حرب العراق من جهة اخرى⁽²⁾.

بالمقابل عملت الحكومة البريطانية على تكثيف جهود مكافحة الإرهاب الذي بدأ يتصاعد ويأخذ اشكال مبتكرة في انحاء العالم كافة، وفي هذا الاتجاه فقد شهد عام 2005 صدور قانون بريطاني جديد لمنع الإرهاب، وتبعه بعام واحد صدور قانون اخر للإرهاب، تم تحديث فقراته ليواكب التطورات المتسارعة وليمكن السلطات من توجيه الاتهام بالسجن او حتى الترحيل للأشخاص الذين يحرضون على العنف او يشاركون فيه، ومقاضاة الذين يساعدون المتهمين بعمليات إرهابية او المتهمين بحياسة أدوات تساعد على العنف والإرهاب.

غير ان الكثير من الملاحظات قد وردت على بعض فقرات القوانين الالفة الذكر، مما قد يقوض عن غير قصد العلاقات بين أجهزة الامن والشرطة البريطانية من جهة والمواطنين المسلمين البريطانيين من جهة أخرى، وتساهم في انجراف بعض أبناء المجتمع الإسلامي المحلي الى التطرف ودعم الشبكات الجهادية المحلية بدلاً من دفعهم للتخلي عنها، وذلك لأسباب عزاها بعض المراقبين الى ان بعض سياسات مكافحة الإرهاب البريطانية تفتقد للإنصاف والعدالة وتميز بين أبناء المجتمع الواحد، فضلاً عن بعض الأسباب الأخرى منها بعضاً وامر

⁽¹⁾Jun Lunn and others, British foreign policy since 1997, (London: House of Commons library, 2008), p16.

⁽²⁾في 7 تموز/ يوليو 2005 حدثت سلسلة تفجيرات استهدفت قطارات الانفاق وحافلة من طابقيين نفذها أربعة من المتشددين اسفرت عن مصرع 50 واصابة 700، ينظر: هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الالفية، 2017/3/14،

<https://goo.gl/iH1NV1>

وكذلك ديفيد كين، مصدر سابق، ص 31.

المراقبة التي كانت تصدر بحق مواطنين أبرياء او الاستخدام المفرط احياناً للقوة، او الفترات الطويلة من الاحتجاز⁽¹⁾.

ثانياً: ابعاد الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب

1- بريطانيا في مواجهة مباشرة مع الجماعات الإرهابية المتطرفة:

أولت استراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب للأعوام 2005-2008 اهتماماً كبيراً بمكافحة ومحاربة التنظيمات الراديكالية المسلحة في مختلف انحاء العالم، وحظي تنظيم القاعدة بالجزء الأكبر من الاهتمام، وذلك وفقاً للعديد من الدوافع والمبررات، من أهمها ان مناطق تواجد التنظيم في أفغانستان والحدود الباكستانية، أصبحت وبحسب مصادر استخباراتية غربية توفر ملاذاً آمناً لعناصر التنظيم وقياداته، مما جعلها تشكل قاعدة لانطلاق عمليات التنظيم التحريضية وعبر مواقع الانترنت، فضلاً عن توفير الأرضية الخصبة لمختلف الأعمال الإرهابية في انحاء العالم كافة، ومنها تهديد التنظيم بشن عمليات انتحارية تستهدف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق جوردون براون وسلفه توني بليز في كانون الثاني/ يناير من عام 2008 في حال لم تسحب الحكومة القوات البريطانية من أفغانستان والعراق قبل اذار/مارس من العام ذاته.

وعلى أثر ذلك ولمواجهة الخطر المحدق الذي تشكله هذه الجماعات اتخذت أجهزة الشرطة ومكافحة الإرهاب البريطانية العديد من الإجراءات الأمنية بحق مواطنين بريطانيين اثبتت التحقيقات تورطهم بتجنيد أعضاء مفترضين لتنظيم القاعدة عبر الانترنت، كما كشفت بعض التقارير السرية عن وجود جيوب سرية للقاعدة في العاصمة لندن، يشكل مواطنون بريطانيون أعضائها الأساسيين، الامر الذي يتطلب من السلطات اتخاذ إجراءات سريعة وصارمة لمعالجة هذا الخرق.

وقد شخصت واكدت هذه المخاوف مصادر بالحكومة البريطانية من خلال تقارير رسمية أشارت فيها الى "ان 75% من العمليات والمخططات الإرهابية التي استهدفت المملكة المتحدة خلال العقدين الماضيين تحمل مسؤوليتها اطراف من تنظيم القاعدة وحركة طالبان، لذلك لم يكن مستغرباً ان ترى الاستراتيجية البريطانية بان البلاد تشكل واحدة من اكثر الدول الغربية التي تتواجد على أراضيها اعداد غير قليلة من خلايا القاعدة القادرة على تنفيذ عمليات إرهابية خطيرة، محذرةً في الوقت نفسه من امكانية هذه الجماعات على استخدام أسلحة غير تقليدية في هجماتها المحتملة"⁽²⁾.

اشتملت استراتيجية الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب والتي اعلن عنها في حزيران/يونيو عام 2008، على⁽³⁾:

⁽¹⁾Darren Thiel, Policing Terrorism; A Review of the Evidence, (London:The Police Foundation, 2009), p3.

⁽²⁾امل عبد اللطيف، هل تنجح استراتيجية بريطانيا الجديدة لمكافحة الإرهاب في استئصال خطر القاعدة، (لندن: مركز الخليج للدراسات، 2008).

⁽³⁾Darren Thiel, Ibid, p43.

- 1- انشاء قوة حدودية موحدة جديدة ذات سلطات لحماية الموانئ والمطارات كافة.
 - 2- ادخال ضوابط الكترونية وبايومترية جديدة لضبط عملية دخول وخروج المسافرين في الحدود.
 - 3- اعداد سجلات جديدة للمشتبه بهم بتهمة إرهابية، مع إمكانية مراجعة استخدام ادلة الدفاع في المحاكم المختصة.
 - 4- منح صلاحيات إضافية للحصول على معلومات من مختلف الوكالات الحكومية.
 - 5- تطبيق اليات محددة تعتمد على أربعة عناصر رئيسة لكل منها هدف معين وواضح⁽¹⁾:
 - أ- المتابعة: يتم من خلاله العمل على وقف الهجمات الإرهابية.
 - ب- الاعداد: تخفيف اثار العمل الإرهابيين في حال الفشل في منعه بشكل نهائي.
 - ج- الحماية: تعزيز الحماية الشاملة للبريطانيين كافة.
 - د- المنع: محاولة منع المواطنين من الانضمام للجماعات الإرهابية او تقديم الدعم لها.
- إضافة الى ذلك فقد ركزت الاستراتيجية على أهمية تعاون السلطات الحكومية مع المجتمع المحلي في منع حدوث العمليات الإرهابية من خلال برنامج عمل مشترك يضطلع فيه الشركاء المحليون بأدوار رئيسة في تحقيق الأهداف المشتركة.
- ولكن اغلب المختصين والمتابعين للشأن الأمني في حينها أكدوا بان بريطانيا لم تكن بمعزل عن مخططات وتهديدات الجماعات الإرهابية المتطرفة، وذلك في خضم موجة الإرهاب والتطرف العابر للقارات، والتي استهدفت أكثر من منطقة في العالم منذ بداية الالفية الماضية، ومنها تفجيرات شبكة القطارات الانفة الذكر، وكذلك عملية طعن احد الجنود البريطانيين حتى الموت في أيار/مايو 2013، ومن بعد ذلك سلسلة العمليات الإرهابية التي تلتها، فضلا عن سفر وانضمام عدد غير قليل من البريطانيين للقتال في صفوف التنظيمات الإرهابية المتطرفة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي في كل من سوريا والعراق وليبيا.
- ولمواجهة هذه الاخطار مجتمعة اتخذت الحكومة البريطانية العديد من الإجراءات، فعلى صعيد الجهود الدولية لمكافحة الإرهابشاركت بريطانيا في الجهود العسكرية الدولية لمحاربة التطرف والإرهاب في كل من افغانستان والعراق وسوريا، ونفذت تدريبات مشتركة لمحاربة الإرهاب في كل من الصومال ومالي، واعدت وزارة الداخلية

⁽¹⁾ للمزيد حول استراتيجية مكافحة الإرهاب البريطانية لعام 2008 ينظر:

The Prevent Strategy: A Guide for Local Partners in England Stopping people becoming or supporting terrorists and violent extremists, (London: HM Government, 2008), P5-6.

استراتيجيتين، الأولى لمكافحة الإرهاب والثانية لمكافحة التطرف، فضلاً عن قيام الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بمراقبة ما يقارب 3000 شخص في عموم البلاد يشتبه في استعدادهم لتنفيذ هجمات إرهابية او متطرفة.

وفي إطار دعم جهود مكافحة الإرهاب فقد اتخذت أجهزة الامن البريطانية ووكالات الاستخبارات الداخلية والخارجية والاتصالات، فضلاً عن أجهزة الشرطة المختلفة قراراً بوضع خطة عمل للتعاون المشترك والفعال بين هذه الأجهزة، إذ لا تشكو بريطانيا كثيراً من صراع بين مختلف الأجهزة الاستخباراتية على مجال النفوذ، مثلما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية الأخرى⁽¹⁾.

على أثر ذلك شددت السلطات من الإجراءات التي كانت اتخذتها في وقت سابق لمواجهة التطرف، وذلك عبر إقرار استراتيجية شاملة تشاركية تعتمد على محاولة اشراك المواطنين من مكونات المجتمع كافة، وتتم بالتنسيق مع كل الاطراف الحكومية الرسمية والشعبية غير الرسمية، املاً في تأهيل وادماج كل من بدت لديهم بوادر التطرف، كما تم تشريع العديد من القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف، فضلاً عن تأسيس العديد من الأجهزة الحكومية المختصة بهذا الشأن وفي مقدمتها شرطة مكافحة الإرهاب، التي انيطت به مهمة التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة⁽²⁾.

كما شكل ظهور تنظيم (داعش)⁽³⁾ وسيطرته على أجزاء كبيرة من أراضي سوريا والعراق وليبيا عام 2014، تهديداً مباشراً للأمن والسلام العالميين؛ ونظراً للتهديد الذي مثله هذا التنظيم واتساع رقعة الأراضي التي سيطر عليها وما لذلك من اثار سلبية على مجمل الترتيبات الامنية، فضلاً عن الفظائع والجرائم التي ارتكبها تجاه المواطنين العزل؛ ورداً على كل ذلك قامت الولايات المتحدة بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) والذي ضم أكثر من 60 دولة، بعضها يساهم في العمليات العسكرية بشكل مباشر كبريطانيا وفرنسا، والبعض الاخر كألمانيا، يعمل على توفير الدعم والتدريب.

⁽¹⁾Maajid Nawaz and Julia Ebner, The EU and Terrorism; Is Britain in or out, Quilliam, (London, Quilliam 2016), p32.

وكذلك السياسة البريطانية في مواجهة التشدد، جريدة العرب اللندنية، العدد 10594، 2017/4/6، ص6.

⁽²⁾محمد طيفوري، المملكة المتحدة ومحاربة التطرف: مخاوف من انقلاب "محاربة التطرف" الى "معاداة الإسلام"، مجلة ذوات، إصدارات مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، العدد 35، (2015)، ص44.

⁽³⁾وهو اختصار ما يطلق على "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وهو واحد من أكثر التنظيمات الإسلامية الراديكالية الإرهابية تطرفاً، ظهر على أثر الازمة السورية وانتشر من خلا شبكة مقاتلين في أراضي دول عدة في الشرق الأوسط وافريقيا. ISIS (Islamic state of Iraq and Syria); Origins, Ideology, and Responses by Mainstream Muslim scholars, National Center of Excellence for Islamic studies, (Australia: The University of Melbourne Victoria 3010, 2016).

ان الاستراتيجية التي انتهجتها بريطانيا تجاه الإرهاب عامة، لم تختلف بالمجمل عن الاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة وباقي الدول الاوربية المهمة الأخرى، بل كانت توصف احياناً بانها صدى للسياسة الأمريكية، ومنقادة بشكل كبير خلفها، لا سيما فيما يتعلق بالحروب التي قادتها واشنطن في أفغانستان والعراق، ولكنه ولطالما ان المصالح الغربية هي مصالح متشابكة تتوازي مع اجندات سياسية متطابقة، فان الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال الاستراتيجيات تكون متقاربة ومتشابهة احياناً.

2- التعامل البريطاني معموجة الإرهاب الجديدة

دفعت الاحداث التي شهدها العالم عامة وبريطانيا بخاصة عام 2014، لا سيما المتعلق منها بمقتل الصحفي الأمريكي جيمس فولي⁽¹⁾، فضلا عن المخاوف التي اثارها المعلومات التي اشارت الى إمكانية ان ينفذ الأشخاص العائدون من العراق وسوريا هجمات في الأراضي البريطانية، الى ان ترفع بريطانيا حالة التأهب الى درجة خطيرة، لي طرح بعد ذلك رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كامرون خطة حكومته الجديدة لمكافحة التطرف امام البرلمان، تضمنت إجراءات جديدة تضاف لأخرى سابقة اتخذت تباعاً، ومن ابرز ما جاء فيها⁽²⁾:

1-اتخاذ إجراءات تساعد الشرطة وأجهزة الامن كافة على مصادرة جوازات المشتبه بهم وفرض القيود على حركتهم.

2-تشديد إجراءات السفر جواً وإلزام شركات الطيران باحترام القرارات المتعلقة بالأشخاص الممنوعين من السفر واعطاء معلومات عن لوائح الركاب.

واتت هذه الإجراءات على اثر مقال قامت بكتابته ونشره وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي في صحيفة التلغراف تحت عنوان(كفاحنا ضد الفكر المتطرف قد يمتد عقوداً عديدة)، ذكرت فيه كم الإنجازات التي تحققت بفعل الاستراتيجية الأمنية المطبقة في البلاد، والتي تأتي الخطة الانف ذكرها والتي تبناها كامرون مكملة لها⁽³⁾.

⁽¹⁾وهو صحفي امريكي تم قتله من قبل شخص ينتمي لتنظيم (داعش) تحدث في شريط فيديو يوثق الحادثة بلكنة انجليزية واضحة، مما دفع وزير خارجية بريطانيا في حينها فيليب هاموند الى الاعراب عن صدمته لقيام شخص يمكن ان يكون قد نشأ في بريطانيا بهذا العمل الوحشي، ينظر مقتل الصحفي الأمريكي فولي خيانة مطلقة لبريطانيا، 2014/8/24،

<https://goo.gl/zJpM1r>

⁽²⁾محمد طيفوري، مصدر سابق، ص 45.

⁽³⁾والجدير بالذكر ان الخطة سبقتها إجراءات تمهيدية، منها منع شركات التأمين من دفع الفدية للمتطرفين، وإمكانية منعهم من الدخول لبريطانيا بعد العودة، ومصادرة جوازات المشتبه بهم بالمطار، ومنع شركات الطيران من الهبوط إذا لم تسلم لائحة المسافرين، فضلا عن إلزام شركات الاتصالات بتسليم الشرطة لمعلومات حول هوية الأشخاص الذين يستخدمون وسائل الاتصال المختلفة.محمد طيفوري، مصدر سابق، ص 45-46.

كما تمكنت ماي من تمرير إجراءات قانونية لتجريد المشتبه بهم من حاملي الجنسية البريطانية من جنسيتهم إذا كانوا يحملون جنسية مزدوجة أو إذا توفر سبب معقول للاعتقاد بأنه يمكنهم الحصول على جنسية أخرى، فضلاً عن قيام السلطات بترحيل بعض المشتبه بهم بالإرهاب.

وقد ساهمت موجة العمليات الإرهابية وموجة الهجرة الكبيرة التي اجتاحت الدول الأوروبية مطلع عام 2015، والتي تضمنت مواطنين من بلدان تعاني بالأصل من خطر الإرهاب مثل سوريا والعراق، عاملاً مساعداً للحكومة البريطانية باتجاه اقناع مواطنيها بأن مشاركتها الفاعلة في التحالف الدولي ضد الإرهاب له ما يبرره وبأن الأمن القومي للبلد مهدد اليوم أكثر من أي وقت آخر، وفي هذا الصدد فقد برر رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كامبرون تخل بلاده والمشاركة في الضربات الجوية التي استهدفت المتطرفين في سوريا والعراق بأنها سوف تجعل بلاده أكثر أمناً⁽¹⁾.

هذه الأحداث وغيرها جعلت محاربة التطرف والإرهاب على رأس الأجندة السياسية البريطانية داخلياً وخارجياً، بعد ما كان محصوراً سابقاً في محاربة تنظيمات مثل القاعدة أو (داعش)، وهو ما أعاد إلى الواجهة طرح موضوع العلاقة التاريخية التي تربط بريطانيا بالمتشدد من مختلف التوجهات، ففي كتابه الشؤون السرية: التحالف البريطاني مع الإسلام الراديكالي، ذكر مارك كويتس اعتماداً على وثائق من الأرشيف البريطاني الرسمي، بأن المخابرات البريطانية عقدت العديد من اللقاءات مع تنظيمات الإخوان المسلمين في مصر منذ خمسينيات القرن الماضي، بغية التنسيق للتصدي للمد الشيوعي والقومي، ويتهم كويتس كذلك الحكومات البريطانية المتعاقبة (العمالية أو المحافظة) بالتواطؤ لعقود من الزمن مع المتطرفين، والعمل معهم وأحياناً تدريبهم وتمويلهم حفاظاً على مصالح بريطانيا الخارجية، وهي الأساس التأثير والسيطرة على المصادر الأساسية للطاقة، وتثبيت موقع بريطانيا في النظام المالي العالمي، علاوة على تعاملها مع دول داعمة للتطرف ومحتضنة له⁽²⁾.

ولعل ما أكد هذا الموضوع احتواء لندن لبعض القواعد التنظيمية للتيارات الجهادية، وذلك سعياً منها لضمان تحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية، إذ إن لندن أصبحت في حينها ملجأً وملاذاً آمناً لكثير من زعماء ومنظري التيار الجهادي والعنف الديني في العالم، أمثال أبو قتادة الفلسطيني، وأبو حمزة المصري وأبو انس الليبي، وفي اعتراف صريح من الحكومة البريطانية بهذا الموضوع فقد طرح وزير الداخلية ديفيد بلانكيت الأسبق في وقت سابق من عام 2003 أمام اللجنة الخاصة بطلبات الهجرة رأياً اعترف فيه بشكل صريح "بأن بريطانيا كانت ملجأً آمناً لمن يساندون الإرهاب العالمي، وإنما لا تزال قاعدة مهمة لمساندة ودعم الإرهاب والتطرف"⁽³⁾.

⁽¹⁾ سوزان ناميدي، استراتيجية بريطانيا والدول الأوروبية في الشرق الأوسط، 2016/2/29، <https://goo.gl/Y2uDyo>.

⁽²⁾ محمد طيفوري، مصدر سابق، ص 42.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص 43.

وفي إطار تفعيل وتعزيز المساعي البريطانية لمكافحة التطرف، ونظراً لتزايد حالات سفر الشباب البريطاني للانضمام للتنظيمات المتطرفة في كل من سوريا والعراق، فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني السابق كاميرون عن الاستراتيجية الحكومية الجديدة لمكافحة التطرف والتي تركز على أربعة دعائم رئيسية⁽¹⁾:

1- مواجهة الأيدلوجية المتطرفة بكل شدة، وضمان ان يكون لكل مؤسسة حكومية دور كبير وفاعل في ذلك.
2- المبادرة بدعم أصوات الاعتدال، وخصوصاً في أوساط المجتمعات الدينية المحلية وفي المجتمع المدني، وذلك يعني مساندة كل من يعمل على مكافحة التطرف ولا تتوفر لديهم الامكانية او القدرة للمبادرة.
3- عرقلة المتطرفين والسعي بحزم لملاحقة الناشطين الأساسيين في تشجيع التطرف والذين يتسببون بالكثير من الاضرار.

4- السعي لبناء مجتمعات أكثر تماسكاً وتلاحماً، ومعالجة ما يمكن له ان يتسبب بفرقة المجتمع وعزل بعض فئاته، مما يساهم بشكل او باخر في تهيئة بيئة خصبة ينمو فيها التطرف والارهاب.

ووفق هذه الاستراتيجية فسيكون بإمكان الإباء الذين ينتابهم القلق من احتمالية سفر أبنائهم الذين تقل أعمارهم عن 16-17 سنة الى الخارج تحت تأثير المتطرفين، تقديم طلبات لإلغاء جوازات سفرهم، كما سيتم منع كل من أدين بجرائم تتعلق بالإرهاب او التطرف من التعامل مع الأطفال والمعرضين للتطرف.

ان تزايد العمليات الإرهابية التي تنسب الى الجماعات الجهادية المتطرفة خلال المرحلة الماضية يعيد طرح العديد من التساؤلات عن جدوى الاستراتيجية البريطانية المتبعة لمكافحة الإرهاب او القضاء على التنظيمات المتطرفة، وهل ان السياسات الأمنية والاستخباراتية التي اتبعتها الحكومة البريطانية بشكل منفرد او بالتعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية الأخرى كان لها تأثير في تقليل خطر الجماعات الإرهابية المتطرفة، وهل ان سياسة بريطانيا الخارجية فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، او احتضان المملكة لعناصر ارهابية متطرفة وبعض قيادات الجماعات التي توصف بالإرهابية، او استضافتها لعدد من الفعاليات والمهرجانات التي يغلب عليها طابع التشدد والتكفير، مثل المؤتمر السنوي الذي يعقد في مدينة برمنغهام والذي يغلب عليه الطابع السلفي وبحضور منظمات وجماعات متشددة.

كما ان ماثيو ليفيت مدير برنامج ستاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن، وجه العديد من الانتقادات لاستراتيجية المنع البريطانية، مشيراً الى اخفاقها في التعرف على أهمية مراعاة التوجه الفكري في عملية صنع التطرف، كما يتضح ذلك في الشراكة مع بعض المنظمات الإسلامية، على الرغم من كونها ترفض استخدام العنف ضد المملكة المتحدة نفسها، الا انها احياناً تلتزم الصمت تجاه شن هجمات ضد قوات التحالف الدولي او احياناً تقوم بدعمها، وهكذا فان ليفيت يرى "بان جهود مكافحة الإرهاب لن تكتب فاعلية

⁽¹⁾ رئيس الوزراء: الاستراتيجية الجديدة لمكافحة التطرف مؤشر واضح على خيارنا اليوم، الموقع الرسمي للحكومة البريطانية، <https://goo.gl/SkX6W5>

في ظل إقامة علاقات او شراكات مع القوى التي ترفض القيم الليبرالية بصورة واضحة، وعليه فان المتطرفين الذين يدعون الى العنف سواء الذين يمارسون العنف او من الذين يدعون اليه يشكلون خطراً يجب مقاومته والحد منه"⁽¹⁾.

من ناحية أخرى يتجه الكثير من الأشخاص المطلوبين في بلدانهم والمتهمين بقضايا سياسية أو إرهابية نحو أوروبا وبريطانيا بالتحديد حيث يتلقون فيها معاملة جيدة ويجدون ملاذهم الامن، اذ تعد بريطانيا من أكثر الدول التي تمنح حق اللجوء السياسي للمتهمين بالإرهاب على مستوى العالم، والتي قدمت لهم الدعم المالي والاستخباراتي على مدار عقود سابقة، كما ان بعضهم لازال يعيش هناك في حماية الشرطة وفي ظل الإعانات الاجتماعية المقدمة لهم.

ومن هذه الشخصيات وأبرزها أبو حمزة المصري، المطلوب للعدالة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، والذي قدم إلى لندن عام 1980، وحصل على الجنسية البريطانية في عام 1983، وقدمت الحكومة البريطانية إعانات مالية للرجل ليعيش مع زوجته، كما استثنته من القانون الإنجليزي الذي يرفض تعدد الزوجات⁽²⁾.

ثالثاً: المنظمات المتطرفة في بريطانيا:

1- الموقف الحكومي تجاه المواطنين البريطانيين المنخرطين في المنظمات المتطرفة:

تشير الاحصائيات الى ان أكثر من 12000 مقاتل أجانب من مختلف الجنسيات سافر الى كل من سوريا والعراق، الى جانب 10000 مقاتل اخر كانوا قد انضموا الى الجماعات الجهادية المقاتلة في أفغانستان، وفي شهر أيلول /سبتمبر من عام 2014 قدر رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ديفيد كامرون عدد مواطنيه الذين سافروا للقتال مع الجماعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط ب 500 شخص، وهناك مؤشرات بعودة ما يقارب من نصف هذا العدد الى البلاد⁽³⁾.

وفي هذا الصدد فان أجهزة الامن البريطانية تدرك بان عودة هؤلاء يمكن ان يشكل خطراً كبيراً على مجمل الامن القومي للبلاد، لاسيما ان معظمهم قد خضع لتدريبات ودورات عالية المستوى وخاض تجارب عدة اثناء تواجدهم في المعارك، وهو ما يؤكد ما تم طرحه من وجهات نظر حول ضرورة معالجة هذه المشكلة قبل تفاقمها وتحولها الى كارثة.

(1) Matthew Levitt, Asserting Liberal Values: The Future of British and U.S. Counterradicalization Strategies, Policy Analysis, Washington Institute, 2/3/2011, <https://goo.gl/Ek91FP>.

(2) نار الإرهاب تكوي بريطانيا، نظرة في التدايعات والأسباب، <http://alwaght.com/ar/News/98422/>.

(3) Hannah Stuart, British Jihadists: Preventing Travel Abroad and Stopping Attacks at Home, London, Centre for the Response to Radicalization and Terrorism Policy Paper No. 1 (2014), P4-5.

ومنذ بدأ الصراع المسلح في سوريا شخصت أجهزة الامن ومكافحة الارهاب البريطانية مكامن التهديدات المحتملة، والتي لم تتمثل فقط بإمكانية عودة المقاتلين بل بالنشاط الإرهابي الموجود داخل بريطانيا نفسها، وفي شباط/ فبراير من عام 2014 قال تشارلز فار المسؤول البريطاني البارز في أجهزة مكافحة الإرهاب "بان تحد مكافحة الإرهاب اليوم يختلف عن التحديات السابقة التي واجهتها المملكة منذ احداث 11 أيلول / سبتمبر، وذلك بسبب عدد الجماعات الإرهابية التي تشارك في القتال في مختلف المناطق المتوترة، فضلاً عن حجمها وعدد الذين ينظمون اليها مع توفر السلاح وشدة الصراع وسهولة السفر والتجنيد"⁽¹⁾.

وبنهاية اب /أغسطس 2014 قام المركز المشترك لتحليل الإرهاب بتحويل مستوى التهديد في المملكة من مستوى كبير الى شديد، استجابة للمؤشرات المتوفرة والمقدمة من قبل الأجهزة الامنية والاستخباراتية، فضلاً عن مؤشرات تزايد عدد المواطنين البريطانيين المشاركين في الحرب الدائرة في مناطق مختلفة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وعلى اثر ذلك أصبحت الإجراءات الحكومية لمعالجة مشكلة عودة المقاتلين اكثر قوةً وحزمًا، وذلك رداً على تصاعد التهديدات الداخلية الناجمة عن تزايد النشاطات الإرهابية في المنطقة بشكل عام والاعداد المتزايدة من المقاتلين العائدين، وقد عمل قرار رفع مستوى التأهب الانف الذكر الى التركيز على أهمية وضع سياسة محلية اكثر فاعلية لمكافحة الإرهاب للوفاء بأهداف الحكومة الرئيسة، والتي تتقدمها محاولة منع سفر مواطنيها لغرض الانضمام للجماعات الإرهابية والتقليل من مخاطر المواطنين العائدين من مناطق المعارك⁽²⁾.

ولعل الخطورة الشديدة الذي مثلته وما يمكن ان تمثله هذه التهديدات في المستقبل، والتي اشرت الى ضلوع كثير من المواطنين الاوربيين بهذه الهجمات، فضلاً عن مشاركة عدد لا يستهان به من المهاجرين واللاجئين الذين قدموا حديثاً الى هذه البلدان، يمكن ان يضاف الى حزمة الأسباب التي تجعل من هذا الموضوع يمثل أهمية خاصة وقصوى بالنسبة لبريطانيا، التي تقع في مقدمة الأهداف المحتملة للجماعات المتطرفة، الامر الذي يحتم عليها اتخاذ العديد من الإجراءات التي تحاول من خلالها إعادة تنظيم نفسها والتعامل بجدية مع التهديدات الإرهابية المحتملة ومن خلال عملية اصلاح داخلي من جهة، او من خلال انتهابها لسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة، لاسيما فيما يخص بعض المناطق والدول التي يمكن ان تشكل أراضيها منطلقاً لانتشار الأفكار المتشددة، او المناطق التي تمثل بؤراً لمشاكل مزمنة تؤثر على مجمل الامن العالمي.

2-بريطانيا ومكافحة الإرهاب بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي:

(1)Ibid, P6

(2)Ibid, P 9-10

دفعت العديد من الأسباب بريطانيا لاتخاذ قرار اجراء استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، ومن ضمنها قضيتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، اللتان شكلتا ضغطاً متزايداً على مختلف الدول الأوروبية عامة وبريطانيا بخاصة، وبالفعل ونتيجة للأسباب السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية المؤثرة في بقاء بريطانيا ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تصاعد اثار مشكلتي الإرهاب والهجرة الانفتي الذكر فقد نجح مؤيدو الخروج في الاستفتاء الذي جرى في 23 حزيران /يونيو 2016 وبنسبة 52%، لتبدأ الحكومة البريطانية مجموعة إجراءات في طريق مغادرة الاتحاد الأوروبي.

وتأكيداً لذلك فقد قال وزير العمل البريطاني ايان دنكان سميث "بان استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد تعني ترك أبوابها مفتوحة امام الهجمات الإرهابية وتعرضها بنفس الهجمات التي تعرضت لها جارتها الفرنسية في الأعوام السابقة"، فالمخاوف والهواجس الأمنية تعد أحد الأسباب الرئيسة لخروج بريطانيا الى جانب أسباب أخرى مثل صعود اليمين المتطرف في اكثر من دولة أوروبية وأزمة الديمقراطية التمثيلية⁽²⁾.

كما أدت مشكلة العمليات والتفجيرات الإرهاب التي اجتاحت العالم وأوروبا في الآونة الأخيرة دوراً مهماً في دفع نسبة لا بأس بها من سكان بريطانيا للتصويت لصالح المغادرة، اذ عبر هؤلاء عن خوفهم وخشيتهم من ان تكون وضعية بلادهم مشابهة لأوضاع بعض البلدان الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وبلجيكا وغيرها من التي تعرضت الى موجات متكررة من الهجمات الإرهابية، كما عبر اخرون عن ان مغادرة الاتحاد الأوروبي يمكن ان يسمح لبريطانيا بتأمين حدودها بشكل أكثر احكاماً، فضلاً عن تحديد الافراد المصح لهم بدخولها⁽³⁾.

لم تنجح الإجراءات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية التي اتخذتها الحكومة البريطانية خلال المرحلة الماضية بمنع الجماعات المتطرفة من الوصول الى أهدافها، فقد تعرضت كل من العاصمة لندونومدينة مانشستر الى موجة من الهجمات الإرهابية خلال الحملة الانتخابية التي رافقت انتخابات يونيو / حزيران عام 2017، اذ انه وقبل أربعة أيام من التصويت في الانتخابات المبكرة التي دعت اليها رئيسة الوزراء تيريزا ماي لتعزيز موقفها في مفاوضات خروج بلادها من الاتحاد الاوروي، تعرض عدد من المدنيين على جسر لندن الى عملية دهس عشوائي متعمدة تلاها هجوم بالسكاكين نفذها ثلاث اشخاص أدت الى مقتل المهاجمين فضلاً عن مقتل 7 اشخاص وجرح عدد اخر، كما شن انتحاري هجوماً بقنبلة محلية الصنع أدت الى سقوط عدد من الضحايا، وفي مقابل ذلك فقد هاجم سائق شاحنة حشد من المصلين الذين غادرو مسجد فينسبري بارك في لندن.

⁽¹⁾نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 461، (تموز/يوليو 2017)، ص 41-46.

⁽²⁾للمزيد حول أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروي، ينظر:صبا طارق، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين، القاهرة: أوراق البدائل، إصدارات منتدى البدائل العربي للدراسات، (2016)، ص 2-5.

⁽³⁾المصدر نفسه، ص 4.

وجاءت موجة الهجمات هذه في خضم الجدل الدائر بين مختلف دوائر صنع القرار في بريطانيا حول فاعلية الإجراءات الحكومية لمجابهة التحديات الأمنية المتمثلة بالإرهاب والتطرف، لا سيما المتعلق منها بإمكانية مختلف المؤسسات الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب من استباق التهديدات الإرهابية، واحتواء تغلغل الفكر المتطرف في صفوف المجتمع البريطاني، بفعل النشاط المحموم لبعض المؤسسات والجمعيات الإسلامية المتطرفة والتي وجدت في المدن البريطانية ملاذاً آمناً لها.

وفي هذا الاتجاه جاء تقارير عدة صدرت من مؤسسات رسمية لتوجه تحذيرات شديدة حول الاخطار المحتملة التي يمكن ان يشكلها انتشار الإرهاب على الامن الداخلي البريطاني ومنها التقرير المهم الذي صدر في وقت سابق من عام 2016 عن مجلس العموم البريطاني تحت عنوان (احصائيات الإرهاب في بريطانيا)، والذي تضمن معلومات جديدة بالاهتمام حول تحذيرات من انتشار التطرف في مختلف انحاء بريطانيا، لاسيما في السجون والمؤسسات الإصلاحية، والتقرير المهم الاخر الذي صدر من جهاز الامن في اذار / مارس 2017 تحت عنوان (عمليات مؤسسات الشرطة لتطبيق قانون مكافحة الإرهاب) والذي تضمن ارقاماً واحصائيات ومعلومات مهمة حول العمليات التي قامت بها الأجهزة الأمنية البريطانية لمكافحة الإرهاب والتطرف، والتصدي للتهديدات الإرهابية، والذي تضمن عدة دلالات أساسية تتخلص أهمها في⁽¹⁾:

1- تراجع عدد قضايا الإرهاب، اذ يؤكد التقرير الى انه من بين 260 مشتبه به بقضايا الإرهاب للمدة من بداية 2016 الى بداية 2017، لم توجه التهمة بشكل رسمي الا على 79 متهم فقط، فيما تم إطلاق سراح 68 آخرين دون أي اتهام يذكر، بينما أفرجت السلطات عن 90 شخص بكفالة مالية.

كما انه من بين 79 متهم من الذين وجهت لهم الاتهامات بشكل رسمي، لم تتم محاكمة الا 31 شخص، ولم تصدر احكام بالإدانة سوى على 28، من ضمنهم 7 تمت تبرئتهم من التهم الموجهة إليهم، في مقابل اصدار احكام قضائية ذات طابع جنائي، وهو ما يدل على ضعف في الإجراءات القضائية تجاه القضايا المتعلقة بالإرهاب.

2- الأصول الاسيوية في مقدمة المتهمين، وعلى الرغم من ان المؤشرات الموجودة في التقرير تذهب الى تراجع معدلات الاتهامات بالإرهاب الى الأشخاص من الأصول الاسيوية مقارنة بغيرهم، الا ان المواطنين من الأصول الاسيوية يحتلون مرتبة الصدارة من بين المتهمين بارتكاب اعمال ارهابية في بريطانيا، لأسباب عدة، منها حالة الاغتراب وعدم الاندماج التي يعاني منها هؤلاء المواطنين في بريطانيا، بالإضافة الى ذلك فهناك متهمين بالإرهاب من جنسيات اخرى، وحسب الاحصائيات الرسمية فانه خلال المدة من 2001-2016 تم توجيه اتهامات رسمية

⁽¹⁾ منى مصطفى، إرهاب مانشستر: كيف تسلسل داعش عبر الثغرات الأمنية البريطانية، أبو ظبي، المستقبل للأبحاث

والدراسات المتقدمة، 2017/5/23، <https://goo.gl/CWkZKA>

بالإرهاب لحوالي 158 من الجزائر و 148 من باكستان و 126 من العراق و 77 من أفغانستان و 65 من إيران و 60 من الهند و 59 من الصومال و 55 من تركيا⁽¹⁾.

3- الإرهاب المحلي في المقدمة، إذ أشار التقرير الصادر عن جهاز الامن البريطاني عن ان 74% من الذين تم توجيه الاتهامات لهم في قضايا إرهابية خلال عامي 2016-2017 كانوا يحملون الجنسية البريطانية، وهو ما يؤكد الآراء التي تشير الى تصاعد تهديدات الإرهاب المحلي في الدول الأوروبية بشكل عام.

4- التركيز على الإرهاب الموجود خارج بريطانيا، إذ قام تقرير جهاز الامن الداخلي بتقسيم وتصنيف المتهمين بقضايا إرهابية وفقاً للنطاق الجغرافي، كما أشار الى تصاعد الاتهامات الموجهة الى مرتكبي العمليات خارج بريطانيا بنسبة 78%، فيما كانت نسبة الاتهامات الموجهة الى اشخاص بتدبير عمليات إرهابية داخل بريطانيا 13%، وهو ما يشير وبشكل واضح الى وجود رغبة وميول لدى الذين يحملون الفكر المتطرف في بريطانيا للانضمام للتنظيمات الإرهابية خارج بلادهم وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى أثر تصاعد الهجمات الإرهابية على مجمل الأراضي الأوروبية ومن ضمنها بريطانيا، عدت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بان الوضع في البلاد لا يمكن ان يستمر على ما هو عليه، ولا بد من إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع الإرهاب، واعتبرت ماي بان بلادها تواجه نمطاً جديداً من الاعمال الإرهابية، مؤكدة على عدم إمكانية القضاء على الإرهاب من خلال الاعمال العسكرية فحسب، بل لا بد من مواجهة الايديولوجيات الإرهابية، فضلاً عن الحاجة لمحاربة الإرهاب وداعميه عبر شبكة الانترنت، وأشارت ايضاً الى تشديد العقوبات المفروضة على الجرائم الإرهابية، وفرض المزيد من القيود التنظيمية على شبكة الانترنت، وقد تم تشخيص أربعة مجالات او محاور رئيسة بحاجة الى معالجة وتغيير⁽²⁾:

1- التركيز بشكل أكثر فاعلية على مسألة مكافحة الفكر المتطرف الذي يلهم الجماعات الإرهابية لشن هجمات دموية متكررة، في إطار سعي هذه الجماعات لتحديث لتشوية صورة الدين الإسلامي والحقائق التاريخية او من خلال بث العقائد والايديولوجيات المرتكزة على الكراهية والتطرف، فمسألة القضاء على الفكر المتطرف والجماعات التي تتبنى هذا الفكر يعد التحدي الأكبر امام الحكومة البريطانية، ولا يمكنها بأي حال من الاحول تحقيق النصر في هذه الحرب عن طريق التدخل العسكري وحده، بل في الدفاع عن قيم التعددية البريطانية التي تتفوق على أي شيء يمكن ان يقدمه دعاة التطرف والكراهية.

2- الحاجة للمزيد من الإجراءات التنظيمية الجديدة لتقليص المساحة المتاحة للمتطرفين على شبكة الانترنت، إذ ينبغي على الأجهزة المختصة العمل على تقليص المساحة الامنة التي تحتاجها المنظمات الإرهابية للتكاثر، عبر

⁽¹⁾ Benjamin Politowski, Terrorism in Great Britain: the statistics, (London House of Commons Library, 2016),

p17.

⁽²⁾ ماي: 4 محاور في استراتيجيتنا الجديدة لمكافحة الإرهاب، <https://goo.gl/RjK8WG>.

ما توفره شبكات الأنترنت من خدمات، وضرورة العمل مع الحكومات الحليفة للتوصل الى اتفاقيات دولية تنظم عمل الفضاء الإلكتروني.

3- ضرورة عمل المزيد للكشف عن التطرف والمتطرفين في المجتمع البريطاني ومن ثم العمل على القبض عليهم وتقويض الخطر الذي يمثلوه هم وداعمهم.

4- اجراء مراجعة دورية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب البريطانية، التي تجد "ماي" بانها قوية وجيدة، ولكنها بحاجة لمراجعة في ضوء التهديدات المتغيرة والمتطورة، حتى إذا ما تطلب الامر تشديد العقوبات تجاه الجرائم المتعلقة بالإرهاب حتى لو كانت من النوع البسيط.

كثفت مؤسسات الاتحاد الأوروبي مؤخراً جهودها الحثيثة لتعزيز مكافحة الإرهاب والتطرف في عموم القارة الأوروبية من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات العملية ومحاولة زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية لمختلف دول الاتحاد، فضلاً عن وضع اليات جديدة لمكافحة الإرهاب من خلال إجراءات المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب، التي حققت بعض النجاح في القبض على بعض مرتكبي بعض الاعمال الإرهابية التي حدثت في الآونة الأخيرة مثل القبض على صلاح عبد السلام المشتبه به الأول في تفجيرات باريس.

لكنه وعلى الرغم من ذلك فانه من الملاحظ ان مؤسسات الاتحاد الأوربي المختصة بالأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف لا تمتلك سوى قدر قليل من الاختصاصات والصلاحيات تاركة حرية التصرف للدول الأعضاء كل حسب قوانينه المحلية، فضلاً عن الاليات الخاصة بمكافحة الإرهاب غالباً ما تكون مقيدة بسبب غياب التكامل غير المنتظم وغير المتجانس، وتضارب المصالح بين الأعضاء الذي يرغب بعضهم الى مزيد من الاندماج والتعاون، فيما يرى البعض الاخر الى ان هذا الاندماج يمكن ان يؤدي الى حرمان السيادة⁽¹⁾.

رابعاً: مستقبل التوجهات البريطانية تجاه مكافحة الإرهاب:

تحتوي بريطانيا على العديد من العناصر التي تجعلها من الدول التي تعاني من مشكلة الإرهاب والتطرف الإسلامي ومنها⁽²⁾:

1- تشير البيانات الرسمية التي تم تقديمها الى مجلس العموم البريطاني من قبل أجهزة الشرطة بان حوالي 700 مواطن بريطاني أنظم بشكل فعلي للجماعات المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، وان معظم هذا العدد يقاتل في صفوف تنظيم (داعش)، كما ان البيانات التي جمعها المركز الدولي لدراسة التطرف في كلية كينغز بالعاصمة لندن اشارت ايضاً بان التقديرات تؤكد وجود من 500-800 مواطن بريطاني ضمن تنظيم (داعش)، وان ما بين 5-10% من هذا العدد لقي مصرعه بسبب القتال الدائر هناك، وان ما بين 10-30% عاد الى بريطانيا او لا زال

⁽¹⁾Maajid Nawaz and Julia Ebner, Ibid, p 91.

⁽²⁾Binjamin Politowski, Ibid, p34.

عالمياً في بلدان العبور، وان أكثر من 60 مواطن قتل في المعارك الدائرة هناك، وتشير الإحصاءات الرسمية ايضاً الى انها تأتي بالمركز الثالث بعد كل من روسيا وفرنسا في التحاق مواطنيها بتنظيم (داعش).

2- تعد بريطانيا وجهة للإسلاميين المتشددين حيث تمنح حق اللجوء السياسي لأغلب الملاحقين او المحكوم عليهم في بلدانهم.

3- وجود عدد غير قليل من الجمعيات والمؤسسات الدينية التي تتبنى نشر العنف والخطاب المتطرف في صفوف المواطنين البريطانيين المسلمين عامة وفئة الشباب بخاصة، اذ يبلغ عدد المسلمين المتواجدين على الأراضي البريطانية ما يقارب 3 ملايين مواطن، من ضمنهم 800 ألف دون سن 25 سنة، ومنهم من وصل الى مواقع صناعة القرار.

هذه المعطيات وغيرها وضعت الحكومة بين مطرقة محاربة التطرف الإسلامي الذي يهددها داخلياً وخارجياً، وسندان الشرخ المجتمعي الذي يهدد البريطانيين المسلمين، بسبب ما يمكن ان تؤدي اليه هذه السياسات من جهة، والتأثير على العلاقات والمصالح المتبادلة مع بعض أطراف الإسلام السياسي من جهة أخرى.

ان الخشية التي تمثلها قضية عودة المواطنين البريطانيين المنخرطين بشكل فعلي ضمن الجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي يمكن لها ان تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي البريطاني وإمكانية انتقال تأثيرات الإرهاب للداخل البريطاني او لأراضي باقي الدول الاوروبية، اذ ان العدد الكبير من المقاتلين الأوروبيين سواء كانوا من مواطنيها او من المقيمين واللاجئين على أراضيها، والذين انظموا او سينظمون في المستقبل للتنظيمات المتطرفة، دفع الحكومة البريطانية بان تعيد ترتيب حساباتها لغرض مجابهة هذا الخطر، فيما سيشكل الأطفال الذين قام بتدريبهم تنظيم (داعش) عسكرياً وايدلوجياً مشكلة أمنية واجتماعية معقدة لدى عودتهم الى ديارهم، فعلى الرغم من تراجع نفوذ التنظيمات الارهابية وفق المعطيات المتوفرة على الارض، الا ان هذه المشكلة ستظل الأهم في ظل التهديدات والتحديات التي تمثلها، وفي هذا الاطار فقد اعتبر مركز كويليام للأبحاث المتخصص بالحد من التشدد" بان المسألة لا تتعلق بأمور عسكرية او بدعاية فحسب بل بخلق جيل متطرف كامل"، وحسب تقديرات أجهزة الاستخبارات فان عدد البريطانيين الكبير الذي انظم للتنظيمات الراديكالية او الذي يمتلك تعاطفاً مع متبنيات هذه الجماعات، يمكن ان يشكل كارثة حقيقية في المستقبل في حال لم تتمكن الحكومة البريطانية من التعامل مع هذا الموضوع بجديّة اكبر.

فيما ذهب روبرن سيمكوس الخبير في مؤسسة هنري جاكسون للأبحاث الأمنية والمؤلف المشارك في كتاب (الإرهاب الإسلامي- الصلة البريطانية) الى ان الحكومة البريطانية يمكن لها ان تقوم بأكثر مما تقوم به لمحاربة التطرف، فالتحالف الذي تدعو اليه ماي والأموال التي يتم استثمارها في مجال الامن لا يكفيان لمواجهة التهديدات مالم يتم التعامل مع الازمة من جذورها⁽¹⁾.

(1) السياسة البريطانية في مواجهة التشدد، مصدر سابق، ص 6.

وبعد أكثر من عقد ونصف على اعلان الولايات المتحدة وحلفاؤها الرسميين الحرب ضد الإرهاب، وذلك غداة التفجيرات الإرهابية التي ضربت المدن الامريكية عام 2001، لاتزال العمليات الإرهابية التي تقوم بها المنظمات الراديكالية المتطرفة قائمة وبشكل أكثر خطورة وحدة، فخلال الأونة الأخيرة ظهرت على الساحة أجيال جديدة من التنظيمات الإرهابية الشديدة التطرف الى جانب تنظيم القاعدة في مناطق عدة من العالم، ومنها ما يعرف بتنظيم (داعش)، الذي تمكن خلال فترة قصيرة من احتلال أجزاء واسعة من أراضي كل من العراق وسوريا وليبيا، فضلا عن اعلان تواجده في أراضي بلدان أخرى، واتسعت دائرة الاستقطاب في صفوف مواطني الكثير من الدول، بل ووصل الاستقطاب والتنظيم الى عمق الدول الاوربية، والى مواطنيها الذي ولدوا فيها وتربوا على قيمها ومبادئها⁽¹⁾.

ويربط بعض المختصون والمهتمون بهذا الشأن بين تصاعد خطر الهجمات الإرهابية في العالم عامة وفي بريطانيا بخاصة الى تصاعد الحواضن المتطرفة في عموم المملكة المتحدة، بسبب بعض السياسات التي تنتهجها الحكومة البريطانية في عدم اتباعها مبدأ الحزم والتساهل مع الجماعات المتطرفة التي يمكن ان تشكل تهديداً خطيراً على الامن القومي للبلاد، وذلك من خلال التعاون معهم كمجموعات او كأفراد كجزء من منظومة وجهود مكافحة الدعوات المتطرفة في أوساط المجتمعات الإسلامية، فضلا عن غض النظر عن نشاطات بعض الجامعات المرتبطة بالإخوان المسلمين، والفشل في تحديد سياسة واضحة وصريحة في التعامل مع المتشددين بمختلف مشاربهم.

وفي ظل وجود مساحات شاسعة من الحريات في بريطانيا تستثمرها العديد من الجماعات المتطرفة، للتحرك في داخلها ونشر ايديولوجياتها المتطرفة، مما يؤكد الآراء التي تطالب بضرورة الانتقال الى محاربة الجماعات نفسها دون الاكتفاء بإجراءات غير فعالة كالتضييق عليها او تشديد الرقابة على مواردها المالية، مع إمكانية تعميق التعاون الاستخباراتي مع الدول الرائدة في مجال مكافحة التطرف، والتي تمتلك خبرات واسعة في تفكيك التنظيمات الإرهابية⁽²⁾.

وفي تقرير لاحد مراكز البحوث والدراسات البريطانية واستناداً على مراجعة الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهاز الامن الداخلي ومجلس العموم البريطاني، فان مظاهر القصور في تعاطي الأجهزة والسلطات الأمنية والاستخباراتية البريطانية تتركز في⁽³⁾:

⁽¹⁾ عبد الله ادالكوس، في مقاربة الحرب ضد الإرهاب، مجلة ذوات، الرباط، إصدارات مؤسسة مؤمنون بلا حدود، العدد 25، (2016)، ص 15.

⁽²⁾ هجوم مانشستر يكشف قصور استراتيجيات بريطانيا في مكافحة التطرف، <https://goo.gl/uXmcjb>

⁽³⁾ "كيف تسلل التطرف الى المجتمع البريطاني"، جريدة العرب اللندنية، العدد 10681، 4 يوليو/تموز 2017، ص 7.

1- ببطء إجراءات التقاضي في قضايا الإرهاب، إذ إن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن 31 متهم فقط تمت محاكمتهم من مجموع 79، ولم تصدر أحكام قضائية نهائية بالإدانة إلا على 28 من بينهم 7 متهمين تمت تبرئتهم من قضايا الإرهاب.

2- تزايد تهديدات الإرهاب المحلي، إذ تصدر حاملي الجنسية البريطانية المتهمين بالقضايا الإرهابية في البلاد خلال الفترة من 2016 وحتى مطلع 2017 بنسبة 74%، فيما تصدر ذوي الأصول الآسيوية صدارة المتهمين، وفيما يتعلق بغير البريطانيين فتصدر المهاجرون من الجزائر وباكستان والعراق وأفغانستان وإيران والهند قوائم المتهمين بجرائم إرهابية خلال الفترة بين 2001-2016.

3- التركيز على الإرهاب الخارجي، وقد كشف تقرير لجهاز الأمن البريطاني بوجود اتجاه متصاعد لدى المتطرفين المتواجدين في بريطانيا للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة في بؤر الصراع المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تصدر قائمة ارتكاب عمليات إرهابية بالخارج قائمة الاتهامات بالإرهاب بنسبة 78%.

وعلى الرغم من الإجراءات والسياسات الأمنية أو السياسية التي اتخذتها الحكومة البريطانية في إطار حملتها لمجابهة تحديات الأمن ومكافحة الإرهاب، ومنها ما يتعلق بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتي تتضمن توظيف ما يوازي 2.33 مليار دولار لتعزيز قدراتها في هذا المجال للأعوام بين 2016-2021، وترتكز على ثلاثة أركان هي الدفاع والردع والتطوير⁽¹⁾، إلا أنها لم تؤدي للقضاء بشكل نهائي على التهديدات الإرهابية التي تواجهها بريطانيا، الأمر الذي يتطلب القيام بخطوات أكثر جدية وحسم فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية والاستخباراتية والقضائية.

كما أنه وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف ومراقبة المنخرطين والمؤيدين للإرهاب، فإن هناك العديد من الانتقادات توجه لها في هذا الخصوص، لاسيما بعد فشلها في اكتشاف الشبكات التي ارتكبت الهجمات الأخيرة بشكل مبكر، واكتشاف أن بعض مرتكبيها كانوا يخضعون لمراقبة مشددة من قبل السلطات في أوقات مختلفة قبل الهجمات، مما يؤشر على وجود ثغرات عدة في إجراءات أجهزة الأمن وضعفاً في إجراءات المراقبة والتحقق، فضلاً عن تأشير بعض القصور في إجراءات التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن والاستخبارات الأوروبية المختلفة.

وهو ما أكدته ماي في تعليقها على الاعتداء الإرهابي الذي ضرب العاصمة لندن في 3 حزيران/يونيو 2017، حين قالت "بان الحكومة البريطانية يجب أن تغير سياستها، فهي لا تستطيع الاستمرار في هذا الوضع مع الافتراض بان الأوضاع على ما يرام، ورغم حقيقة أن الهجمات الإرهابية الثلاث التي تعرضت لها بريطانيا خلال

⁽¹⁾ بريطانيا تعتمد استراتيجية أمن سيبراني جديدة، موقع الأمن والدفاع العربي، <https://goo.gl/HDu2eB>.

المرحلة الماضية، لا تنم على ان مرتكبيها ينتمون الى شبكة إرهابية واحدة، الا انهم جميعاً يصنفون تحت (الايولوجية الشريرة للتطرف الإسلامي) التي تروج للعنف وتعزز الانقسامات وتنتشر العنصرية⁽¹⁾.

بالإضافة الى البدء ببرامج مجتمعية شاملة ومتكاملة لمعالجة مسببات ودوافع تنامي النزعة الإرهابية المتطرفة لدى جيل الشباب، وهو ما يتطلب إعادة النظر بالسياسات التربوية والتعليمية وتحقيق الاندماج بين افراد المجتمع الواحد، وتشجيع الجاليات المسلمة على الانخراط في عملية صنع السياسات، وغيرها من سياسات الادمج والتقارب المجتمعي.

بالإضافة الى الاستفادة من مجموعة العوامل المتعلقة بتطوير وتعزيز الإجراءات الأمنية والاستخباراتية والاستباقية التي اتخذتها الحكومة البريطانية وأجهزتها الأمنية خلال المرحلة السابقة، والتي بنيت على أساس تجارب سابقة، بدءاً من مرحلة مواجهة التنظيمات السرية في سبعينيات القرن الماضي، فضلاً عن محاولة توظيف مميزات الموقع الجغرافي للجزيرة البريطانية وانفصال أراضيها عن باقي القارة الأوروبية، مما يتيح للسلطات الأمنية قدرة إضافية للسيطرة على الحدود وضبط تسرب الافراد من الدول الأوروبية الأخرى، وهو ما كان واضحاً في عدم تعرض بريطانيا لنفس مشاكل جيرانها الأوروبيين فيما يتعلق بموجات اللجوء والهجرة التي اجتاحت المنطقة عام 2015⁽²⁾.

الخاتمة

عليه ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن بريطانيا من بين الدول الغربية التي تتواجد فيها العديد من الجماعات المتشددة والمتطرفة او من المتعاطفين مع فكر او أيديولوجية هذه الجماعات، التي تمكنت من التغلغل داخل المجتمع المحلي وحصل بعضها على الكثير من الامتيازات والحماية من الحكومة البريطانية خلال المرحلة السابقة، لأسباب يعود بعضها الى التعاون الاستراتيجي معها لتحقيق بعض الأهداف المستقبلية من ناحية، او لكسب أصوات قواعدهم الانتخابية لصالح بعض الأحزاب السياسية من ناحية أخرى، الامر الذي يمكن ان يكون له تأثيرات سلبية على مجمل الوضع الأمني المستقبلي في المنطقة الأوروبية عامة او في بريطانيا بخاصة، فضلاً عن الخطر الكبير الذي يشكله إمكانية عودة المواطنين البريطانيين الذين انخرطوا ضمن التنظيمات الإرهابية في مناطق الصراع المختلفة، والذين يشكلون نسبة لا يستهان بها.

وعلى الرغم من التواجد البريطاني الفاعل في مواجهة تحديات فرض الامن ومكافحة الإرهاب في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي أضحت اليوم تمثل تهديداً حقيقياً للأمن الدولي والمصالح البريطانية في هذه المنطقة المهمة والحيوية، إلا أن الاستراتيجية او السياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية

⁽¹⁾ الاخوان المسلمون في بريطانيا: حائط صد ضد الإرهاب ام تنظيم إرهابي يهدد العالم، (القاهرة: إصدارات المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة، 2017)، ص 41.

⁽²⁾ نواف التميمي، الجزيرة الأوروبية الآمنة: بريطانيا تواجه الإرهاب بنموذج "جيمس بوند"، <https://goo.gl/qLa64H>.

تجاه هذه التحديات خلال المرحلة الماضية اسفرت بالكشف وابطال عدد غير قليل من التهديدات الإرهابية، لكنها بالوقت نفسه لم تسفر عن تحقيق كامل النتائج والاهداف التي وضعت من اجلها، بتحسين بريطانيا من الاخطار الإرهابية، بل بالعكس فقد شهدت سنوات 2015-2017 تصاعداً في معدل العمليات الإرهابية واستهدفاً أكبر للمصالح البريطانية في الداخل او في مختلف دول العالم.

وهكذا فان تحقيق اهداف فعالية التوجهات البريطانية تجاه مكافحة الإرهاب تتطلب اعتماد مقاربة استباقية للظاهرة الإرهابية بعامة ورافقها بمقاربة مجتمعية وتربوية وتعليمية ودينية تعمل على إيجاد حلول دائمية لمشكلة الإرهاب، سواء على صعيد الداخل البريطاني من خلال تطوير سياسات مكافحة الإرهاب المحلية، او على الصعيد الدولي من خلالتوظيف مكانة وفاعلية بريطانيا على المسرح الدولي او تواجدها المؤثر في المنظمات الدولية او شراكها الوثيقة مع الولايات المتحدة لإيجاد او دعم الية لتنسيق العمل ومعالجة التوترات والمشاكل والنزاعات التي أدت الى انتشار الجماعات المتشددة التي تنتهج العنف والتطرف، وهو ما يتطلب القيام بدور اكثر فاعلية وتشجيع المبادرات الهادفة لبناء تفاهات او تسويات يمكن ان تؤدي بالمجمل الى تجاوز الخلافات والصراعات وتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي سينعكس بدوره على الامن الدولي عامة والامن البريطاني بخاصة.

قراءة في مقال ترامب أوديبلوماسية التصادم. الرهانات المتعلقة بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل

ترجمة د. سليم كسير، دكتور في العلوم السياسية من جامعة باريس 13 بفرنسا

النص الأصلي

Dima ALSAJDEYA & François CECCALDI, Trump ou la diplomatie du choc. Les enjeux de
Jérusalem capitale, *La Vie des idées*, 19 décembre 2017 In

<http://www.laviedesidees.fr/Trump-ou-la-diplomatie-du-choc.html>

إن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل يشكل تحولا تاريخيا. فبالرغم من أنه من الناحية القانونية وحسب القانون الدولي العام فهذا القرار ليست له آثارا قانونية باعتبار أن الوضع القانوني لمدينة القدس يحكمها قواعد القانون الدولي العام، إلا أن هذا القرار يعكس في واقع الأمر إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط مما قد يترتب عنه آثار ونتائج سياسية عميقة المدى.

لقد قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2017 الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل. بالرغم من أن هذا القرار قد فاجئ أكثر من واحد فهو نتاج لمشروع قديم قدم الدبلوماسية الأمريكية الذي يتمثل في نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وبالتالي فهذا القرار الذي اتخذه دونالد ترامب قد وضع حدا لإجماع المجموعة الدولية حول وضع القدس وكذلك لموقف الرؤساء الأمريكيين السابقين الذين لم تجرأوا على اتخاذ مثل هذا القرار.

غير أنه إذا أمعنا النظر جيدا، فالإعلان الذي أصدره الرئيس الأمريكي كان أكثر غموضا مما قد يبدو وهو يُذكرنا، من الناحية الشكلية، بالإعلان الذي أصدره في شهر فبراير 2017 حول حل الدولتين. إن عدم الوضوح والتناقضات الصارخة في بيان الرئيس الأمريكي ترامب تسمح لمنتقديه بتفسير بيانه بحرية تامة. من المؤكد أن الرئيس الأمريكي يعترف رسميا بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل ولكن من دون أن يحدّد بوضوح حدود دولة القدس. وعليه، فإن قرار الرئيس الأمريكي ترامب يخالف القانون الدولي العام ولكنه حريص على "عدم اتخاذ أي موقف بشأن مسألة الوضع النهائي بما في ذلك قضية الحدود الخاصة بالسيادة الإسرائيلية على مدينة

القدس". فالرئيس الأمريكي يدافع عن "مقاربة جديدة" للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي والتي تزال قائمة على مبدأ "حل الدولتين" وكذلك على الدعم الأمريكي "لاتفاق سلام مقبول من كلا الطرفين". فالرئيس ترامب يعترف بحق إسرائيل في اختيار عاصمتها وممارسة سيادتها عليها ولكن يؤكد في الوقت ذاته على التزامه بـ "الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في مدينة القدس" وبالتالي ضمان الامتيازات التاريخية التي تتمتع بها المملكة الأردنية الهاشمية على الحرم الشريف.

وبعيدا عن هذه التناقضات، فإنه يجب تحديد النطاق الحقيقي لبيان الرئيس ترامب ذلك أنه حتى لو أن رمزية الإعلان تبقى قوية فإن آثاره القانونية تظل جد محدودة أو حتى منعدمة. في الحقيقة، يتعلق الأمر بقرار منفرد وأحادي الجانب لا يلزم سوى الولايات المتحدة الأمريكية ولا يؤثر بأي حال من الأحوال على منظومة القوانين القائمة أصلا بشأن وضع القدس وعلى طرق حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي بصفة عامة. وفي واقع الأمر، فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القرار الذي اتخذته الرئيس ترامب تتواجد على المستوى السياسي الداخلي الأمريكي وفي إعادة التنظيم الراهن لعلاقات القوة الإقليمية ما بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل وإيران.

بيد أن هذا الإعلان لا يخلو من أي أثر سياسي. فبالرغم من أنه ليس هناك ما ينبأ بعواقب مثل هذا القرار على مستوى الأراضي الفلسطينية، فمن المؤكد أنه من خلال الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتنكر لدورها باعتبارها كوسيط في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وهو الدور الذي ما فتأت دوما تدافع عنه. وعليه، يمكن للفلسطينيين إثارة نصوص قانونية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة والتي تسمح لهم باستبعاد أطراف النزاع من التصويت، وهذا بهدف إضعاف موقف الولايات المتحدة إزاء مجلس الأمن الدولي.

الوضع القانوني لمدينة القدس كمبدأ ثابت في القانون الدولي العام

لقد كانت وضعية القدس موضوع العديد من القرارات الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وهذه القرارات هي قرارات ملزمة لأعضاء المجتمع الدولي بأسره.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 والذي أقر تقسيم فلسطين التي كانت تحت نظام الانتداب، قد نص على "إنشاء الدولة اليهودية والدولة العربية"، مع وضع القدس وضواحيها تحت نظام دولي والذي يديره مجلس وصاية تابع لمنظمة الأمم المتحدة. وهذا النظام الخاص، الذي يدعى أيضا "كوربوس سيباراتوم" *separatum corpus*، لن يتم دمجها مع الدولة اليهودية ولا مع الدولة العربية.

بعد حرب 1948، احتل الإسرائيليون 84% من القدس ضمن حدودها الموروثة عن نظام الانتداب. ويفصل الجزء الذي احتلته إسرائيل عن الجزء العربي، الذي يقع على جهة الشرق، منطقة محرمة، والذي يشغل 4.4% من المساحة الكلية. أما الجزء العربي فهو يغطي 11.5% من أراضي القدس (1). وبعد التوقيع على اتفاق الهدنة ما

بينالأردن وإسرائيل في 03 أفريل 1949، تقاسمت الدولتان مدينة القدس. وما بين العامين 1949 و1967، هذا التقاسم لم يتم الاعتراف به رسميا من قبل الولايات المتحدة، ولكنه ظل مقبولا بحكم الأمر الواقع.

إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت في 09 ديسمبر/كانون الأول 1949 على القرار رقم 303 (IV) حيث "أكدت من جديد (...) عزمها على إقامة نظام دولي دائم في القدس يوفر ضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة سواء في القدس أو خارج هذه المدينة، وأكدت صراحة أحكام قرارها رقم 181 (II) ."

وخلال حرب 1967، استولت إسرائيل على الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من القدس وقد قرر البرلمان الإسرائيلي - الكنيست - ضمّه رسميا. وكرد على هذا القرار، اتخذ مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة القرارين رقم 242 و252 اللذين أدانا ضم هذه الأراضي بالقوة واعتبرا بأن "التدابير والأحكام التشريعية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والعقارات التي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس ليست شرعية ولا يمكن لها أن تغَيّر هذا الوضع". في 30 جويلية/يوليو 1980، انتهكا لقرارات مجلس الأمن الدولي، اعتبر البرلمان الاسرائيلي "القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل وهي غير قابلة للتجزئة" في القوانين الأساسية لإسرائيل. وقد أكد مجلس الأمن الدولي مجددا من خلال القرارين رقم 476 و478 أن "اعتماد إسرائيل للقانون الأساسي يشكل انتهاكا للقانون الدولي"، ودعا جميع الدول التي أرسلت بعثات دبلوماسية إلى القدس إلى سحبها من المدينة المقدسة. وأكدت آخر القرارات التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة المنظومة القانونية السارية المفعول، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2016 بشأن عدم شرعية الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

غير أن وضع القدس قد تطور بموجب القانون الأمريكي. فمنذ السبعينات، دعت مرارا وتكرارا جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) واشنطن إلى الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها هناك. وفي عام 1995، صادق الكونغرس الأمريكي، الموالي للخط السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي، على القانون الخاص بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس (*ActRelocationEmbassyJerusalem*)

ومنذ ذلك التاريخ، تم التوقيع كل ستة أشهر على شرط استثنائي من قبل مختلف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، يتم بمقتضاه تأجيل تنفيذ هذا القانون بالرغم من الوعود الانتخابية للمرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية. فإذا لم يتمكن أي رئيس أمريكي قبل دونالدترامب من تجاوز هذه الخطوة فهذا بسبب وجود إجماع دولي عام يفترض ويفرض بأن مصير القدس لا يمكن تقريره إلا بعد اتفاق ثنائي ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبالتالي، فإن هذا القرار بالإضافة إلى أنه مخالف لقواعد القانون الدولي العام فهو لا يرتب أي أثر قانوني بالنسبة لأطراف النزاع.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد رفضوا هذا الإعلان واتهموا الولايات المتحدة الأمريكية بكونها قد اتخذت موقفا متحيزا في النزاع وبأنها مؤيدة للسياسة الأمر الواقع الإسرائيلية. فخلال مؤتمر صحفي عقب القمة غير العادية للجامعة العربية المنعقدة في 9 ديسمبر/كانون الأول، دعا وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي المجموعة العربية للمنظمة الأمم المتحدة لتقديم مشروع قرار يستند إلى المادة 37 من الفصل الخامس من ميثاق المنظمة. وسيعتمد على الفقرة الثالثة من المادة 27 (الفصل السادس) التي تنص على أنه "تصدر قرارات مجلس الأمن [...] بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه [...] يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت". ففي حالة ما إذا تمكّن الفلسطينيون من إقناع شركائهم العرب باقتراح مثل هذا المشروع، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب هذه الأحكام القانونية، لن تستطيع استخدام حق النقض أو الفيتو.

فيواقع الأمر، فمسألة انتهاك القانون الدولي لا تشغل بال الولايات المتحدة الأمريكية ذلك أنها تسعى وراء مشروع دبلوماسي أكثر شمولاً لا تشكل القدس سوى جزء منه.

إعادة تشكيل علاقات القوة في الشرق الأوسط والتوترات داخل الولايات المتحدة الأمريكية

رافق الاعلان الخاص بالقدس إعلان آخر متعلق بخطة سلام والتي ستشكل الجانب الثاني من هذه المقاربة السياسية التي تعتقد الإدارة الأمريكية بأنه يمكنها أن تفرضها على الفلسطينيين من خلال إعادة تنظيم موازين القوى الإقليمية. في الواقع، ظهر خلال الأشهر الأخيرة تقارب في المصالح بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية (2). وبالنسبة لترامب، فإن الهدف من وراء هذا البيان يتمثل وللمرة الثانية، في اقتراح تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أي كان مضمونه ما دام أن الطرفين سيوقعان عليه.

لم يخفولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي فرض نفسه في الأونة الأخيرة في نظام توريث الحكم في المملكة العربية السعودية والذي أجرى تعديلات عميقة على النظام السياسي السعودي الذي يشهد تحولات خلال السنتين الأخيرتين، مدى قربه من الولايات المتحدة الأمريكية وحتى مع إسرائيل (3).

وتشترك هذه الدول الثلاث في الكره الذي تكنه لجماعة الإخوان المسلمين ورغبتها في مواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. لم يكن محمد بن سلمان ملما بالقضية الفلسطينية ولم يعد يرغب في أن يعطيها الأهمية التي كانت تحوزها فيما سبق، فقد قرر محمد بن سلمان، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من حفنة من المستشارين الليبراليين، اقتراح "تسوية للسلام"، حتى لو كانت غير مقبولة من طرف الفلسطينيين. يتعلق الأمر هنا بـ"الصفقة الكبرى" التي أشار إليها دونالد ترامب في خطابه في 06 ديسمبر/كانون الأول، والتي رسمها كل من صهره جاريد كوشنرو جيزون جرينيلات، مستشاره الرئيسي في المنطقة. وزُعم أن الاتفاقية عُرضت على محمود

عباس دون تشاور مسبق، خلال اجتماع بين رئيس السلطة الفلسطينية وولي العهد في الرياض في بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني في أوج مرحلة التفاوض على المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس".

وقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في عددها الصادر في الثالث من ديسمبر/ كانون الأول 2017 عن الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية التي ستمنح الفلسطينيين دولة تتكون من "أقاليم غير متاخمة في الضفة الغربية"، باستثناء القدس، ولن يُمنح لهم سوى "سيادة محدودة على أراضيهم". وسيتم التخلي عن حق عودة الفلسطينيين اللاجئين وإدماج المستوطنات الإسرائيلية في دولة إسرائيل. ومن أجل "تعويض" هذه الخسائر الإقليمية، لمّح المفاوضون السعوديون إلى فكرة توسيع قطاع غزة وضمها لجزء من سيناء وهذا ما فنّده الجانب المصري.

بمعنى آخر فإن هذا المخطط سيدفن كل المطالب التاريخية للفلسطينيين. ومن أجل فرض قبوله تضاعفت الضغوطات خلال هذه الأشهر الأخيرة وقد وصل الحد بالإدارة الأمريكية للتهديد خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني بغلق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن.

ويمكن استسقاء النتائج الفورية لهذا الإعلان في رد محمود عباس والتي تنطوي على عنصرين هما: الحصول على قرار في مجلس الأمن الدولي لإدانة إعلان الرئيس الأمريكي ترامب وتشكيل جهة موحدة متكونة من الدول العربية والإسلامية في مواجهة التحالف المتكون من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد تجسّدت عمليا هذه النقطة الأخيرة من خلال عقد دورة طارئة، مباشرة بعد إعلان دونالد ترامب القدس عاصمة لدولة إسرائيل، لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول بمبادرة من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وقد أعلنت الدول الـ 48 المشاركة في هذا الاجتماع في 13 ديسمبر/ كانون الأول أن "القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية" وأدانت "العرقلة المتعمدة لجميع جهود السلام التي تغذي التطرف والارهاب وتهدد السلام والأمن الدوليين".

من ناحية أخرى، فمسألة التحالفات في الشرق الأوسط تبدو وأنها قد أعطت الأفضلية للتصريح السياسي لدونالد ترامب، فمن المرجح أيضاً أن يكون هذا الإعلان قد كان مُبرراً باعتبارات وطنية أو قومية أمريكية. في الواقع، فقبل بضعة أيام من الإعلان، كان من الممكن تسريع التحقيق مع المدعي الخاص روبرت مولر بشأن تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 والتواطؤ المزعوم بين أقارب دونالد ترامب وموسكو، وذلك بفضل اتفاق مايكل فلين، مستشار الأمن القومي السابق لدونالد ترامب وتوجيه الاتهام في هذا التحقيق، للتعاون مع العدالة. من المحتمل أن يكون دونالد ترامب قد أُخرج بخصوص هذا الملف، وسعى بالتالي إلى إلهاء و صرف انتباه الرأي العام الأمريكي، الذي كان في الأصل مشككاً في سياسته، وهذا من خلال بيان جديد مفاجئ (4). إن عدم شعبية الرئيس تدفع به إلى أن يتميّز عن سابقه بهذا عن طريق مدح قاعدتها الانتخابية المتمثلة في اليمين الإنجيلي الأمريكي. هذا الأخير يرتبط ارتباطاً بالدولة العبرية بأسس دينية ولاهوتية وهو لا يخفي دعمه والتزامه العميق بالمشروع السياسي الإسرائيلي.

هذا التغيير في السياسة الأمريكية وقرار الرئيس ترامب التخلي عن مبادئ القانون الدولي بشأن وضع القدس قد نجم عنهما اندلاع العديد من مظاهرات الغضب والتنديد ذلك أنها تمس بموضوع غاية في الأهمية من الناحية السياسية. ولذلك، حتى لو لم يكن لهذا الإعلان الأمريكي أثر قانوني من وجهة النظر الخاصة بمبادئ حل النزاع، فإنه يعرقل من الناحية السياسية إمكانية التوصل إلى تسوية قائمة على احترام قواعد القانون الدولي العام. ومن جهة أخرى، فإن هذا القرار الأمريكي يُضعف موقف السلطة الفلسطينية من خلال تقديم ضمانات إضافية للطبقة السياسية الفلسطينية التي لم تؤمن إطلاقاً بإمكانية التوصل إلى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات. غير أن السلطة الفلسطينية يمكن أن تستفيد من عدم أهلية الولايات المتحدة الأمريكية في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويمكنها أن تمضي قدماً نحو تشجيع الجهات الفاعلة الأخرى علمستوى المجموعة الدولية للتدخل في هذه المفاوضات كما كان الحال في السنوات الأخيرة حينما سعت إلى عزل الإسرائيليين.

الهوامش:

- (1)- وليد خليدي، ملكية موقع السفارة الأمريكية في القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 29، رقم 4، 2000، ص 81.
- (2)- أنظر بخصوص التحالف ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، رنيه باكمان، القدس: إنقلاب من قبلدونالد ترامبو سيلفان سيبال، القدس. دونالد ترامب يقطع خمسين سنة من السياسة الأمريكية.
- (3)- في 16 نوفمبر 2017، قام موقع الأخبار السعودي "إيلاف" بنشر مقابلة مع رئيس الجيش الإسرائيلي، الفريق غادي أيزنكوت، والتي تناقش على الفور الجريدة الإسرائيلية هاآرتس. وهذا النوع من المقابلات لا سابقة لها بين البلدين.
- (4)- نسبة شعبية دونالد ترامب هي الأقل خلال السبعين سنة الأخيرة، وتتراوح ما بين 33% و 38%. حول هذه المسألة، أنظر: ما مدى شعبية دونالد ترامب؟



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018